

سلسلة بحوث اسلاميه في

الحقوق



محمد اليزدي

سلسلة بحوث إسلامية

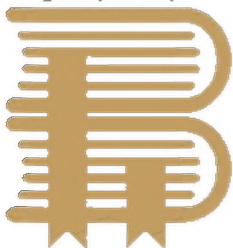
في

الحقوق

آية الله

الشيخ محمد اليزدي

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط يديل < mktba.net

يزدي، محمد، ١٣١٠ -
 سلسلة بحوث إسلاميه في الحقوق / محمداليزدي.. قم، نصاب، ١٣٨٠
 ص ١٦٧
 ٧٠٠٠ ريال
 ISBN: 964 - 6377 - 79 - 3
 فهرستوكسي بر اساس الملاحظات فيها
 عربي
 كتابخانه به صورت زيرنويس.
 ١. اسلام و حقوق ٢. حقوق خانواده ٣. اسلام و اجتماع القد. عنوان
 ٨ س ٩ / ١ / ٣٣٠ BP
 ٢٩٧/٢٨٣٢
 ٣٣٧٥٥ - ٨٠ م
 كتابخانه ملي تهران



هوية الكتاب

اسم الكتاب سلسلة بحوث إسلامية في الحقوق
 المؤلف آية الله الشيخ محمد اليزدي
 المطبعة كيميا
 الناشر نصاب
 تصميم الغلاف مرتضوي
 صفّ الحروف والإخراج الفني الصريفي
 عدد النسخ ٣٠٠٠ المجلد
 حجم، عدد الصفحات رقي، ١٦٧
 الطبعة الاولى، ١٤٢٢ هـ. ق. (١٣٨٠ ش. هـ)
 شابك ٩٦٤ - ٦٣٧٧ - ٧٩ - ٣

قم الساحة الشهداء: الشارع المعلم، جماعة المدرسين

رقم الهاتف: ٠٢٥١ ٧٧٤٣٣١٠

حقوق هذا الاثر متعلق بالمؤلف

الفهرس

المقدمة	٥
حقوق المرأة في الإسلام	٥
١ - حقّ الحياة	١١
٢ - حقّ التملك	١٣
٣ - حقّ التعلّم	١٦
٤ - حقّ الزواج	١٩
٥ - حقّ العمل	٢٣
٦ - حقّ التدخّل في السياسة	٢٥
حقّ تكوين الأسرة	٣٣
١ - حقّ المهر والصدّاق	٣٤
٢ - حقّ النفقة	٣٦
٣ - حقّ التمتع:	٤٦
٤ - حقّ الأبوة أو الأمومة	٤٧
حقّ الولد على والديه	٥٦
١ - حقّ الحضانة	٥٦
٢ - حقّ التربية والتعليم	٥٩
٣ - حقّ تزويج الولد	٦٥

٧٢	حقّ الوالدين على الولد
٧٢	الحقّ الأوّل، النفقة
٧٣	الحقّ الثاني، الإحسان
٧٨	الحقّ الثالث، صلة الأرحام
٨٢	حقوق المجتمع
٨٣	حقّ الحكومة والولاية
١٠٩	حقّ الإمام والأئمة
١٠٩	حقّ الأئمة على الحاكم الإسلامي
١٠٩	الحقّ الأوّل، النصيحة
١١٤	الحقّ الثاني، توفير الفيء
١١٨	الحقّ الثالث، التربية والتعليم
١٢٢	الحقّ الرابع، التقسيم بالسوية
١٢٧	الحقّ الخامس، أداء دين المعسرین
١٣١	الحقّ السادس، اللقاء مع الحاكم الإسلامي
١٣٦	الحقّ السابع، حفظ الأسرار
١٤٣	الحقّ الثامن، إطلاع الناس على الأمور
١٤٩	حقّ الحاكم الإسلامي على الأئمة
١٤٩	الحقّ الأوّل، النصيحة
١٥٠	الحقّ الثاني، الوفاء بالبيعة
١٥٦	الحقّ الثالث، الصدق وعدم الخيانة
١٦٠	الحقّ الرابع، العدل في الخطاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً.
والصلاة والسلام على منْ اُصطفاه الله تعالى لهداية الإنسان
وعلى أئمة الهدى من ولده صلوات الله عليهم أجمعين، لا سيّما الثاني
عشر منهم الحُجّة بن الحسن - عجل الله تعالى فرجه الشريف - .

حقوق المرأة في الإسلام

قبل بحث موضوع «حقوق المرأة في الإسلام» ومراجعته من
خلال نصوص الكتاب الكريم والروايات والفتاوى لا بأس أن
تكون مقدّمة الحديث مروراً على تاريخ النظرة إلى المرأة في المجتمعات
القديمة - أي تاريخ ظلامة المرأة وهضم حقوقها - ذلك التاريخ الذي
يجعل المنصف يشعر بالأسف الشديد على حال المرأة في تلك
المجتمعات وتصوراتهم الفاسدة حيالها.

ما نسعى إليه نظرة خاطفة نطلع من خلالها على العقائد المختلفة

التي عرّفت ماهية المرأة، وهو التعريف الذي يخالف الفهم السليم الذي أوردته آيات الكتاب المبارك وهي تبين حقيقة المرأة وكيفية خلقها. كان التصور السائد في المجتمع الروماني - شعباً وحكومة - في الخمسين بعد السبعينات قبل الميلاد هو: أن المرأة ليست من نوع الإنسان، وليس هذا فحسب، بل لم يتفقوا من أي الحقائق هي - من باب الازدراء والاحتقار -.

وفي بلاد اليونان ومصر كانوا يعدّونها من الأشرار، أو مصدر الشرّ، إذ كانوا يعتقدون بتعدّد مبدأ الخير والشرّ، وكان إفلاطون يشكر الله تعالى ويحمده على أن لم يخلقه امرأة!! وفيثاغورس يصرّح بأنّها مثيرة للشر!!!

وفي كثير من البلدان كانوا يُسقطون عنها حقّ الاختيار، أو يفرضون عليها الرضوخ لما يريدون، وكانوا يتملّكونها ويعدّونها من الأموال التي تُقسّم بين الورثة، بل إنّ بعض المجتمعات كانت تفرّض على المرأة أن تُدفن مع زوجها بعد موته!!!

وكان لأعراب الجاهلية تقاليد أخرى تبخس مكانة المرأة بلون آخر، تلك التي أشار إليها القرآن الحكيم في بعض آياته، قال عزّ من قائل: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُنْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ

مَا يَخْكُمُونَ^(١).

وفي آية أخرى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ^(٢)».

ليس هذا فحسب، بل نقلت لنا أساطيرهم الكثيرة قصصاً حول كيفية خلقتها ممّا ياباه العقل السليم. ومن المؤسف حقاً أن تتسرّب مثل هذه المفاهيم - أيام الحكومات الظالمة والمنحرفة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام - إلى الكتب الدينية بحيث ضمنتها الوضّاع بالأحاديث التي عُرفت فيما بعد بـ «الإسرائيليات»، فقد اضطربت الأفكار الجاهلة وهي تريد أن تفسّر بداية نشوء الإنسانية على وجه الأرض بعد هبوط آدم وحواء عليهما السلام، إذ تمسّكت جهلاً بحرمة زواج الأخ مع الأخت، وهي التي نقلتها الشرائع في تلك المرحلة، مع أن ذلك كلّهُ مدسوس وباطل، فلا بأس بالزواج حال الضرورة لإدامة النسل الأوّل، وبعد أن أنتهت تلك الضرورة رُفع الجواز لتحلّ محله الحرمة المطلقة - كما فصله صاحب الميزان^(٣) -.

وعندما ظهر الإسلام، وبعث الله تعالى خاتم أنبيائه

١ - النحل : ٥٨ - ٥٩ .

٢ - الزخرف : ١٧ .

٣ - تفسير الميزان: ج ١٤ ص ١٤٩ .

محمد ﷺ، أدرك الناس حقيقة الأمر، وبيّنت المسألة جملة من آيات الكتاب الحكيم، لترفع الشبهة التي قبلتها الأفهام الجاهلة، حين اعتمدت على كلام أهل الكتب المحرّفة السالفة، واعتقدت بقصصهم، وقد وردت الآيات الكثيرة على خلافها، قال سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا...﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى * مِنْ نَطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾^(٣).

وقال أيضاً: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى * أَلَمْ يَكُ نَطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى * فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى﴾^(٤). وهذه الآيات - كما ترى - تؤكد أن الأنثى والذكر حقيقتهما واحدة، فإن نفس الشيء حقيقته، بل حتى في مراحل الخلقة الأخرى،

١ - النساء: ١ .

٢ - فاطر: ١١ .

٣ - النجم: ٤٥ و ٤٦ .

٤ - القنعة: ٣٦ - ٣٩ .

فالعلقة من بعد النطفة - التي جعل منها الذكر والأنثى - تعني أن أصلهما واحد بعد التراب ومراحل الخلقة التي يمرّ بها كل منهما، إلا أنه تعالى يقول: ﴿... يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور * أو يوزّجهم ذكراً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً إِنَّهُ عليمٌ قديرٌ﴾ (١).

وقد خاطبهما سبحانه وتعالى في بدء الخلقة بلسان واحد بعدما خلق الإنسان من نفس واحدة - أي خلق آدم عليه السلام - وخلق منها زوجها حواء فقال: ﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين * فأزَلَّهُما الشيطانُ عنها فأخرجهما ممّا كانا فيه...﴾ (٢).

فالمستفاد من صراحة هذه الآيات بيان حقيقة المرأة، وخلقها، وكونها إنساناً قد خلُق من طبيعة نوع واحد، وأن النساء بنات آدم وحواء.

وعليه فالثابت عندنا أنها إنسان ومن نوعه، وقولنا: إنهنّ بنات آدم وحواء عليهما السلام يعني أنهن كالذكور، أي أن لهنّ من الحقوق ما للإنسان بما هو إنسان، فإذا ثبت الحقّ للإنسان بما هو إنسان أو بني آدم، كذلك فهو لها أيضاً.

فالكرامة التي هي لبني آدم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١) إنما هي لها؛ لأنها داخلية في معنى (بني آدم)، وفي هذه الآية المباركة معانٍ دقيقة أطلعنا عليها من له القدر المعلى في علم التفسير المعاصر^(٢)، نشير إلى بعض منها وهو المناسب لما نحن بصدد، فالظاهر من الآية أن هناك فرقاً بين (كرّمنا) و (فضّلنا). فالتكريم راجع إلى نفس الإنسان واختصاصه بشيء دون غيره، والكرامة هي ما أُودع فيه من حقيقة وإرادة وعقل دون ما ظهر عليه منها من استواء القامة والأكل باليدين وغير ذلك وإن كان من الكرامة في الجملة، وأمّا (فضّلنا) فالمقصود به التفضيل لبني آدم على سائر الحيوانات التي هي في عالم المادة بمستوى الحياة التي يعيشها الإنسان من جودة الأكل وراحة السكن وغير ذلك، وكذلك أشارت الآية إلى بعضٍ قد فُضِّل على الإنسان ولعلّه الملائكة.

وعندما نقول إن التكريم لنوع الإنسان أي لبني آدم فإنّ هذا لا ينافيه ما يعرض على بعض أفراد من اقتراف السيئات والتي قد تنزله إلى مراتب خسيصة أخس من مرتبة الحيوان الذي فضّله الله

١ - الإسراء : ٧٠ .

٢ - صاحب تفسير الميزان، في: ج ١٣ ص ١٥٤ .

عليه، وهو الذي يُعَبَّر عنه القرآن بالأضلّ من الأنعام ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾^(١) وقال أيضاً: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾^(٢) فالإنسان مكترّم بما هو إنسان، دون إضافة ما عدّ من الفضائل، مثل الدين والعلم والجهاد وغير ذلك.

وأما حقوق المرأة في الإسلام فهي:

١ - حق الحياة:

الإنسان بما هو إنسان رجلاً كان أو امرأة كرمه الله سبحانه، ولا تنفك عنه هذه الكرامة أبداً، وليس لأحد أن يسلبها منه، وأوّل ما يترتب على ثبوت هذا المعنى حق الحياة، فإن الله تعالى هو الذي خلق الموت والحياة، وهو الذي يحيي ويميت، وليس لأحد التصرف بحياة الناس دون أن يكون له الإذن الإلهي بذلك. ويستفاد هذا المعنى من آيات متعدّدة وردت بصيغة الإثبات أو النفي نشير إلى بعض منها:

أما التي بصيغة الإثبات فهي قوله تعالى:

١ - ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً...﴿^(٣).

١ - الأعراف: ١٧٩.

٢ - سورة محمد: ١٢.

٣ - الملك: ١ و ٢.

٢- ﴿... له ملك السموات والأرض لا إله إلا هو يحيي ويميت﴾^(١).

٣- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَحْيِي وَيَمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٢).

وغيرها من الآيات؛ أنظر إلى سورة يونس، الآية ٥٦ والحج، الآية ٦ والمؤمنون، الآية ٨٢ والروم، الآية ١٩ والمؤمن، الآية ٦٨. وأما الآيات التي وردت بصيغة النفي فهي قوله تعالى:

١- ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٣).

٢- ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾^(٤).

٣- ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ...﴾^(٥).

٤- ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ...﴾^(٦).

٥- ﴿... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...﴾^(٧).

١- الأعراف : ١٥٨.

٢- التوبة : ١١٦.

٣- النساء : ٢٩.

٤- الإسراء : ٣٣، الأنعام : ١٥١.

٥- الأنعام : ١٥١.

٦- الإسراء : ٣١.

٧- المائدة : ٣٢.

٦ - ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(١).

فالمستفاد من الأدلة أن المرأة إنسان لها كل ما للإنسان، وحياتها محترمة لا يجوز التعدي عليها، ولها أن تعمل ما فيه حفظ حياتها، دفعاً للضرر وجذباً لما يمدد الحياة، ومن يعمل عملاً من ذكرٍ وأنثى يُجز به.

٢ - حق التملك:

وتحصل المرأة ما تستحقه من عملها، فحاصل العمل للعامل كائناً من يكون، وهو يعني تملك المرأة على ما تحصل عليه من عملها أجرة، أو عوضاً، أو غير ذلك من طرق التملك.

وهذا المعنى من الأصول العقلانية التي لم يردع عنها الشارع، بل أمضاها، والأدلة في إثبات هذا المدعى عامة تشمل المرأة، ولا مخصص لها بالرجل كما سوف ترى من الآيات التي نُشير إلى بعضها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ...﴾^(٢).

ومعلوم أن ما يقابل الباطل هو الحق لا التجارة، وإنما ذكرت هنا من باب المثال، وحاصل المعنى من الآية الشريفة: النهي عن أكل المال بالباطل، وجواز الأكل بالحق، والمرجع في ذلك العرف ما لم يردع عنه

١ - التكاوير : ٨ و ٩ .

٢ - النساء : ٢٩ .

الشارع في مثل قوله تعالى: ﴿وأحلّ الله البيع وحرم الربا...﴾^(١) فالعرف يحللهما إلا أن الشارع خصّص البيع بالحلية دون الربا، والعرف يبطل التعامل أو نقل الأموال بالقمار والسرقة كالشارع. وكيف كان فإنّ (أموالكم) يشمل بإطلاقه المرأة ولم يخصّص مفادُه بـ (أموال رجالكم) دون النساء، وليس هنا محل البحث عن مقدّمات الإطلاق وأن الأمر بصدد أمرٍ آخر غير ذلك.

وكذلك إطلاق أدلّة الإحياء فيه دليل آخر، فقوله ﷺ: «من أحيى أرضاً فهي له»^(٢) فإنّ فيه شمولاً للمرأة.

وفي مبحث الإرث قوله تعالى: ﴿للرجال نصيبٌ ممّا ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيبٌ ممّا ترك الوالدان والأقربون ممّا قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً﴾^(٣).

فإنّها تدلّ صراحة على تملّك النساء نصيباً من تركّة الوالدين الأب والأم ومن تركّة الأقارب.

وإذا صحّ تملّكها قهراً بالإرث صحّ بسببي التملّك الأوّلين بطريقة أوّلئ، ولا يبعد استفادة ذلك من قوله تعالى: ﴿ولا تتمنّوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب ممّا اكتسبوا وللنساء نصيب ممّا اكتسبن

١ - البقرة: ٢٧٥.

٢ - من لا يحضره الفقيه: ج ٤، ص ٣٤٧.

٣ - النساء: ٧.

واسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليمًا^(١) وتقريب الاستدلال بالآية أنها صريحة على أن للنساء نصيباً مما اكتسبن، والنصيب في الآية هو الثواب، وإن كان المورد في بحث الجهاد، وهو مراد كلام أم سلمة من قولها: «ليتنا كنّا رجالاً فجاهدنا، وكان لنا مثل أجر الرجال»، إلا إن المورد لا يخصّص بالرجال، وليس هو على وجه يوجب الانصراف، والبحث لا يحتاج إلى هذا التعسف.

فالمرأة تملك ولا يجوز التصرف بأموالها بغير رضاها، ولها أن تصرف فيها كيف تشاء تصرفاً عقلياً شرعياً، وليس لغيرها منعها عن ذلك، سواء أكان بعلمها أو ابنها، بل حتى أباهَا مع الغمض عن مسألة الولاية، فإن فيها أيضاً لا فرق بين الذكر والأنثى. وعندنا الولاية لا تكون إلا على الصغير، أمّا بعد أن يكبر فلا يجوز تصرف الأب في أموال الولد أو لزوم إجازة الأب والجدة في صحة عقد البنت الباكر في بعض الموارد وعدم قطع اليد، وقتل الأب بالابن، وغير ذلك أحكام شرعية خاصة ثبتت بأدلتها في موضوعاتها بالحكمة التي أشير إليها في روايات الباب، ولا يجوز التعدي عن الموارد بأي عنوان؛ وهو الذي سنشير إليه عند البحث عن حق التزويج، واختيار الزوج للمرأة إن شاء الله.

٣- حقّ التعلّم:

ومن الحقوق الثابتة للمرأة حقّ التعلّم وتحصيل العلم من غير اختصاص بعلمٍ دون آخر، فلها أن تتعلّم كل علم يجوز تعلّمه للرجال، من الفقه والأصول والتفسير والأدب والفلسفة، وغيرها من العلوم كالطب والرياضيات وعلوم الطبيعة، الراجعة إلى حياة الإنسان والحيوان والنبات، وإلى معرفة الجمادات والمعادن، ويجوز لها أن تتعلّم الفلك ورصد الأجواء ومعرفة الفضاء المحيط بالأرض وكذلك الفنون فيما يجوز تعلّمه للرجال.

فإنّ ذلك من توابع حقّ الحياة الإنسانية، والإنسان متعلّم بطبعه، ومُعَلَّمٌ من عند الله تعالى؛ وذلك قوله تعالى: ﴿خلق الإنسان * علّمه البيان﴾^(١) و﴿علّم الإنسان ما لم يعلم﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾^(٣) والاسم الموصل في الآية المباركة واضح أنّه يعمُّ النساء. ومما يؤيّد حقّ التعليم للمرأة ما نُقل في النصوص أنّ مهر أمّنا حواء من أبينا آدم ﷺ كان تعليمه إيّاها معارف دينها، وكانت خديجة زوجة رسول الله ﷺ من النساء

١- الرحمن: ٣ و ٤ .

٢- الملق: ٥ .

٣- الزمر: ٩ .

العالمات التي تعلّمت قبل رسالة الرسول ﷺ من الكتب السالفة، ولذلك استقبلت الزواج مع الرسول ﷺ قبل رسالته مع تمكّنها وثروتها وفقره ﷺ.

وكانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ عالمة غير معلّمة، تُعرف درجة معرفتها وعلمها من تاريخ حياتها القصيرة وخطبها التي ألقتها في مناسبات عديدة في المسجد وغيره وكلماتها التي ألقتها للصحابة وغيرهم.

وكذلك كانت ابنتها زينب، كما يظهر للمتأمل في خطبها أثناء سفرها أيام السبي والأسر بعد واقعة الطف، تلك الخطب التي زلزلت أركان حكومة الطاغية يزيد، وتقوّضت بها هيبة بني أمية وسلطتهم، وهكذا كانت كثير من بنات الأئمة عليهم السلام وزوجاتهم ونساء الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسيجد ذلك واضحاً من يبحث عنه في كتب السير والرجال وكذلك السيرة الحسنة التي جرت بين المسلمين إلى زماننا هذا، فنحن نجد كثيراً من النساء عالمات ومتعلّقات في شتى العلوم والفنون، بالرغم من عدم تكيف الأجواء العامة والظروف التي أحاطت بهنّ لمساعدتهن على أن يصلن بأنفسهن في تلك الميادين إلى مستوى الرجال، بل خالف تعلّمن الجميع بمن فيهم الحكومات، أو

من تسلط على إدارة الأمور، ظناً منهم أن تعلم النساء يعني إفسادهن، في حين إن العلم إن لم ترافقه التقوى يوجب الإفساد من غير فرق بين الرجال والنساء، نعم هو في النساء أكبر. وفي الحياة الحاضرة، وأيامنا المعاصرة لا يشك ذو لب في لزوم تحصيل علوم الدين والطب بكل أقسامها للنساء، وذلك لضرورة حضورهن في المدارس والكليات، وفي مراكز الطبابة والمستشفيات، بل في مواطن أخرى كثيرة، تلك التي لا يجوز الرجوع فيها إلى الرجال مع حضور النساء أي في المواقع التي تشتد الحاجة فيها إلى النساء فقط كتعليم القراءة والكتابة، والتصدي في دور الولادة والمشافي الخاصة بالنساء. نعم تبقى مشكلة انتشار الفساد أو حدوثه هي التي تستحق الاهتمام، ولا بدّ لعلاجها من البحث عن الأساليب التي تؤدي إلى منع الفساد أو منع حدوثه أو تقليله، سواء من جانب المعلم أو المتعلم، أو من ناحية عموم وضع المدارس والكليات، أو الكتاب وسائر وسائل التعلم.

وعلى الجميع -رجالاً ونساء- التجنب عما يمكن أن يورث الفساد، وعلى ولي الأمر، وحاكم الأمة التوفر على وسائل تعلم شريفة صالحة، بعيدة عن الفساد والإفساد.

٤- حق الزواج:

من المعلوم أنَّ كلاً من الذكر والأنثى قد أودعت فيهما الغريزة الجنسية، وهي التي تفرض على صاحبها الإحساس بالحاجة والافتقار إلى الزواج أي إلى رفيق عمره، تكتسب المشاعر منه السكينة والموءدة، والله تعالى هو الذي خلق الذكر والأنثى، أي خلق الإنسان من نفس واحدة وخلق منها زوجها، وهو الذي جعل لهم من أنفسهم أزواجاً ليسكنوا إليها، لكي تستمر حياة الإنسان. فبقاء نوع الإنسان على هذه البسيطة متوقف على الزواج، الذي شرعته الحكمة الإلهية في هذه الحياة الدنيا، تلك الرابطة التي تريد من خلال استمرار النسل، وولادة الذكر والأنثى، ومن خلال معنى الآية المباركة: ﴿يَهْبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَآثًا وَيَهْبُ لِمَن يَشَاءُ الذُكُورُ﴾^(١)، أن يبقى الإنسان بأجياله على هذه الأرض.

فبعد أن يصل الإنسان في مقتبل عمره إلى اكتمال بدنه، تنمو فيه غرائزه كما هو حال كل إنسان سوي عندما يصل مرحلة البلوغ، أو ما نعبّر عنه بتفجّر الغريزة الجنسية في هذه المرحلة، فيحدث عنده الشعور بالحاجة إلى الزواج، وهو الذي أكّده إرشادات ديننا الحنيف، وإسلامنا العزيز؛ قال تعالى: ﴿وَأَنكحُوا الْيَآمَىٰ مِنكُمْ

والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يُغْنِهِمُ اللهُ من فضله والله واسعٌ عليم»^(١).

فأَيُّما عبد أو أمة أراد الزواج لابد أن يختار زوجاً يتحقَّق فيه معنى السكن إليه، وعندما يكون في مقام الاختيار لابد أن يبحث عن الكفء والمناسب في مختلف الجهات، أو على الأقل في السن والأسرة، وملاحظة مستوى الثقافة والمرتبة الاجتماعية، وإن كان يكفي الإسلام والديانة، إلا أن في أيامنا الحالية لابد من توافر مواصفات ما ومراعاة أمور متعدِّدة أوجدها العُرف المعاصر وبما لا يُعدّ فيه مخالفة للدين. ويناسب المقام إلقاء النظر إلى حقيقة عقد الزواج وعهده، وما قيل في ماهيته، فإنَّ ذلك أساس يُفهم منه كثير ممَّا يترتَّب عليه فقهيًّا ثمَّ اجتماعيًّا وثقافيًّا.

فقد يقال إنَّ ماهية هذا العقد كسائر العقود - في المعاملات - تشمل على المعاوضة، وله على الأقل الأركان الأربعة، أي البائع والمشتري والثمن والمثمن، أو المؤجَّر والمستأجر والعين المستأجرة ومال الإجارة، ففي عقد الزواج هناك الزوج والزوجة والمهر والبضع، فالتقابل في هذا العقد ظاهراً هو بين شيئين لهما معنى المالية في الشرع، أمَّا في الحقيقة فهو بين الفرائز المودعة في المتعاملين.

والحق أن يقال إن ماهية هذا العقد هو التعاهد بين شخصين، بالتزام كل منهما مع الآخر على أن يكونا زوجين دائمين، فالركن الركين في المقام إنما هو نفس الملتزمين - الزوج والزوجة -، وفحوى الالتزام أو الأمر إنما هو بين إنسانين قد تعاهدا على الزوجية.

نعم يترتب على ذلك التعهد أمور وتترتب حقوق وأحكام من قبيل حلية الاستمتاع لكل من الآخر على الوجه الطبيعي، أو النظر إلى كل الأعضاء من الآخر أو تأمين نفقة الزوجة على الوجه المتعارف، أو طاعة الزوجة لزوجها.

ويصح العقد حتى بدون ذكر المهر، وكذا لا ينحل العقد بمجهولية البضع كمأ وكيفاً، زماناً ومكاناً. ونفس التمكين بما هو لا مالية له، إلا أن يمثل الانتفاع بالعين المستأجرة - كما في عقد الإجارة -، نعم بعد العقد لا بد من مهر المثل.

ولا يخفى عليك الفرق بين المنظرين: ففي الأول تدور الأمور مدار قيمة المهر وتمكن الزوج، أو جهاز الزوجة وما يتبادل فيها بالعناوين المختلفة، مما يتعارف عليه من الهدايا وإقامة المجالس المتعارفة، وكثيراً ما تختلف الأمزجة والأذواق على ذلك، وقد ينتهي الأمر إلى الشقاق والتخاصم بين الزوجين لتزول هناءة العيش، وقد يدوم ذلك طيلة حياتهما، كل منهما يمن على الآخر بما يتصوره عن

نفسه وكذا الآخر، والسبب هو تقديم المادة وجعلها محوراً في ماهية هذا التعاهد الإنساني المعنوي الشريف من أوّل شروعه إلى نهايته، وذلك بخلاف المنظر الثاني المبني على القداسة والمعنوية، فنفس الالتزام بينهما على الزوجية لم يؤسس على معاوضة ولا معاملة، بل هناك تعاهد قلبي شُيِّدَتْ عليه حالة السكون والأمن والتّنعّم والاستمتاع، ويبقى الحال هكذا حتى لو طال الزمان بينهما عشرات السنين، وسواء كان المهر قليلاً، أو كان الزوجان فقيرين أو غنيين، أو تغيّرت شرائط عيشهما، بحيث أضحت إمكانية الزوج أكبر، أو تطورت قدرة الزوجة وحالها إلى الأفضل، أو لم يتغيّر ذلك، فإنّ روح العقد التّزام إنساني، وعهد معنوي مقاصده عالية لا تتأثّر بالتوافه والفسافس.

نعم لا يبعد ضرورة النظر الأوّل في نكاح المتعة، أو العقد المؤقت، لما ثبت من لزوم ذكر الزمان والمبلغ، لأنّ عدم ذكرهما يوجب الخلل في صحّة العقد، وبحثنا كان في العقد الدائم دون المؤقت. جاء عن رسول الله ﷺ: «ما بُني بناء في الإسلام أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من التزويج»^(١).

وعن الصادق عليه السلام: «ركعتان يُصلّيهما المتزوِّج أفضل من سبعين

ركعة يصلّيها الأعزب»^(١).

ويستدعي إمضاء العقد حقوقاً يتضمّنها نفس العقد في كنهه، وهي ملازمة لطبعه في مثل ما أشرنا إليه من النفقة والتمكين، وأخرى يمكن أن يعتدّ بها في ضمن العقد، مثل محل السكنى، أو إدامة التحصيل في الكلية، أو الجامعة، وغير ذلك من كيفية العيش والسعي والاجتهاد لكسبه، وكذا من الحقوق ما صرّحت به بنود القوانين، كما تعرّضها المكاتب الرسمية؛ من حق الطلاق إلى الوكالة في طلاق نفسها بالشرائط الخاصة، إلى تقسيم الأموال عند الانفصال، وكل ما لم يمنعه الشارع، أو لم يكن محرّماً بالذات.

٥ - حق العمل:

للرّاة أن تعمل كما للرجل أن يعمل كلّ عمل صالح، وللعامل أن يحصل على ثمار عمله، لأنّه بذل في سبيله جزءاً من وجوده، سواء كان العمل في البيت أو خارجه، أي في المعامل أو المستشفيات أو الدوائر أو الوزارات أو المنظّمات، المشمولة بقوانين العمل، أو الموضوعة للتوظيف، وهي غير مسائل كتاب الإجارة، بل هي حكم القانون الذي يشمل كل من هو واجد للشرائط.

وكيف كان فالرّاة إذا لم تكن متزوجة لا إشكال في جواز

اشتغالها بكلّ عمل جائز، حسب اختيارها وقدرتها، وليس من حقّ الغير منعها، نعم لوليتها حقّ الولاية في الهداية والإرشاد لما فيه صلاحها.

وأما إذا كانت متزوجة، فلو اشترط على زوجها في العقد القبول باشتغالها - على الإطلاق أو بنحو خاصّ - فلا مانع لها، وكذا الأمر إذا رضي بعملها على نحو مطلق، أو بنوع خاصّ مثل التعليم في المدارس والكلّيات، أو مؤسسة خاصّة لغرض عقلائي.

نعم إذا لم يرض الزوج، أو لم يُشترط عليه في العقد فلا يجوز لها العمل في خارج البيت.

أما عملها في البيت، فلها العمل في مثل الخياطة والرسم، وكلّ صنعة تتمكّن منها في البيت، حتى التعلّم لأي علم ديني أو دنيوي ما لم يزاحم حقّ الزوج في الزوجية نفسها.

وليس عليها في البيت وجوباً الطباخة، والنظافة، وتربية الأولاد - أي رضاعتهم وتدريب شؤونهم - وإن كان لها ذلك، بل فيه صلاحها، وتدلّ على ذلك كلّ إطلاق ما أشرنا إليه في حقّ التملّك، فمن الآيات: ﴿... للرجال نصيب ممّا اكتسبوا وللنساء نصيب ممّا اكتسبن وأسألوا الله من فضله إنّ الله كان بكلّ شيء عليمًا﴾^(١).

وقد صرَّح دستور الجمهورية الإسلامية، في الأصل (٢٨) بما نصَّه: «كلٌّ من يريد شغلاً لا يخالف الإسلام، والمصالح العامة، وحقوق الآخرين أن يختار ذلك ويعمل، وعلى عاتق الحكومة مع ملاحظة الحاجة الاجتماعية تهيئة ما يتمكَّن معه أن يشتغل كلٌّ من له قدرة الاشتغال والعمل».

وفي قانون العمل أيضاً فصل خاص بالمرأة، قُنن للدفاع عن حقِّها، كما هو في البحث الرابع من الفصل الثالث فراجع.

كذا يوجد في قانون الاستخدام (التوظيف) موادَّ قانونية تخصُّ المرأة تلاحظ حالها في زمن الحمل والوضع والرضاع... فراجع.

ومن المعلوم أن كلَّ ذلك لها ما لم يستلزم حراماً، وعليه يكون على المرأة الحذر من ذلك، وعلى الدولة، وعلى رؤساء المعامل، ومدراء المدارس، والمستشفيات ومسؤولي الوزارات والإدارات، وكلَّ محلٍّ تعمل فيه المرأة، أن تهيئ الظروف المناسبة لها، على وجهٍ تتمكَّن معه المرأة من العمل، مع رعاية الشرائط الشرعية.

٦- حق التدخل في السياسة والأُمور الاجتماعية:

للمرأة أن تدرك بوعي الأحوال الاجتماعية والسياسية المحيطة بها، بل ولها أن تتدخل فيها بالنحو الذي تراه مناسباً. فلها أن تُدلي بصوتها لانتخاب نواب مجلس الشورى، أو الخبراء، وغير ذلك، ولها

أن ترشح اسمها للانتخاب كنايبة في مجلس الشورى، ولها من باب أولى تصنيف وتأليف الكتب، أو نشر المقالات التي تراها مفيدة في إرشاد الناس لما فيه الصلاح، من مسائلهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولها الحق أن تطرح نظرها من خلال خطبة تُلقِيها باستدلال تبيّنه، أو حوار تُجرّيه، سواء في الإذاعة أو التلفزيون، أو في المجالس الدينية، أو العلمية، أو غير ذلك.

وما نريد أن نصل إليه هو أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وللمرأة الحق - كما للرجل - في التصدي للمناصب غير الممنوعة، ولها الحضور في التجمّعات والتظاهرات، كلّ ذلك مع مراعاة الشرائط الشرعية والحفاظ عليها.

والحق أن المرأة كانت مظلومة طيلة حياتها على وجه هذه البسيطة، قبل التاريخ - أي عصور ما قبل الميلاد - وبعده، وقبل الإسلام - كما أشرنا إليه في أوّل البحث - وأن الإسلام قد أخرجها من الدّلة والظلمة، وأشعرها حقيقتها وعرفها نفسها، وعلمها ما تحتاج إليه في حياتها، ولكن مع هذا ما زالت المرأة في ساحة العمل لم تأخذ دورها المناسب، أي حتّى بعد ظهور الإسلام وانتهاء تلك الأدوار المظلمة التي عاشتها المرأة والتي كان يُحطّ فيها من كرامة وإنسانية

المرأة بالدرجة التي تُعتبر فيها مالاً يُقسّم بين الورثة أو شخصية مسلوقة الإرادة والاختيار، بالرغم من انقضاء تلك الأدوار المظلمة، وتطوّر الرؤية الإيجابية للمرأة إلا أنها لم تتمكن - مع ذلك - من الظهور والعمل إلا في مجال محدود. ففي زمن ليس ببعيد عن زماننا، كان المتعارف فيما بين الأمراء أن المرأة - خادمة أو مخدومة - تُحبس في غرف الحريم، لتهياً في الوقت المناسب للاستمتاع الذي يُريده الأمراء، والذي يعني الكثير من الظلمات ومنها أن يُحسر وجودها عن ميدان الحياة الاجتماعية والثقافية، ويعني أيضاً أن لا تُعطى الفرصة المناسبة للتحرك في تلك الميادين، حتّى إذا ظهرت المدينة الفريّة وتسلّطت على الحياة المعاصرة، أصبحت المرأة - بذريعة الحرية وكسر قيود التخلف، وبسبب حضورها في مختلف الميادين - وسيلة لنشر الفساد، ومتاعاً رخيصاً، ووجهاً ينفع للدعاية والإعلام التجاري. ليس هذا فحسب، بل من جهة أخرى نُسيّت العائلة، وأدارت المرأة ظهرها للزوج وللأولاد، وخمدت فيها مشاعر الأمومة، إلى أن انتصرت الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الراحل آية الله العظمى السيّد روح الله الخميني رحمه الله وأُسست الجمهورية الإسلامية في إيران والتي حفّزت فيها فتاواه وإرشاداته الشعور بالمسؤولية عند المرأة، فكان لها الحضور الفاعل في الساحة السياسية الإيرانية، منذ بداية الثورة وقيام

التظاهرات في وجه الطاغوت حتى التصدي للمسؤوليات في الحكومة الإسلامية، كما هو المعلوم.

بقي أمرٌ لا بدّ أن تعرفه، نساؤنا، ذلك هو: أنّ حضور المرأة في الساحة السياسية والاجتماعية، معنّى تصنعه بنفسها، وبما يليق بها، وبمقامها في المجتمع. فالتشريع الإسلامي سنّ ما فيه إنقاذ المرأة، من تهية الشرائط وتوفير الإمكانيات اللازمة، إلّا أنّ على المرأة الآن أن ترقى إلى موقعها الطبيعي في المجتمع، وتحرز منصبها في التحرك الاجتماعي، بفعلٍ حقيقي يعوّضها التصرّ الذي أشاعته حضارة الغرب عن المرأة، من كونها بضاعة وسلعة لا همّ لها إلّا التجمل والزينة.

وفي خاتمة البحث في هذا المطلب لا بأس أن نشير إلى بعض النصوص الدالة على أنّ للمرأة حقّ التدخّل في المسائل السياسية: -

١ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يَبَايِعُونَ اللَّهَ...﴾^(١).

٢ - ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾^(٢).

٣ - ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ

حقّ التدخّل في السياسة والأُمور الاجتماعيّة..... ٢٩
شيئاً...»^(١).

وفي الحديث عن أبان عن أبي عبد الله عليه السلام : «لما فتح رسول الله ﷺ مكة بايع الرجال ثمّ جاءت النساء يبايعنه على أن لا يشركن بالله.... قالت: يا رسول الله، ما ذلك المعروف الذي أمرنا الله تعالى أن لا نعصيك فيه؟

قال: لا تلمطن خدّاً ولا وجهاً ولا تنتفن شعراً ولا تشقن جيباً ولا تسودن ثوباً، ولا تدعين بويل، فبايعهن رسول الله على هذا، فقالت: يا رسول الله كيف نبايعك؟

قال: إنّي لا أصافح النساء. فدعا بقدر من ماء فأدخل يده ثمّ أخرجها فقال: ادخلن أيديكن في هذا الماء»^(٢).

هذا كلّهُ في الحقوق التي يتساوى فيها الرجل والمرأة، فلكلّ منهما تلك الحقوق سواء في ذلك حقّ الحياة، والتملّك، وتحصيل العلم، وانتخاب الزوج، وحقّ العمل، والتدخّل في الأُمور السياسيّة.

ومسألة أخرى: فكما أنّ للمرأة حقوقاً كذلك فإنّ عليها واجبات تُلقى على عاتقها. فالخطاب الشرعي في بعض المسائل متوجّه إلى المرأة دون الرجل، مثل وجوب الحجاب والستر عن

الأجنبي في كل الأحوال، كما أفصحت عن ذلك آيات الكتاب الكريم، قال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ... وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

فالآيات صريحة بتكليف النساء على أن يضربن بخمرهن على جيوبهن وأن لا يبدين زينتهن - على ما فصل في المطوّلات -.
فالمراة، وإن كان لها حقّ تحصيل العلم والعمل وغير ذلك، إلّا أنّ من الواجب عليها الحجاب، كما هو ظاهر الآية المباركة، ولا يمنعا ذلك عن استيفاء حقوقها المذكورة، بل إنّ الفتاوى تجعل حكم تحجّب المرأة في الصلاة حتى من محارمها. ففي (تحرير الوسيلة) للإمام الراحل رحمته الله: «عورة الرجل في الصلاة عورته في حرمة النظر... وعورة المرأة في الصلاة جميع بدنّها حتى الرأس والشعر ما عدا الوجه الذي يجب غسله في الوضوء واليدين إلى الزند والقدمين إلى الساقين ويجب عليها ستر شيء من أطراف المستثنيات مقدّمة»^(٢).

١ - النور : ٣١ .

٢ - تحرير الوسيلة : ج ١ ص ١٤٢ كتاب الصلاة - المقدّمة الثالثة - في الستر والسائر، مسألة (٣).

«ويجب على المرأة ستر رقبتها وتحت ذقنها حتى المقدار الذي يُرى منه عند اختمارها على الأُحوط»^(١).

«لا إشكال في عدم جواز نظر الرجل إلى ما عدا الوجه والكفّين من المرأة الأجنبية من شعرها وسائر جسدها سواء كان فيها تلذّذ وريبة أم لا، وكذا الوجه والكفّان إذا كان تلذّذ وريبة، وأما بدونها ففيه قولان بل أقوال: الجواز مطلقاً وعدمه مطلقاً والتفصيل بين نظرة واحدة فالأوّل وتكرار النظر فالثاني وأحوط الأقوال أوسطها»^(٢).

«كما يُحرّم على الرجل النظر إلى الأجنبية يجب عليها التستر من الأجانب، ولا يجب على الرجال التستر وإن كان يحرم على النساء النظر إليهم، وإذا علموا بأن النساء يتعمدن النظر إليهم فالأحوط التستر منهنّ وإن كان الأقوى عدم وجوبه»^(٣).

«ويجب على المرأة ستر رقبتها وتحت ذقنها حتى المقدار الذي يُرى منه عند اختمارها على الأُحوط»^(٤).

١ - تحرير الوسيلة: ج ١ ص ١٤٢ كتاب الصلاة - المقدّمة الثالثة - في الستر والسائر، مسألة (٤).

٢ - تحرير الوسيلة: ج ٢ ص ٢٤٣ - كتاب النكاح، مسألة (١٨).

٣ - تحرير الوسيلة: ج ٢ ص ٢٤٤ - كتاب النكاح، مسألة (٢٣).

٤ - تحرير الوسيلة: ج ١ ص ١٤٢ - كتاب الصلاة - المقدّمة الثالثة - في الستر والسائر، مسألة (٢٤).

وهذه الفتاوى مما اشتهر بين العلماء.

مسألة أخيرة: الفرق بين الرجل والمرأة في الإرث بلحاظ قوله

تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلزَّكَوٰةِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثٰى...﴾^(١).

وقبل أن تناقش هذه المسألة لابدّ من القول إن الإرث الذي

قننته الشريعة الإسلامية جعلت للمرأة بعض حصصه؛ قال تعالى:

﴿لِلرَّجَالِ مِثْلُ حَظِّ النِّسَاءِ وَلِلْأَقْرَبِينَ وَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ مِثْلُ حَظِّ الرِّجَالِ﴾

الوالدان والأقربون مما قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً^(٢)، وقال تعالى:

﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمٌ^(٣)، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ

كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾^(٤).

فالظاهر من هذه الآيات المباركة رفع تلك المحرومية من الإرث

التي عاشتها المرأة في الجاهلية الأولى. وهذه الآيات وغيرها من

النصوص الإسلامية تصرّح بأن نصيباً من الإرث تتملكه المرأة سواء

كان من الوالدين أو من غيرهما، بل ظاهر بعض الآيات الاعتناء

ببيان سهم المرأة من الإرث أولاً ثم تتحدّث بعد ذلك عن الرجل، وفي

١ - النساء: ١١.

٢ - النساء: ٧.

٣ - الأنفال: ٧٥.

٤ - النساء: ١١.

بعض مواردّه قد يكون نصيب المرأة أكبر من الرجل كما في الأمّ.
 أمّا تعليل هذا الفرق فيقال فيه: إن مسؤولية الإنفاق إنّما يتحمّلها
 الرجل دون المرأة، فعلى الرجل الإنفاق على نفسه وعلى زوجته وعلى
 مَنْ يعولهم لسدّ مطلّبات المعيشة العائلية، بينما المرأة ولو وظّفت
 أموالها أو سهمها من الإرث في مشاريع تجارية أو زراعية أو صناعية
 وكسبت من ذلك أرباحاً طائلة فلا يجب عليها من الناحية الشرعيّة
 الإنفاق حتّى على نفسها، بل يتحمّل زوجها عنها الإنفاق عليها، وهذا
 يعني أنّ حاجة الرجل إلى الأموال أكثر من المرأة، فمن العدالة أن
 يعطى سهمين مقابل سهم للمرأة، والتدقيق في المسألة يوصل الناظر
 المدقّق إلى عدم التمييز بين الرجل والمرأة في الإرث، بل قد يصل إلى
 هذه النتيجة وهي أنّ القسمة عادلة على أساس ما حدّدته النصوص
 الشريفة من مسؤوليّات داخل نظام الأسرة، والتي حمّلت فيها الرجل
 مسؤوليّة الإنفاق دون المرأة، فتدبّر.

حقّ تكوين الأسرة

يصل بنا الكلام إلى البحث عن حقّ آخر من حقوق المرأة وذلك
 هو (حقّ تكوين الأسرة). فالكيان الاجتماعي المصنّف الذي يُسمّى
 الأسرة هو الذي تكون بداية تكوينه بعد العقد الشرعي الذي ينسج

علقة الزواج أول الأمر بين الزوج والزوجة ثم ليضاف إليهما بعد ذلك الأولاد؛ ليشترى بهم الوجود الاجتماعي، فالأسرة هي اللبنة التي يُشاد بواسطتها صرح البناء الاجتماعي ولتزدهر بعد ذلك الحياة الإنسانية والاجتماعية. وبقدر ما تكون هذه الأسرة بحال السلامة والطهارة كذلك تكون الحياة الاجتماعية، وهذا المعنى هو المنظور إليه في النصوص التي حفّزت المسلمين على الزواج.

قال رسول الله ﷺ: «ما بُني بناء في الإسلام أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من التزويج»^(١).

وقال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «ركعتان يصلّيهما المتزوّج أفضل من سبعين ركعة يصلّيها الأعزب»^(٢).

وما يُعنى به البحث هو التسلسل في تناول الحقوق. فبعد العقد يكون الحقّ الأوّل هو:

١ - حقّ المهر والصدّق: وليُعلم أولاً أنّ المهر ليس من أركان هذا العقد الشرعي عندما يؤسّس الرابطة الزوجية المقدّسة؛ لأنّه لا يُقاس بعقود المعاملات التي تكون بين بائع ومشتري سلعة معيّنة؛ أي لا بدّ أن تحتوي على الأركان الأربعة (البائع والمشتري والثلث

١ - وسائل الشريعة: ج ١٤ ص ٣ الباب الأول حديث ٤.

٢ - وسائل الشريعة: ج ١٤ ص ٦ الباب الثاني حديث ١.

والمُثْمَنُ^(١)، بل العقد ينشئ حياة شرعية مصفرة تعتمد علاقة قدسية متبادلة بين إنسانين عبّر عنهما بـ «زوجين»، وتحقق بينهما بالشرائط الخاصة. فلو لم يذكر المهر والصداق فلا بدّ من قيمة المثل وعند الذكر فهو المذكور بنفسه من عين أو عمل ولا بدّ أن يكون مالا يقبل التعامل ويثبت على الذمة بما ذكر مشخصاً أو بقيمة مهر المثل، وللزوجة مطالبة به إذا كان نقداً وحالاً قبل التمكين، أو عند الزمان المذكور بعدما صار حالاً كلياً أو جزءاً، أو عندما تحصل القدرة والاستطاعة إن ذكر ذلك؛ قال تعالى: ﴿وَاتَوَا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾^(٢).

ومن المعلوم أن ارتفاع القيمة السوقية لا تؤثر فيما ذكر إذا كان ثمناً مشخصاً، وأما إذا كان عيناً، أو من الذهب والفضة فهو على ما هو عليه في عهدة الزوج، وللزوجة مطالبة به دون قدرة التعامل الموجود في النقود من الأوراق والصكوك.

ويستحب أن يكون على مقدار مهر السنة أي خمسمائة درهم، والدرهم كان من الفضة والآن يمكن أن يجعل ذلك كما لا يخفى.
عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل نساء

١ - ويقال إن الأركان الأربعة للعقد هي: (المؤجر والأجير ومال الإجارة والعمل) أو هي (المؤجر والمستأجر ومال الإجارة والعين المستأجرة).

أمتي أصبحهنّ وجهاً وأقلهنّ مهراً»^(١).

٢ - حق النفقة: الثاني من الحقوق الناشئة عن العقد حق النفقة .

فبالعقد تستحق المرأة الطعام والإدام واللباس والسكن، وما تحتاج إليه لإدامة المعيشة من الأجهزة والأثاث حتى المسخدة والمتكا والفراش، وما يتوقف عليه التزيين والنظافة، بل الخادم أيضاً عندما يكون شأنه ذلك كما اتفق عليه النص والفتوى؛ قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٢).

وفي الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها مع كسوة وإلا فُرق بينهما»^(٣).

وفي حديث آخر عن أبي جعفر عليه السلام: «مَنْ كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها ويطعمها ما يقيم صلبها كان حقاً على الإمام أن يُفَرّقَ بينهما»^(٤).

وفي حديث ثالث قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «ما حق المرأة على زوجها الذي إذا فُعل كان مُحسناً؟

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ١٠ حديث ٩.

٢ - الطلاق: ٨.

٣ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٣ حديث ١.

٤ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٣ حديث ٢.

قال: يشبعها ويكسوها، وإن جهلتُ غفر لها»^(١).

وفي الباب روايات كثيرة:

وهنا جملة من الأمور لابدّ من ذكرها:

الأمر الأول: ما ذكر من أشياء يتحقّق بها معنى الإنفاق الشرعي يمكن أن تكون مقدّرة بالوزن والعدد والكيفيّة - كما في بعض الروايات والفتاوى - أو لا تكون مقدّرة. فلو كانت مقدّرة يرجع بها إلى المتعارف بين الناس بحسب البلاد والمدن وحسب البيوت والأقوام - كما في أحاديث وفتاوى أخرى - ويحمل الأول على ذكر الصداق المتعارف في تلك الأزمنة. فعن (خلاف) الشيخ وقريب منه في مبسوطه^(٢): «نفقة الزوجة مقدّرة وهي مُدّ، قال الشافعي: فنفتاها على ثلاثة أقسام: الاعتبار بالزوج؛ إن كان موسراً فمُدّان، وإن كان متوسطاً فمُدّ ونصف، وإن كان مُعسراً فمُدّ واحد.

وقال مالك: نفقة الزوجة غير مقدّرة، والاعتبار بقدر كفايتها

كنفقة الأقارب»^(٣).

وعن الشيخ في المبسوط... فأما وجوب الخادم لها والإنفاق

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٣ حديث ٣.

٢ - المبسوط: ج ٦ ص ٩.

٣ - المبسوط: ج ٦ ص ٧.

عليه فإن كان مثلها مخدوماً فعليه إخدامها لقوله تعالى: ﴿وعاشرهم بالمعروف﴾^(١).

والمرجع إلى العادة والعرف^(٢).

وكيف كان فلا يتقدّر بقدر دقيق في مختلف الأمكنة والأزمنة، الأقرب حمل الروايات والفتاوى على العرف كما انتهى إليه الشيخ رحمه الله في وجوب الإخدام ولا وجه للفرق بين الإخدام والإطعام وغيره وعليه فتوى المشهور من المتأخرين فراجع، ولا بأس أن نشير إلى ما صرح به الإمام الخميني رحمه الله في كتابه (تحرير الوسيلة) قال: المسألة (٨) : لا تقدير للنفقة شرعاً بل الضابط القيام بما تحتاج إليه المرأة من طعام وإدام وكسوة وفراش وغطاء وإسكان وإخدام والآلات التي تحتاج إليها لشربها وطبخها وتنظيفها وغير ذلك... بل الظاهر مراعاة ما تعارف اعتياده لأمثالها مثل الشاي والقهوة وأولى بذلك المقدار اللازم من الفواكه الصيفية التي تتناولها كاللازم في الأجواء الحارة، وكذا ما تعارف من الفواكه المختلفة في الفصول كلها^(٣).

١- النساء: ١٩.

٢- كتاب الخلاف: ج ٢ ص ٧٤ مسألة ٣.

٣- تحرير الوسيلة: ج ٢ ص ٣١٥ المسألة (٨) من فصل في النفقات.

كما أن ظاهر تعابير الروايات التي قيّدت المعنى بـ «ما يقيم صلبها» أو «ظهرها» أنّ المطلوب هو المتعارف من الطعام، بل من يدقّق في الرواية التي نقلها في الوسائل تحت عنوان (مقدار نفقة الزوجة)^(١) يراها وجوب الإنفاق حسب المتعارف.

الأمر الثاني: الذي لا بدّ من الاعتناء به في المقام هو أنّ النفقة تستقرّ على ذمّة الزوج وتصير مألّها خلافاً لنفقة الأقارب كما عليه الفتوى. فمن العلامة في الإرشاد: «الواجب ستة: الطعام والإدام والإخدام والكسوة، وآلة التنظيف والسكنى، ولا يجب الطيب والكحل، ولا يجب في الدواء للمرضى أن يدفع صبيحة كل يوم، ولا يجب في الكسوة والمسكن والأثاث التمليك، ولو منعها النفقة مع التمكن التام استقرّت في ذمته»^(٢).

وعن المحقق^(٣) في الشرائع بعد بيان ضابطة النفقة: «الزوجة تملك نفقة يومها مع التمكن، فلو منعها وانقضى اليوم استقرّت نفقة ذلك اليوم»^(٤).

فتكون النفقة ديناً تقاض ولا بد من أدائها من أصل التركة وغير

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٦ الباب (٢) حديث ١.

٢ - إرشاد الأنعمان: ج ٢ ص ٣٣ / ٣٤.

٣ - شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٣٥٠ المسألة الأولى من لواحق النظر الخامس.

ذلك من آثار الدين.

الأمر الثالث: أنَّ المرأة تستحقَّ النفقة قبال التمكين التامَّ فلو
نشزت لم تستحقَّ^(١).

بل عن بعض: قبال إمكان التمتع، فلو كانت صغيرة أو كان الزوج
صغيراً لم تجب وكذا في الصغيرين. ففي الخلاف: «المسألة الرابعة: إذا
كان الزوج كبيراً والزوجة صغيرة، لا يُجامع مثلها، لا نفقة لها، وبه قال
أبو حنيفة وأصحابه»^(٢) وكذا في العكس لا نفقة لها، فإنَّ أصل البراءة
يرفع مشغولية ذمة الزوج بالنفقة، بل شغلها يحتاج إلى دليل، وكذا في
الصغيرين.

ويترتب على ذلك فروع - فصلتها كتب الاستدلال الفقهي - منها
وجوب الأداء إذا خرجت إلى الحجِّ الواجب ولو بغير إذنه، ومنها
الاعتكاف بإذنه وعدم الوجوب إذا كان تطوعاً أو صامت تطوعاً،
وطالبها بالإفطار فامتنعت، وفي اللمة: «تجب نفقة الزوجة بالعقد
الدائم بشرط التمكين الكامل في كلِّ زمان ومكان يسوغ فيه
الاستمتاع»^(٣).

١ - «إذا نشزت المرأة سقطت نفقتها.. عليه إجماع الفرقة بل الأمة» كتاب

الخلاف: ج ٣ ص ٧٦ مسألة ١١.

٢ - كتاب الخلاف: ج ٣ ص ٧٥ مسألة ٤.

٣ - الروضة البهية في شرح اللمة الدمشقية: ج ٥ ص ٤٦٥.

ومما يترتب على ذلك أن النفقة لا ترتبط بالأعمال المنزلية مثل الطبخ والكس والغسل وغير ذلك، فليست النفقة إلا قبال التمكين مثل نفس حضورها، وتهيتها للرجل، وعدم منع نفسها عنه إذا طلبها ولو على ظهر قتب.

وتلك الأعمال -التنظيف وغيره- هل تقوم بها الزوجة هبة وبلا عوض إلا أن تصرّح بخلافه، أم أن الأعمال التي تقوم بها محترمة وذات قيمة حتى يثبت خلافه، لأنه كثيراً ما يقع الاختلاف بينهما سيما إذا ظهر الشقاق ولم ينته إلى الوفاق فكل يدعي أمراً؟

إن الأعراف والتقاليد في بلادنا والتي بُنيت على الرأفة والرحمة، والتي تُعلم الإيثار والتعاون تقول: إن الزوجة في بيتها لا تعمل لعوض لا بد أن يدفعه الزوج بل لا يخطر لها على بال، بل همها في إشاعة أجواء المحبة وحسن المعاشرة والتربية السليمة للأطفال، وعليه يشكل أن تنشغل ذمة الزوج بشيء قبال تلك الأعمال.

وأما بحسب القوانين والقواعد وملاكات الأصول، فكل عمل له قيمة وثمان، لأن الجهد الذي يبذله الإنسان محترم وهو الذي تقابله كثير من العقود بالثمان -مثل الإجارة والجمالة وغيره- ولذا فلو لم يُصرّح بالإهداء أو يقول بعد أن ينجز العمل إنني لم أعمل بلا ثمن، فعليه الأحوط التصالح عند الاختلاف. وعلى الزوج أداء حق الزوجة

مقابل الأعمال التي تنجزها في البيت له وللأولاد لا سيما على من تمكن، ولا بد من التأمل في مثل هذه الموارد.

الأمر الرابع: أن النفقة حق للزوجة وعلى الرجل أن يؤدّيها وإن كان فقيراً وزوجته غنيّة، فلا يرفع الفقر حق النفقة عن الزوجة، نعم حينما يكون الزوج فقيراً فنظرة إلى ميسرة، بل لها إذا كانت غنيّة أن تنفق عليه وعلى نفسها وعلى بيتها لتسير بهذا الإنفاق عجلة الحياة الزوجيّة لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وببيدها أن تبذل للإنفاق بلا عوض ولها أن يكون البذل والاتفاق بعوض، أي تطالبه بما أنفقت بعد اغتناء الزوج، ولا يتصدّع بسبب فقر الزوج ذلك الرباط المقدّس الذي تكونت به الأسرة، ومن جهة أخرى فليس للحاكم حق تطبيق الزوجة وتسريحها لفقر زوجها وعدم تمكّنه من النفقة، بل لا بد من المساعدة حتى تنحل المشكلة.

ومن العجب ما عن بعض العامة من جعل الفقر كبعض العيوب كما نقله الشيخ - رضوان الله تعالى عليه - في كتابه (الخلاص). ففي المسألة (١٥) قال: - إذا أعسر فلم يقدر على النفقة على زوجته لم تملك زوجته الفسخ، وعليها أن تصبر إلى أن يوسر. وقال الشافعي بالتخيير... فيفسخ الحاكم بينهما... فالإعسار عيب بذمته فلها

الفسخ»^(١).

دليلنا قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾^(٢) ولم يخصص، ولقوله تعالى: ﴿إن يكونوا فقراء يُغنيهم الله﴾^(٣).

وآخر ما لا بد من ذكره عن نفقة الزوجة أن نفقة الأقارب الواجبة في العمودين لا تُقدّم عليها، فلو لم يتمكن من أداء أقل واجب النفقة إلا لواحد، فالزوجة مقدّمة ولا يجوز لها التقسيم بينها وبين الأب أو الابن الفقير، وفي الحديث (ابدأ بما تعول)^(٤).

ولا زال في الحديث بقيّة عن حقوق الأسرة فيما يتعلّق بمسألة النفقة وهي نفقة الأقارب، والمقصود بالأقارب الذين يجب الإنفاق عليهم: الأبوان وآباؤهما وأمهاتهما وأن علوا، وهذا هو العمود الأوّل، ومن جهة أخرى: الأولاد وأولاد الأولاد وإن نزلوا، ذكوراً وإناثاً، وهذا هو العمود الثاني، ولا يجب الإنفاق على غير هذين العمودين من الأقارب بشرط غنى الولد أو الأب؛ ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام لما سُئل: «مَنْ الذي أُجبر على نفقته؟ قال: الوالدان

١- كتاب الخلاف: ج ٣ ص ٧٦ مسألة ١٥.

٢- البقرة: ٢٨٠.

٣- النور: ٣٢.

٤- وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٥٠ حديث ٢.

والولد والزوجة، والوارث الصغير»^(١).

وفي الآخر: «الوارث الصغير يعني الأخ وابن الأخ ونحوه»^(٢).

تشير الرواية إلى رمز ذلك وقد حُمِلَ على الاستحباب في
الوارث الصغير^(٣).

وقد أشرنا إلى أن نفقة الأقارب لا تكون إلا تكليفاً، فلا تتشغل
بها الذمة عند عدم الإنفاق، ولا تقاص فيها، ولا تعزل عن أصل
التركة بل تُقسَم بين الورثة.

ويستحب الإنفاق على سائر الأقارب غير العمودين.

فذلكة: في استحباب التوسعة على العائلة لا سيما لمن تمكّن،
وهو ما سوف تشير إليه بعض روايات الباب، ومن أراد التفصيل
فليراجع الموسوعات الحديثية.

عن علي بن الحسين عليه السلام قال: «أرضاكم عند الله أسبغكم على
عِيَالِهِ (أو أوسعكم خ ل)»^(٤).

وعن الرضا عليه السلام: «صاحب النعمة يجب عليه التوسعة على

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٥ حديث ٩.

٢ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٥ حديث ١٠.

٣ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٥ قال: حملة الشيخ على الاستحباب.

٤ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٤٨ حديث ٢.

عِيَاله»^(١).

وفي حديث آخر عنه عليه السلام: «ينبغي للرجل أن يوسع على عياله لئلا يتمتوا موته»^(٢).

وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ دَخَلَ السُّوقَ فَاشْتَرَى تَحْفَةً فَحَمَلَهَا إِلَى عِيَالِهِ كَحَامِلٍ صَدَقَةٍ إِلَى مَحَارِيجٍ وَلِيَبْدَأَ بِالْإِبَاتِ قَبْلَ الذُّكُورِ فَإِنَّ مَنْ فَرَحَ ابْنَتَهُ فَكَأَنَّمَا أُعْتُقَ رَقَبَةٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَمَنْ أَقْرَبَ بَعِينَ ابْنٍ فَكَأَنَّمَا بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَنْ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ أَدْخَلَهُ اللَّهُ جَنَّةَ النَّعِيمِ»^(٣).

وَمَنْ يُدَقِّقْ فِي كَلِمَةِ (تَحْفَةٍ) سَوْفَ يَفْهَمُ أَنَّهَا غَيْرُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَعِيلِ شِرَاؤُهُ لِأَدَاءِ الْوَاجِبِ مِنَ النِّفْقَةِ.

والحاصل أَنَّ التَّحَدُّثَ بِالنِّعْمَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾^(٤) فِي وَاحِدَةٍ مِنْ مَعَانِيهَا أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ وَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ إِذْنِ أَنْ تَظْهَرَ عَلَيْهِ النِّعْمَةُ بِالِاسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَالِاسْتِمْتَاعِ بِهَا لَهُ وَلِعَائِلَتِهِ، وَبِذَلِكَ خَيْرَاتُهَا عَلَى الْأَقْرَبَاءِ وَالْعَشِيرَةِ وَالْأَرْحَامِ وَأَهْلِ الْبَلَدِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ تَصِلُ إِلَيْهِ الْيَدُ، فَالْبِذْلُ مِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ، أَيْ أَنْ يَكُونَ لِلْعَبْدِ يَدُ تَفَضُّلٍ

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٤٩ حديث ٣.

٢ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٤٩ حديث ٥.

٣ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٢٧ حديث ١.

٤ - الضمى: ١١.

على الآخرين، أن تكون له اليد العليا على الآخرين لهو من أفضل النعم الإلهية التي يتفضل بها سبحانه وتعالى على أي واحد من بني البشر. قال أبو عبد الله عليه السلام: «اليد العليا خير من اليد السفلى»^(١).

٣- حق التمتع: وهو من الحقوق الناشئة عن العقد مباشرة، فإن مقتضى نفس العقد استحقاق التمتع لأي واحد منهما بالآخر بأي وجه أراد إلا ما منع شرعاً بحسب الزمان أو الحالات الخاصة مثل العادة عند النساء، أو الصوم، أو الضرر الغير المحتمل عادة، فليس للرجل مباشرة الزوجة في هكذا حالات وإن جاز الالتذاذ بغير المباشرة. ومسألة أخرى ترتبط بحق التمتع، فليس للرجل أن يترك زوجته كثيراً، لأن لها حق المضاجعة والمباشرة بحسب الشرائط الخاصة، فالحكم يختلف في الزوجة الواحدة عن الزوجات المتعددات، وقد فصلت الكتب الفقهية الكلام حول فروع حق التمتع مثل مسائل العزل، والوطي في الدبر، أو ترتب آثار النشوز وعدمه عند امتناعها من قبول الماء، أو الوطي في غير سبيل وغير ذلك. وأخيراً لإشكال في حرمة إسقاط الجنين بعد استقراره حتى في الأيام الأولى كما هو في نظرنا، وبعد ولوج الروح كما هو في نظر البعض.

٤- حقّ الأبوة أو الأمومة: فمن حقّ الزوج أن يصير أباً، وكذا من حقّ الزوجة أن تصير أمّاً في الجملة، وليس لأيّ منهما أن يمنع الآخر عن هذا الحقّ، فلو كانت الزوجة عقيمة فللزواج أن يتزوَّج بزوجة أخرى بغير رضاها حتى لو شرط في العقد بخلافه.

أما لو كان العكس فهل للزوجة طلب الطلاق من زوجها العقيم لتتزوج مع غيره؟ فيه كلام.

وحول مسألة الولد، هناك جملة من الحثّيات لا بد أن ننظر من خلالها إلى المسألة وهي:

الحيثية الأولى: لو أردنا أن ننظر إلى المسألة بالنسبة للوالدين من دون النظر إلى غير هذه النسبة مثل آثارها على المجتمع أو الحكمة من النسل والأولاد، ففي آيات الكتاب المبارك نظر إلى هذه النسبة؛ قال تعالى: ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خيرٌ عند ربك ثواباً وخيرٌ أملاً﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿واعلموا أنّما أموالكم وأولادكم فتنة وأنّ الله عنده أجرٌ عظيم﴾^(٢).

الحيثية الثانية: أما في السنة الروايات فالتعرّض للمسألة يختلف

لأن الإشارة فيها إلى أصل مطلوية الولد. قال الإمام علي بن الحسين عليه السلام: «من سعادة الرجل أن يكون له الولد يُعرف فيه شبهه وخلقُه وخلقُه وشماله»^(١).

وعن أبي عبد الله عليه السلام: قال «إِنْ فلاناً (سَمَاء) قال إِنِّي كُنْتُ زاهداً في الولد حتى وقفت بعرفة فإذا إلى جنبي غلام شاب يدعو ويبكي ويقول: يا ربِّ والدي والدي فرغبت في الولد حين سمعتُ ذلك»^(٢).

وروي: «إِنْ مَنْ مات بلا خلف فكان لم يكن في الناس، وَمَنْ مات وله خلف فكانه لم يمِت»^(٣).

فالمستفاد من هذه النصوص الشريفة محبوبة طلب الولد وأن الله تعالى يُحبُّ أن يكون للعبد ولد، ومما يتعلّق بهذه الحيثية مسألة القلّة والكثرة في الأولاد، فأيهما المحبّب؟

قال أبو عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ أكثرُوا الولد أكثر بكم الأمم غداً»^(٤).

وقال رسول الله ﷺ: «تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مَكَاثِرُ بكم الأمم غداً في القيامة حتى إِنْ السقط يقف على باب الجنة محبباً فيقال له: أدخل.

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٩٥ حديث ٦.

٢ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٩٥ حديث ٢.

٣ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٩٦ حديث ١١.

٤ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٩٦ حديث ٨.

فيقول: لا أدخل حتى يدخل أبوي قبلي»^(١).

والظاهر من هذه النصوص الشريفة محبويّة كثرة الولد فإنّ على الله رزقه وعلى الأرض ثقله. إلّا أنّ على الباحث أن يترتّب عن الإطلاق في القول بهذا الحكم؛ ففي نصوص أخرى التخصيص بطلب الولد الصالح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ الولد الصالح ريحانة من الله قسّمها بين عباده وإنّ ريحانتي من الدّنيا الحسن والحسين سمّيتهما باسم سبطين من بني اسرائيل شبراً وشبيراً»^(٢).

وبالإسناد قال: «الولد الصالح ريحانة من رياحين الجنّة»^(٣).

وبالإسناد أيضاً قال: «من سعادة الرجل الولد الصالح»^(٤).

فالمستفاد من هذه النصوص أنّ المحبويّة التي حدّدها الشارع للولد بشرط كونه صالحاً بل يُسأل عنه في يوم القيامة.

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «البنات حسنات والبنون نعمة والحسنات يثاب عليها والنعمة يُسأل عنها»^(٥).

ولازال في النصوص تفصيل آخر لا بدّ أن نطلّع عليه حتى

١ - وسائل الشّعبة: ج ١٥ ص ٩٦ حديث ١٤.

٢ - وسائل الشّعبة: ج ١٥ ص ٩٧ حديث ١ و ٢ و ٣.

٣ - وسائل الشّعبة: ج ١٥ ص ٩٧ حديث ٢.

٤ - وسائل الشّعبة: ج ١٥ ص ٩٧ حديث ٣.

٥ - وسائل الشّعبة: ج ١٥ ص ١٠٣ حديث ٧.

نتمكن من خلال الجمع بين الروايات أن نُحدّد الحكم المستفاد منها. عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: حقّ الولد على والده أن يستفّر أمه، ويستحسن اسمه، ويُعلّمه كتاب الله ويُطهره، ويُعلّمه السباحة، وإذا كانت أنثى أن يستفّر أمها، ويستحسن اسمها، ويعلمها سورة النور، ولا يعلمها سورة يوسف، ولا ينزلها العُرف، ويُعجل سراحها إلى بيت زوجها»^(١).

ونُقل أيضاً: «من حقّ الولد على والده ثلاثة: يُحسن اسمه ويعلمه الكتابة، ويؤمّمه إذا بلغ»^(٢).

وأخيراً فالذي يوصلنا إليه النظر من خلال جميع النصوص التي تعرّضنا لها هذه النتيجة: ليس الولد وكثرته مطلقاً هو المرغوب فيه والمحبّب عند الشارع بل الولد بقيد (الصالح) هو المفضّل كما فهمنا ذلك مما نقلناه من النصوص الشريفة. وعليه فهل يكاثّر النبي الأعظم ﷺ بالكثرة كيفما اتفقت؟! أو بالكثرة الصالحة؟ من الطبيعي القول إن المكاثرة بالكثرة الصالحة وبالأئمة الصالحة دون الضالّة الطالحة هي المقبولة والموافقة.

إضافة إلى أن رغبة الزوجين في الولد لا تكون علّة كافية

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ١٩٩ حديث ٧.

٢ - وسائل الشريعة: ج ١٥ ص ٢٠٠ حديث ٩.

لإنجاب الأطفال، فالولد منذ الاستقرار في القرار المكين حتى استقلاله في بيت أمين لابد أن يتحمل الوالدان مسؤوليته وأهمها تربيته وتعليمه وبذل الوسع والجهد لأجل ذلك، وهو بعبارة أخرى تحمّل هموم وغموم وتجرع غصص من أجل الأخذ بيد الأبناء وإيصالهم إلى برّ الأمان وشاطئ السلامة، وعليه فمن الأخرى بعد التأمل في المسألة جيداً أن يقال: لابدّ بالإضافة إلى طلب الولد من معرفة الإمكانية المتوفرة على التربية السالمة الصالحة لسيما وأن الحالة في أيامنا أن الأسرة إنما هي طرف من أطراف متعددة لها دور في تربية الأولاد، فمراكز التعليم - مثل المدرسة والمعهد وغيرها - والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي نسجت بها معالم الحياة الاجتماعية المعاصرة هي أطراف أخرى لها دور مؤثر في تربية الأولاد بل إن لها من خلال فائدتها التي يلمسها الجميع سيطرة وهيمنة على الحياة الاجتماعية المعاصرة إلى حدّ عدم إمكان الانعزال عنها بل لا يجوز الانعزال عنها.

ويناسب الحديث - بعد الذي عرضناه - أن نتناول مسألة تحديد النسل لارتباطها بما نحن فيه ولأهمية البحث فيها، خصوصاً وأنّ هناك - كما يتصوّر - تعارضاً بين حقّ الحكومة وحقّ الوالدين عندما تشرّع الحكومة قانون تحديد النسل. وقبل أن نناقش مسألة

التعارض وأي الحقيقتين منهما مقدّم لآبد من مقدّمة هي: أن عمدة ما يكون به تعليم وتربية الأفراد قد وقع على كاهل الحكومات كما هو الحال في كثير من البلدان، بحيث إذا أردنا أن نقارن بين دور الوالدين في تربية الأطفال وتعليمهم وبين دور المؤسسات الحكومية لا نجد للوالدين إلا دوراً بسيطاً لا يرقى إلى مستوى ما تقوم به مؤسسات الدولة، وليس هذا فحسب بل من مسؤوليّة الحكومة إنشاء الكثير من المؤسسات الخدميّة الأخرى لإصلاح وتطوير الحياة الإنسانيّة. فمراكز التدريب والمستشفيات وتأمين الطرق ومخازن الماء الصالح للشرب والمعامل والمصانع وغير ذلك، كلّ هذا تتحمّله الدولة ضمن خطة معيّنة وعلى أساس دخل محدد، ومما يثقل كاهل الدولة الفرد غير المنتج. فالطفل منذ ولادته إلى أن يبلغ مرحلة الاستفادة منه ومن قابليّاته لآبد أن تتحمل الحكومة مسؤوليّة تعليمه وتوفير كل المستلزمات التي تتقوم بها الحياة الهانئة السعيدة، وهذا يعني أنّ وجود أفراد دون السنّ المؤهّل للإنتاج والفائدة مما يحمل الدولة مسؤوليّة كفالتهم، وكلّما ازداد عدد الأفراد الذين هم دون مستوى الإنتاج فإن ذلك يعني استهلاك إمكانيّة كبيرة من استطاعة الدولة ومواردها الماديّة، وهو ما يؤدي إلى أن لا تصل يد الدولة إلى تطوير مؤهلات الحياة العامة والذي يساوي سلب حقّ الآخرين أو التقليل

من مدّ يد العون إليهم.

ملاحظة مهمة: ولنمرّ بسرعة على تقارير الإحصاء التي تُبيّن لنا الزيادة السُكائيّة التي بلغتْها المجتمعات وكذلك الأمر في بلدنا؛ كي تكون كلّ هذه المقدّمة المناسبة التي نتبيّن من خلالها حلّ مسألة التضارب بين حقّ الحكومة في تشريع تحديد النسل وحقّ الوالدين في الإنجاب.

فقد سجّلت الإحصائيات زيادة لعدد نفوس عموم المجتمع الإنساني على وجه الأرض في سنة ١٩٩١ ميلاديّة - أي سنة ١٣٧٠ هجري شمسي - بمقدار ٩٢ مليون نسمة بحيث أصبح المجموع الكلّي (٥/٤٠٠/٠٠٠/٠٠٠) خمسة مليارات وأربعمائة مليون نسمة، أي بلغت الزيادة خلال الخمسين سنة الأخيرة إلى ضعفين. ومما يلفت النظر في البلاد المتقدمة أنّ الطبقة التي تعيش الترف والبذخ والتنعّم نسبتها من المجتمع ١٠٪ وهم يستهلكون أكثر من نصف الخيرات في العالم.

الجمهورية الإسلاميّة: لقد تصاعد النموّ السُكائي في الجمهوريّة الإسلاميّة خلال السنوات القليلة من عمرها كما تُبيّنه لنا إحدى الإحصائيّات: ففي سنة ١٣٦٧ هـ بلغ نفوس الشعب الإيراني ٥٢ مليون نسمة، سنة ١٣٧٠ هـ ٥٧ مليون، سنة ١٣٧١ هـ

٥٨ مليون، سنة ١٣٧٢ هـ ٦٠ مليون.

والمستفاد من هذه الإحصائية تزايد عدد السكان في الجمهورية الإسلامية بما يقارب ثمانية ملايين نسمة خلال خمس سنوات. فإذا استمرت الحالة على هذا المنوال في السنوات القليلة القادمة فسوف يبلغ العدد إلى مائة مليون نسمة؛ وتأمين احتياجات مائة مليون نسمة في ظل ظروف تريد الدولة الإسلامية فيها عزّة الإسلام وحفظ الاستقلال وعدم الارتباط بالأجنبي لهو أمر يحتاج إلى موازنة الأمور بدقة، نعم مع تحقق هذه الموازنة يكون من المناسب قبول حصول الزيادة في السُّكَّان.

وفي نظرنا يجوز للحكومة أن تُقدِّم على تحديد النسل لكي تكون الزيادة بعد التحديد أمراً غير مؤثّر ولا يمنعها من وضع الإمكانيات والموارد المتوفّرة بما يسدّ حاجة المجتمع ويناسب شأن الدولة الإسلامية.

وعليه يكون من المناسب إعانة الدولة الإسلامية وقبول ما تأتي به من تشريعات.

وعندما ننظر للمسألة من جهة أخرى أي إلى بناء الأسرة وتشكيل الأواصر الزوجية فإنّ البناء الذي في ظاهره دار تحتضن الزوجة والزوج إنّما هو في حقيقته بناء معنوي؛ ولذا كان بناء محبوباً عند الله. ومن الطبيعي أن يولي التشريع الإسلامي هذا البناء الذي

ضمّ الولد ومن سوف تزاد بحضوره بين الزوجة والزوج حلالة العيش ويستحكم به البناء العائلي، من الطبيعي أن يولي التشريع الإسلامي هذا البناء عناية فائقة، فهو يرافق الولد من قبل انعقاد نطفته إلى ما شاء الله سبحانه وتعالى. فما تنقله النصوص الشريفة أن ممّا يؤثر في الولد الأم من جهة والأب من جهة أخرى، فإن طبيعة وأخلاقيّة الأسرة التي انحدر منها كلّ منهما واختلاف تربية كلّ واحد منهما له الأثر الكبير في سلامة الولد وحسن أخلاقه وآدابه. ولا بأس أن نتوقف عند هذه المسألة قليلاً. فبعدما علمنا جواز تحديد النسل بأيّ من الوسائل المشروعة يأتي الكلام فيما لو حدث الحمل، فنقول: ثمّ يكون للجنين حقّ الحياة. فليس من صلاحية أحد سلب الحياة منه، وعلى الأم مراقبته والمحافظة عليه بالابتعاد عمّا يضرّه ويخدش سلامته، وكذلك على الأب بذل النفقة لأجله في جميع الأحوال إلى أن يستكمل فترة الحمل وينتقل من عالم الرحم إلى عالم الدنيا، فيولد، وبعد الولادة سوف يكون له حقوق فصلتها النصوص والأحكام الشرعيّة، منها الواجب ومنها المستحب كالختان والتصدّق عنه والوليمة والعقيقة، فهذه كلّها من حقوق الوليد الجديد وكذا تسميته بالأسماء الحسنة سيّما أسماء أهل البيت عليهم السلام والأنبياء وعدم تسميته بأسماء الكواكب أو الرياحين أو أي اسم يُشعره بالخجل إذا كبر.

حقّ الولد على والديه

١ - حقّ الحضانة: وهو من الحقوق التي لا بدّ أن يستقلّ بالنظر إليها، ومعنى الحضانة هي تحمّل مسؤولية نشأة الطفل وتربيته. فمن حقّ الطفل حضانته وعدم إهماله وتركه، الأمر الذي قد يؤدي إلى هلاكه، وقد أفصحت الفتاوى عن هذا الحقّ بجملة من المسائل، فمن حقّ الأم - بعد الافتراق عن الزوج - حقّ حضانة طفلها، ومدة حضانة الذكر حولين كاملين، والأنثى سبع سنوات ثمّ يستقلّ حقّ الحضانة للأب لكي يتحمّل هذه المسؤولية. هذا عند توافر الشروط المناسبة عند الأب والأم، أما عند قصور صلاحية أيّ منهما فالمسألة تختلف. ففي هذه الحالة لا بدّ للقاضي من التحقيق في الأمر والفحص عن أحوال فاقد الصلاحية والحكم بحسب ما انتهى إليه التحقيق. هذا وإنّ حقّ الحضانة والرعاية ينتهي إذا بلغ الطفل سنّ الرشد، وأما قبل ذلك فإن مات الأب فالحضانة من حقّ الأم، وإذا ماتت الأم فالحضانة من حقّ الأب، وعند موتهما فالحضانة من حقّ الجد.

ومما يتعلّق بحقّ الأم في الحضانة بعد انفصالها عن الأب أنّ هذا الحقّ يبقى قائماً مادامت لم تتزوج، فإن تزوّجت فلا يجوز أن يكون

الولد تحت سلطة الزوج الجديد والأب - الزوج السابق - موجود؛ لذا ينتقل الحق إليه سواء كان الولد ذكراً أو أنثى.

ومسألة ولاية الأب أمر آخر، فالولاية من حق الأب فقط فهو ولي الصغير والمجنون حتى يبلغا رشدهما، ولا ولاية على الثيب، وأما إذا كانت بكرة فلا بد من أخذ إذنه وإذنها إلا أن يمنعها عن كفوها عرفاً فلا يعتبر حينئذ إذن الأب.

ومن الحقوق حق الحكومة في تربية الجيل الحاضر والذي يصح إدراجه تحت عنوان حق الأطفال. ففي الظروف الاجتماعية المعاصرة وتطور الوسائل الحياتية وتعامل المجتمع الإنساني بها لابد من الأخذ بيد الجيل الجديد إلى الاستفادة من هذا التطور والارتقاء إلى إدراك ما يتعامل به المجتمع الإنساني الحاضر، لذا يكون من حق الحكومة - وإن كان الأطفال تحت كفالة الأبوين - أن تقوم بواجبها ببذل الرعاية للجيل الجديد والأخذ بيدهم للتوافق الحياتي مع إنسان العصر وتوفير الظروف المناسبة للعلم والتعلم وكسب الخبرات ومعرفة آداب العيش والاستفادة من وسائل الثقافة المعاصرة والإعلام المعاصر وتوفير الأجهزة المتطورة وهو الذي لا يتمكن الأبوان من تعويضه أو توفيره أو المنع منه.

إضافة إلى كل ما ذكرناه فهناك حالات لابدّ من الالتفات إليها،
فهناك من الأطفال من يبتلون بفراق الأبوين أو فقدان أحدهما أو
عدم صلاحية أحدهما أو كليهما لرعاية الأطفال أو دخول أحدهما
السجن، فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: مَنْ الذي يتصدّى
لرعايتهم؟

والجواب: من الضروري الانتباه إلى تشريع القوانين التي ترعى
حقوق الأطفال سواء كانوا في البيوت أو في المدارس أو في المعامل
دفعاً للتعدي عليهم والتجاوز على حقوقهم وتحرزاً عن تحميلهم فوق
ما يستطيعون، إضافة إلى المحافظة عليهم وتنمية قابلياتهم، وهذا
ما نجده في بعض النصوص القانونية عندنا. فالسجن والغرامة لمن
استخدم طفله وولده قبل سن الثانية عشرة في معامل السجّاد وكذلك
نجد في بعض مواد قانون العمل في الجمهورية الإسلامية ما يؤكّد ذلك
ويفرض رعاية تلك الحقوق. وعليه فحقّ الحكومة حاكم على حقّ
الحضانة أو في طول حقّ الحضانة وولاية الأب، لأنّ دائرة حقّ
الحضانة للوالدين لا تكون أوسع من رعاية مصلحة الولد، وكذا
دائرة ولاية الأب لا تكون أوسع من غبطة الثولى عليه - أي الابن -
وحقّ ولاية الأمر والولي الفقيه أمرٌ وحاكم على كلّ حقّ، لا بمعنى نفى

حقّ الناس بحقّ الله بل بمعنى عدم سعة حقّ الناس لنفي حقّ الله وهو حقّ الحكومة الراعية لمصالح الأطفال والشباب وجميع طبقات المجتمع. فلا يُشتبه الأمر من تصوّر تداخل حقّ الناس وحقّ الله فإنّ حقّ الله في طول حقّ الناس ومتقدّم عليه؛ لذا كان من الإنصاف أن يتقدّم حقّها على الحقوق الأخرى، فإنّ ممّا يثقل كاهل الحكومة إصلاح أو معالجة حالات الانحراف التي قد تتركها الحضانة غير الصالحة للأبناء في بعض العوائل من قبل أحد الوالدين. فإذا ما أدّت الحضانة غير الصحيحة إلى آثار سلبية على شخصيّة الطفل بحيث تُضعف شخصيّته أو دوره في المجتمع فإنّ هذا ممّا يُرهق الحكومة بأفراد كهؤلاء وتكون حاجتهم أكثر إلى علاج يستلزم النفقات الكثيرة؛ لذا نجد أن إيذاء الولد لو صدر من الوالدين أو من أحدهما فإن الفاعل يجازى بعمله بأي نحو كان حسب القواعد العامة المذكورة في محلّها كما لا يخفى.

٢ - حقّ التربية والتعليم:

الشعور بالسكينة والاطمئنان واستقرار الحالة المعنويّة وعدم اضطرابها هي المعاني التي توفرها العلاقة مع أبوين صالحين إضافة إلى توفير الحاجات الأخرى، ومن هنا قيل: إنّ من حقّ الولد الرعاية والحضانة من قبل الوالدين، وذلك لتوافر عنده هذه المشاعر وهي

الاستفادة الروحية من العلاقة الصحيحة بالوالدين أو من حضانة الوالدين إضافة إلى تأمين الحاجات الأخرى، بل الإنسان إنما هو بروحه ذلك الجوهر الذي أودعته فيه النفخة الإلهية، هو الحقيقة الكاملة التي ترافق الوجود الإنساني منذ اللحظات الأولى التي يأتي بها إلى هذه الدنيا بعد أن انشأته الإرادة الإلهية خلقاً مكرماً في هذه الحياة إلى آخر عمره خصوصاً عندما يتأهل للتكليف أي عندما يتأهل لمخاطبته بالأوامر الإلهية ليثاب أو يعاقب بحسب قبوله أو رده للأوامر الإلهية، ولذا لا بد من تشخيص العوامل التي تترك آثاراً سلبية على شخصية الولد للحذر منها، وكذا تشخيص العوامل التي تترك آثاراً إيجابية على شخصية الولد والتي تُنمي فيه الأخلاق الحميدة الفاضلة، فإن ما يتعلمه الولد في صغره يبقى معه طول عمره، فإن التعلم في الصغر كالنقش على الحجر، وهناك جملة من النصوص الشريفة الدالة على ذلك نذكر بعضاً منها:

عن الإمام السجاد عليه السلام - كما في رسالة الحقوق - قال: «وَحَقٌّ وَلَدُكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّكَ مِنْكَ وَمُضَافٌ إِلَيْكَ فِي عَاجِلِ الدُّنْيَا بِخَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَأَنَّكَ مَسْئُولٌ عَمَّا وَلَّيْتَهُ مِنَ الْأَدَبِ وَالِدَالَةِ عَلَى رِيَّتِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْمَعُونَةِ لَهُ عَلَى طَاعَتِهِ فَاعْمَلْ فِي أَمْرِهِ عَمَلٌ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّكَ مَثَابٌ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ مُعَاقِبٌ

على الإساءة إليه»^(١).

فإن المتأمل في هذا النص سوف يلاحظ أنَّ المحور الذي أراد التأكيد عليه في تربية الولد وتعليمه وتنشئته إنما هو تعليمه الأدب ثم إرشاده إلى الله وإعانته على طاعة الله.

وعن رسول الله ﷺ أنه قال: «الزموا أولادكم، وأحسنوا آدابهم فإنَّ أولادكم هديّة إليكم»^(٢).

وعنه ﷺ أنه قال: «أحبوا الصبيان وارحموهم وإذا واعدتموهم ففوا لهم فإنهم لا يرون إلّا أنكم ترزقونهم»^(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله من أعان ولده على برّه. قال: قلتُ كيف يعينه على برّه؟ قال: يقبل ميسوره ويتجاوز عن معسوره»^(٤).

وغيرها من الروايات التي نقلها صاحب الوسائل رحمته (٥) لا سيّما الروايات الواردة في تقسيم عمر الطفل إلى ثلاث مراحل كلّ مرحلة منها قدّرتها الرواية بسبع سنوات، فرق المرحلة عن الأخرى أنَّ

١ - بحار الأنوار: ج ٧١ ص ٦.

٢ - بحار الأنوار: ج ١ - ٤، ص ٩٥، حديث ٤٤.

٣ - بحار الأنوار: ج ١ - ٤، ص ٩٢، حديث ١٤.

٤ - بحار الأنوار: ج ١٠٤، ص ٩٨، حديث ٧٨.

٥ - وسائل الشيعة: ج ١٥، ص ٢٠٠.

التعامل مع الطفل يختلف^(١).

ولنختم هذا البحث بنقل هذا النص عن أمير المؤمنين عليه السلام والذي يستحق منا الكثير من الاعتناء. قال عليه السلام: «لا تقسروا أولادكم على أخلاقكم، فإنهم خلُقوا لزمانٍ غير زمانكم»^(٢).

والمراد من كلمة (أخلاقكم) المذكورة في النص الشريف هو الأخلاق بمعناها اللغوي أي ما خُلِقَ في الإنسان لكثرة مزاويلته وتكراره - سواء الحسن منه أو السيئ - وتكراره كأنما يخلقه في داخل الإنسان فالأخلاق كسبية، والمنظور إليه في هذا النص الشريف أن ظرف الحياة الاجتماعية والمعيشية التي يعيشها الإنسان يترك أثره على الإنسان سلباً أو إيجاباً، وشرائط الحياة المتغيرة بين زمان وآخر تترك آثاراً مختلفة على الأخلاق والعادات الاجتماعية، وفي أيامنا التي تطوّرت فيها أشكال الحياة ووسائل العيش، فالأجهزة والعلوم المعاصرة وكذا الآداب والفنون المعاصرة فرضت على إنسان اليوم نمط معيشةٍ اختلفت عن الأزمنة السابقة، أي أن جيل اليوم اختلف عن جيل الأمس وأن الأبناء اختلفوا عن الآباء في نمط معيشتهم وطرز حياتهم؛ ولذا فآية محاولة تريد فرض وإجبار نمط الحياة القديمة

١ - وسائل الشريعة: ج ١٥، ص ١٩٣ - ١٩٥.

٢ - شرح ابن أبي الحديد: ج ٤، ص ٥٣٦.

على نمط الحياة المعاصرة أي فرض أعراف وتقاليد جيل الآباء على الأبناء محكومة بالفشل، بل إن ما تحذر منه الرواية هو معنى (القسر) الذي ورد في منطوقها. فالخلق الذي اعتيد عليه ليس من السهولة تعويضه بل من العسير إيداله. ففي كتب الأخلاق أن الخلق إذا تحول إلى ملكة يكون من العسير تغييره أو تعويضه، ولهذا تبتهت الرواية الآباء إلى ضرورة الاعتناء بتربية الأولاد بما يتناسب والزمن الذي يعيشونه إضافة إلى تعليمهم العقائد الحقّة والفقه أي أصول الدين وفروعه.

ولا تعارض بين قوله عليه السلام وبين قول رسول الله ﷺ «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق»^(١) لاختلاف الموضوع، فالمراد من القول النبوي أصول الإسلام وفروعه وأحكامه الكلّية الثابتة في جميع المراحل وأمّا الذي نهى عنه النصّ العلوي فهو الأصول المتغيّرة بحسب الأزمنة المختلفة. فضرورة مواكبة الظرف الاجتماعي والحياتي الذي يُحيط بالإنسان بما لا يخالف الشرع أمر معلوم واضح لأدنى تأمل.

ولتكن خاتمة البحث بذكر بعض النصوص الشريفة:

قال رسول الله ﷺ: «لأن يؤدّب أحدكم ولدًا خيرٌ له من أن

يتصدق بنصف صاع كل يوم»^(١).

وقال أيضاً: «أكرموا أولادكم وأحسنوا آدابهم يُغفر لكم»^(٢).

وقال أيضاً: «علّموا أولادكم السباحة والرمية»^(٣).

وقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «بادروا أحداثكم بالحديث قبل أن تسبقكم إليهم المرجئة»^(٤).

وفي رواية تعضدها روايات أخرى يقول منطوقها إن الولد أمير في السبعة الأولين من سني عمره ومشاور في الثانية ووزير في الثالثة؛ قال رسول الله ﷺ: «الولد سيّد سبع سنين وعبد سبع سنين ووزير سبع سنين»^(٥).

ولابأس أن نختم الكلام بمطالعة في إحصائية للنفوس في دولتنا الإسلامية: عمر السابعة فما دونها ١٢/٦٢٩/٨٢٠:

تعداد الذكور ٦/٩٧٦/٧٠٩

تعداد الإناث ٦/٦٧٢/٤٧١

وكما هو الملاحظ تعداد الإناث أقل من الذكور:

١ - بحار الأنوار: ج ٤-١، ص ٩٥، حديث ٤٣.

٢ - بحار الأنوار: ج ٤-١، ص ٩٥، حديث ٤٤.

٣ - وسائل الشريعة: ج ١٥، ص ١٩٤، حديث ٢.

٤ - وسائل الشريعة: ج ١٥، ص ١٩٦، حديث ١.

٥ - بحار الأنوار: ج ٤-١، ص ٩٥، حديث ٤٢.

عمر الثامنة إلى الثانية عشرة ١٥٥/٧٦٣/٩:

تعداد الذكور ٢١٧/٠٢٣/٥.

تعداد الإناث ٩٣٨/٧٣٠/٤.

وكذلك الملاحظ أنَّ الإناث أقلَّ من الذكور:

عمر الخامسة عشر إلى التاسعة عشرة ٥٣٥/٨٢٢/٢.

عمر العشرين إلى التاسعة والعشرين ٥٤٠/٥٢٧/٣.

فيكون التعداد من عمر الخامسة عشر إلى التاسعة والعشرين

هو ٠٧٥/٣٦٠/٦. وعدد الطلاب والطالبات في المدارس من كلِّ

ما تقدَّم ٠٠٠/٥٠٠/١٨.

ويصل بنا الكلام إلى حقِّ آخر للولد على الوالد غير حق التريبة

والتعليم ذلك هو:

٣- حق تزويج الولد: على الوالد تزويج ولده ذكراً كان أو أنثى.

ففي الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام: «من حقَّ الولد على والده ثلاثة

يُحسن اسمه ويعلمه الكتابة ويزوجه إذا بلغ»^(١).

«عن الرضا عليه السلام: قال نزل جبرائيل عليه السلام على النبي ﷺ فقال:

يا محمد إنَّ ربَّك يُقرئك السلام ويقول إنَّ الأبكار من النساء بمنزلة

الثمر على الشجر فإذا أُنِيع الثمر فلا دواء له إلَّا إجشاؤه وإلَّا أفسدته

الشمس وغيرته الريح، وإنَّ الأَبكار إذا أدركنَّ ما تُدرك النساء فلا دواءَ لهنَّ إلَّا البعول وإلَّا لم يؤمنَّ عليهنَّ الفتنة. فصعد رسول الله ﷺ المنبر فجمع الناس ثم أعلمهم ما أمر الله عزَّ وجلَّ به فقالوا: مَن يارسول الله؟

فقال: مِن الأكفَاء.

فقالوا: وَمَن الأكفَاء؟

فقال: المؤمنون بعضهم أكفَاء بعض»^(١).

ومن المسلم به أنَّ الحاجة للزواج أمر واقعي يرتبط بجذر يمتدَّ إلى داخل تركيبة خلقه الإنسان في هذه الدنيا وهو الذي فرض علينا أن نخصَّص للزواج حقاً مستقلاً، فبعد أن يصل الإنسان إلى سنِّ البلوغ وتتكامل غرائزه التي خلقها الله تعالى في وجوده إبقاءً لنوعه وإدامةً لنسله وكيانه، هذه الغرائز هي التي تفرض على الإنسان الحاجة للزواج والتي لا بدَّ من تليبيتها ومن طريقها الطبيعي والشرعي المعروف - أي الزواج - وأما إذا لم تُلبَّ في الوقت المناسب فإنَّها سوف تضغط على صاحبها وقد تُؤدِّي به إلى الانحراف وهو ما يصدع حالة الأفراد ويُقلِّل نسب تكوين العوائل بل قد يفسد الكيان الاجتماعي بنماذج لا تسير على الجادة الصحيحة، ومن هنا لا بدَّ أن يتحمَّل الآباء

والأمهات مسؤولية صيانة الأولاد من الانحراف ليصان نتيجة لذلك الوجود الاجتماعي الذي نعيش بين أكنافه ولا يتيسر ذلك إلا بتسهيل أمر الزواج سواء للبنات أو للولد ولا داعي للاهتمام الزائد عن حدوده بمثل مسألة قدرة زوج البنت وإمكانيته المادية؛ قال تعالى: ﴿وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسعٌ عليم﴾^(١).

وقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «مَنْ ترك التزويج مخافة العيلة فقد أساء بالله الظن»^(٢).

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ ترك التزويج مخافة العيلة فقد ساء ظنّه بالله عزّ وجلّ، إن الله عزّ وجلّ يقول: ﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله﴾»^(٣).

وقال: «اتخذوا الأهل فإنه أرزق لكم»^(٤).

وعن الصادق عليه السلام: «من سعادة المرأة ألا تحيض ابنته في بيته»^(٥).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «أثنى رجل النبي ﷺ يستأمره في النكاح

١ - النور: ٣٢.

٢ - مكارم الأخلاق: ١٩٧.

٣ - مكارم الأخلاق: ١٩٧.

٤ - بحار الأنوار: ج ١٠٣، ص ٢١٧، حديث ١.

٥ - بحار الأنوار: ج ١٠٤، ص ٩٢، حديث ١٣.

فقال رسول الله ﷺ: انكح وعليك بذات الدين تربت يداك»^(١).

وعن الصادق عليه السلام: «إذا تزوج الرجل المرأة لجمالها أو لمالها وكل إلى ذلك، وإذا تزوجها لدينها رزقه الله المال والجمال»^(٢).

والمستفاد من آيات الباب ورواياته -منطوقاً ومفهوماً- ضرورة المبادرة إلى تسهيل أمر الزواج للأولاد ذكراً أو أنثى -وتحقق هذا الأمر قطعاً إنما يكون من خلال ما يراه الوالدان باعتبارهما أصحاب تجربة وعلم بما يصلح الحياة العائلية أو يفسدها، فتكون مسؤوليتهما المساعدة بالإرشاد والمعاوضة حتى يقوم ذلك البناء المحبوب الذي ليس عند الله بناء أحب منه.

ولكي تنعم الكلام حول المنظور في بحثنا لابد من القول إن المؤسسات الحكومية ومرافق الدولة المختلفة لها دور مهم في رعاية عملية الزواج وإنجاحها؛ مثال ذلك: إثبات السلامة الطبية لكلا الزوجين من خلال المراكز الصحية التي تتبنى تقديم الفحوصات المناسبة للمتزوجين الجدد.

مثال آخر: ما يشاع عبر الإعلام العام أو المتخصصين في مراكز المشاورة من ضرورة اختيار الكفء للزواج تحرّزاً عن الخلافات

١ - بحار الأنوار: ١٨، ص ٢٠٤، حديث ٣٣.

٢ - مكارم الأخلاق: ٢٠٣.

والخصوصات التي يُتَوَقَّع حدوثها عند عدم التكافؤ بين الزوجين مثل الاختلاف الكبير في السنّ أو الفارق الفاحش بين الأبدان أو عدم بلوغ السنّ القانوني - خصوصاً بلوغ البنت - أو عدم الرشد أو عدم القدرة على إدارة العائلة.

مثال آخر: دور الحكومة في توفير المكاتب الخاصة التي تعطي للزواج صفته الرسميّة بإصدار الوثائق الخاصة أو العقود الرسميّة للزواج التي تحفظ مصالح الطرفين - الزوج والزوجة - حاضراً ومستقلاً وكذلك تحفظ مصالح الأطفال من خلال القوانين التي لا بدّ أن يلتزم بها الزوجان بعد عقد الزواج.

ومما يناسب التحرّز به عن كثير من المشاكل جعل الولد أو البنت كطرف يتشاور معه الوالدان بعرض موضوع الزواج عليه وتعريفه بالأمر، كذلك إعطاؤه الفرصة الكافية للتفكير ومن ثمّ الاختيار ورعاية حقّه في الانتخاب بعد الإرشاد إلى ما لا بدّ من الإرشاد إليه فهو الذي يريد الزواج والانتقال إلى حياة جديدة مع رفيق يختاره لطول العمر. أمّا الإيجابار له - الولد أو البنت - على زواج يريده الوالدان أو أحدهما فإنّه يعني إقحامه في علاقة لم يختارها ولرفيق عمر لم ينتخبه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خصومات وافتراق ومن ثمّ إلى الطلاق ولو بعد سنين حتى لو كانا ذوي أولاد. وكثير من قضايا الطلاق

في المحاكم المدنية محور المشكلة فيها النفرة بإدعاء العسر والمشقة في العيش مع الطرف الآخر أو ادعاء عدم العمل بالوظائف المطلوبة في الحياة العائلية.

من جهة أخرى على الأولاد الاستفادة من إرشادات الوالدين وأخذها بعين الاعتبار، فإنّ كلاهما كلام من اختبر العيش والحياة العائلية والعلاقات الأسرية، ومن واجهته العقبات التي اعترضت حياته، وهو بعد ذلك العمر قد اكتسب التجربة من خلال كلّ ذلك، والتجربة أعمق من العلم في إدراك الأمور وفهم المشكلات.

ومما يجعلنا نركّز على هذه الوصايا هو أنّنا نرى من تُؤثّر عليه الروابط العادية التي قد تنشأ من النظرة للظاهر فتوجّج فيه الاندفاع للزواج الذي قد يكون فحواه الفرائز والانفعال العاطفي. وإذا أفرزت هذه مثل هذا الزواج فإنّه يؤدّي إلى مشاكل لا يمكن التخلّص منها وإلى آخر العمر، وفي مجتمعنا الذي طبع على سهولة الارتباط فيما بين عوائله وأفراده يتوقع المتأمل أن تؤدّي هذه السهولة إلى نظرات وكلمات متبادلة وما قد يتطور إلى الزواج، ولكن مع غير الكفاءة، بل الأكثر من ذلك أن يتزوّج مع غير أهل البلد من اللاجئين مثلاً، ففي هذا إرباك لقوانين الدولة لا سيّما عندما يكون حاصل الزواج ولد فتكون المشكلة أساساً في عقد الزواج ثمّ في هوية الولد إضافة إلى

مشكلة الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.

وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن الزواج أمر مطلوب محبوب شرعاً وعقلاً وطبعاً وهو أمر طريف وخطير ولا بد أن نجعل من مقدماته المهمة مشاركة الآباء والأبناء في التشاور حول الأمر بل حتى الاستعانة بالتشاور مع الأقرباء والأصدقاء ممن يوثق برجاحة عقله، ليكون العزم والتصميم والعمل مستفيداً من مشاورة العقلاء، نقول ذلك رجاء أن يحصل الجميع على سعادة الحياة العائلية بالرغم من كل الظروف المعاكسة ومشاكل الحياة التي تعترض الطريق، ومن يتوانى عن ذلك أو يعمل بخلافه فسوف يبدل الجنة في حياته وعيشته الطيبة إلى شقاء وجحيم يحترق فيه هو وعائلته، فيا أيها الرجل المتزوج أو الشاب الذي يريد أن يتزوج عليك بحل المشاكل والإغماض عما يُكدر العيش والحياة العائلية، فباستطاعتك تبديل ما يُكدر العيش إلى خلافه من الخير والبر والصلاح. فالحياة جميلة والعيش حلو إذا تذوقه الإنسان، وليكن ختام هذا المطلب بذكر حديث عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «رحم الله والدين أعانا ولدهما على برهما»^(١) وقال: «يلزم الوالدين من العقوق

لولدهما ما يلزم الولد لهما من عقوقهما»^(١) وفي رواية «إذا كان الولد صالحاً»^(٢).

هذا تمام الكلام في حقوق الولد على الوالدين، لنبدأ بعده الحديث عن حقوق الوالدين على الولد وهي متعددة:

حقّ الوالدين على الولد

الحقّ الأول. النفقة: فالواجب على الولد - الابن أو البنت - أداء نفقة الوالد والوالدة أحدهما أو كليهما حينما يكون غنياً ويكونان أو أحدهما فقيراً شرعاً، وقد فصلنا الكلام عنها عند بيان نفقة الزوجة، فعن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «قلت له: مَنْ الذي أُجبر عليه وتلزمي نفقته؟ قال: الوالدين والولد والزوجة»^(٣).

وفي حديث آخر: «لا يجبر الرجل إلا على نفقة الأبوين والولد»^(٤). ولا تعارض بين النصين.

وواحدة من الصفات التي ينبغي أن تتّصف بها الأموال التي تعطى كنفقة أنها لا تكون من الأموال الواجب إعطاؤها شرعاً. فعن

١ - الكافي: ج ٦، ص ٤٨.

٢ - بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٧٠، حديث ٤٥.

٣ - بحار الأنوار: ج ١٠٤، ص ٧٤، حديث ٢.

٤ - وسائل الشريعة: ج ٧ ص ٣٠٢.

أبي عبد الله عليه السلام: أنه قال: «خمس لا يُعطون من الزكاة شيئاً الأب والأم والولد والمملوك والمرأة وذلك أنهم عياله لازمون له»^(١).

الحق الثاني، الإحسان: معنى الإحسان يقابل الإساءة، ومفهوما عرْفِيّ ظاهر، فإنَّ عمل الخير والبرِّ وكذلك أعمال السوء كلاهما معروف لدى الغير. نعم هو يختلف في الموارد حسب اختلاف الأشخاص في الجهات العديدة أو الشؤون المختلفة اقتصادية كانت أو غيرها، وقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين ووصّاهم بالإحسان إلى الوالدين في جملة من الآيات وبتعابير متفاوتة يظهر منها وجوب الإحسان إليهما كما يستفاد حرمة الإساءة والنهر والإيذاء لهما. وهاك جملة منها باقية من حدائق القرآن، قال تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً﴾ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً^(٢).

فإنَّ قضاءه سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الوالدين جاء في سياق قضائه تعالى بتوحيده في العبادة الذي يفيد الوجوب، من غير فرق بين ما إذا كانا شابين أو شيخين أو مختلفين. نعم إذا بلغ أحدهما أو

كلاهما الكبير يتأكد أكثر، بل ورد النهي عن زجرهما ونهرهما حتى بالقول، ويؤمر الولد بالقول الكريم وخفض الجناح والدعاء لهما بالرحمة؛ قال تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١).

﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾^(٢).

﴿ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهنٍ وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير. وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾^(٣).

والآيات كما ترى توصي الإنسان بالإحسان بوالديه، وفي الوقت نفسه فيها إشارة واضحة إلى لزوم رعاية الأم أكثر فإنها التي حملته كرهاً ووضعته كرهاً ورضعته وكان حملها وفصالها في عامين، ثم أمر الله تعالى أن يشكر الإنسان له ولوالديه وشكر الوالدين في سياق شكر الله تعالى يوجب الإحسان له.

١- العنكبوت: ٨.

٢- الأحقاف: ١٥.

٣- لقمان: ١٤ و١٥.

وترى في الآيتين أَنَّ الله تعالى يعيّن حدَّ الشكر والإطاعة للوالدين وأنه يجب الإحسان والشكر والإطاعة لكن لا في الفساد والرديلة ولا في إطاعة الشيطان، فإذا أمرا ولدهما أو أمره أحدهما بغير ما يرضى الله وبغير الحق فلا يجب عليه الطاعة، بل ليس له ذلك ولا تجوز الطاعة، ولكنه مع هذه الحالة لا يجوز له الجدل والخلاف والمشاكسة بل عليه أن يصاحبهما بالمعروف العرفي.

ومسألة أخيرة في معنى الوجوب بالإحسان المستفاد من الآيات وهي أن نقول: إن فيها احتمالات ثلاثة:

الأول: أَنَّ وجوب الإحسان والإطاعة والشكر للوالدين حكم إلهي يتكلّف الإنسان به.

الثاني: أَنَّ ذلك حقّ للوالدين على الولد ولهما إسقاطه فلا يجب عليه شيء حينئذٍ.

الثالث: أَنَّ ذلك حكم شرعي يثبت به الحق للوالدين ولا يسقط عنه الوجوب أو العقاب عند مخالفته ولو أسقط الوالدان هذا الحق. والأقرب عندنا الثالث، وقد ذكرت لنا جملة من النصوص الشريفة تعريفات للحقّ وللإحسان ننقل بعضاً منها:

قال علي بن الحسين عليه السلام في رسالة الحقوق: «وأما حقّ أمك فإن تعلم أنّها حملتك حيث لا يحمل أحدٌ أحداً، وأعطتك من ثمرة قلبها

ما لا يُعطي أحدٌ أحداً، ووقتكَ بجميع جوارحها ولم تبالِ أن تجوعَ وتُطعمَكَ وتعطشَ وتُسقيكَ وتعزى وتكسوك وتضحى وتظلك وتهجر النوم لأجلكَ ووقتكَ الحرَّ والبرد لتكون لها، فإنَّكَ لا تطيق إلا بعون الله تعالى وتوفيقه»^(١).

«وأما حقَّ أبيك أن تعلم أنَّه أصلُكَ فإنَّكَ لولاه لم تكن، فمهما رأيت من نفسك ما يعجبك فاعلم أنَّ أباك أصلُ النعمة عليك، فاحمد الله واشكره على قدر ذلك، ولا قوَّة إلا بالله»^(٢).

من خلال هذه الفقرات عرفنا معنى حقِّ الأم والأب، بقي أن نستفيد معنى الإحسان من النصوص الشريفة:

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ ما هذا الإحسان؟

فقال: «الإحسان أن تحسن صحبتهم ولا تكلفهم أن يسألاك شيئاً مما يحتاجان إليه وإن كانا مُسْتَغْنَيْنِ، أليس يقول الله ﴿لن تنالوا البرَّ حتَّى تُنفقوا ممَّا تُحِبُّون...﴾ ﴿واخفض لهما جناح الذلِّ من الرحمة﴾ قال: لا تملأ عينيك من النظر إليهما إلا برحمة ورأفة ولا ترفع صوتك فوق أصواتهما

١ - بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٦، حديث ١.

٢ - بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٦، حديث ١.

ولا يدك فوق أيديهما ولا تتقدّم قدّامهما»^(١).

ونستفيد من النصوص أيضاً أنّه لا فرق في لزوم الإحسان للوالدين سواء كانا برّين أو فاجرين:

قال أبو جعفر عليه السلام: «ثلاثاً لم يجعل الله لأحد فيهنّ رخصة: أداء الأمانة إلى البرّ والفاجر، والوفاء بالعهد للبرّ والفاجر، وبرّ الوالدين برّين كانا أو فاجرين»^(٢).

ويستحبّ برّ الأم أكثر من الأب، ووجهه ظاهر، أشارت إليه الآيات التي نقلناها سابقاً، وفي الحديث عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله من أبرّ؟ قال أمك، قال: ثمّ من؟ قال: أمك، قال: ثمّ من؟ قال: أمك، قال: ثمّ من؟ قال: أباك»^(٣). وقد أجمل هذا المعنى الذي أوردته الكثير من الروايات في ذيل رواية ومفادها أنّ للأمّ ثلثي البرّ وللأب الثلث.

ما يتحصّل مما ذكر عن الإحسان للوالدين أنّ الطاعة حقّ لهما ما لم تكن طاعتهما أو تنفيذ أوامرها تؤدي إلى خلاف الأوامر الإلهيّة أو إلى التشكيك في العقائد الحقّة الإسلاميّة ﴿فإن جاهدك على أن

١ - وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٢٠٥.

٢ - وسائل الشيعة: ج ٧ ص ٢٠٥.

٣ - بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٤٩، حديث ٩، وص ٨٣ حديث ٩٣.

تُشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً^(١).
ولا فرق في ذلك بين دعوة الأبوين أو أحدهما الولد إلى خلاف
الحق أو العكس بأن يدعو الولد الأبوين أو أحدهما لخلاف الحق، كما
صرّح به ذيل الآية المباركة في قوله تعالى: ﴿والذي قال لوالديه أفِ
لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي وهما يستغيثان الله ويلك
آمن إنَّ وعد الله حق فيقول ما هذا إلا أساطير الأولين * أولئك الذين حَقَّ
عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس إنَّهم كانوا
خاسرين * ولكلُّ درجات مما عملوا وليوفينَّهم أعمالهم وهم
لا يُظلمون﴾^(٢).

الحق الثالث، صلة الأرحام:

ولنختتم البحث بالنظر في مسألة صلة الرحم يتقدم كلامنا مجموعة
من الآيات والروايات مع توضيح لنا عليها بالجملة بحسب ما يساعد
عليه المقام.

قال تعالى: ١ - ﴿... واتقوا الله الذي تَسَاءلون به والأرحامَ إِنَّ الله
كان عليكم رقيباً﴾^(٣).

١ - لقمان: ١٥.

٢ - الاحقاف: ١٧ - ١٩.

٣ - النساء: ١.

٢- ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يُوْفُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ * وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ * وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ * جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ * وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾^(١).

٣- ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٢).

٤- ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾^(٣).

٥- ﴿وَأَيُّ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينُ وَابْنُ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا﴾^(٤).

١- الرعد: ١٩ - ٢٥ .

٢- البقرة: ٢٧ .

٣- محمد ﷺ: ٢٢ و ٢٣ .

٤- الاسراء: ٢٦ .

٦ - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ

الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١).

المتأمل في مضامين الآيات ومطالبها يجد أنَّ هناك أمراً أمر الله تعالى به أن يوصل وأوَّعد على مَنْ يقطعه سوء الدار وسوء العاقبة واللعنة؛ ومن أجلِّ مصاديقه الرحم حيث صرَّح بقوله: ﴿وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ * أولئك الذين لعنهم الله فأصمَّهم وأعمى أبصارهم﴾^(٢)، ومما يدلُّ على ذلك الإطلاق في أمره تعالى ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ فَمَنْ وصل الرحم له سلام الملائكة ونعم عُقبى الدار، ومَنْ قطعه له سوء الدار.

أما البحث في أن ذلك حكم شرعي وفقهي يُنتزع منه الحقُّ أو أنَّه حقٌّ مجعول يُنتزع منه الحكم فتلك مناقشة لها استدلالها تُنظر في محلِّها. ومما يفصل الكلام عن صلة الرحم سلباً وإيجاباً نصوصنا الشريفة نقطف بعضاً منها:

عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في كتاب علي عليه السلام ثلاثة لا يموت صاحبهنَّ أبداً حتى يرى وبالهن: البغي وقطيعة الرحم واليمين الكاذبة

يبارز الله بها»^(١).

٢ - عن الرضا عليه السلام قال: «يكون الرجل يصل رحمه فيكون قد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيرها الله ثلاثين سنة ويفعل الله ما يشاء»^(٢).

٣ - وعن أبي جعفر عليه السلام «صلة الأرحام تُزكّي الأعمال وتُنسّي الأموال وتدفع البلوى وتيسر الحساب وتنسّي في الأجل»^(٣).

٤ - وعن أبي عبد الله عليه السلام: «أَنْ رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنَّ أهل بيتي أبوا إلّا توثباً عليّ وقطيعة لي فأرفضهم؟ فقال: إذا يرفضكم الله جميعاً، قال: فكيف أصنع؟ قال: تعيل مَنْ قطعك تعطي مَنْ حرمك وتعفو عمن ظلمك: فإنك إذا فعلت ذلك كان لك من الله عزّ وجلّ عليهم ظهير»^(٤).

وغير ذلك من الروايات الصريحة فيما لصلّة الرحم من أثر حتّى في نظام الخلقة وعناية الخالق وقدر المخلوق: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب﴾^(٥).

وكلّ ذلك يتقوّم بما قرّرتّه الحكمة الإلهيّة لصلاح الإنسان. فمن

١ - الكافي: ج ٢، ص ٣٤٧.

٢ - الكافي: ج ٢، ص ١٥٠.

٣ - الكافي: ج ٢، ص ١٥٠.

٤ - الأصول الستة عشر: ص ٧٧.

٥ - الرعد: ٣٩.

المعلوم عندنا قدرة الله تعالى المطلقة إضافة إلى الحياة والإرادة والعلم المطلق - كما فصل في بحوث الكلام وخصوص الصفات الإيجابية فهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا يسأل عما يفعل وهم يُسألون، وإن أفعاله تعالى إنما تصدر وأساسها حكمته المطلقة؛ فلذا لا غرو إن سمعت عن تبدل عمر الإنسان من ثلاثة إلى ثلاثين وبالعكس لأجل صلة الرحم، لأنه سبحانه وتعالى وفيما يرتبه من مصلحة يسبب الأسباب وإليه تنتهي سببية كل سبب.

حقوق المجتمع

يصل بنا الحديث إلى فصل جديد وإلى بحث يستحق النظر والدراسة، ذلك هو بحث حقوق المجتمع.

ومن المناسب في البداية أن نقف عند تعريف معنى من نسبنا الحق إليه - أي معنى المجتمع - ولا نريد أن نناقش التعريفات المختلفة، فما نريده هو تشخيص المعنى الذي نتحدث عن حقوقه فنقول: يصح أن يقال إن معنى المجتمع هو الجماعات التي اجتمعت في بلد ما، يُمارسون فيه التبعّد بدين والعمل بشريعة ويُنظّمون شؤونهم بقانون، ويتبعون حكومة في زمن لا يكون عادة قليلاً، وفي هذه الجماعات الأسود والأبيض، الغني والفقير وغيرهم من الأنماط الإنسانية التي

يمكن أن تعيش في المجتمع الواحد.

بعد هذا التعريف تنتقل إلى البحث الجديد من سلسلة بحث

الحقوق واسمه حقّ المجتمع.

وأولى الحقوق التي هي للمجتمع والذي لا بدّ أن يُبحث عنه

وعن ملاكه، حقّ الحكومة والولاية.

حقّ الحكومة والولاية

ولا بأس أن نقف عند تذكّر سريع لما مرّ به هذا الحقّ في

الأوساط الاجتماعية، فهذا الحقّ هو الذي كان يتوهم شيخ القوم وكبير

القبيلة أنّه (هذا الحقّ) له على المجتمع خصوصاً مَنْ كان عنده عدّة

وعدد من أفراد العشيرة يحوطون به.

فمن كانت له الرئاسة التي تُعطيه السيطرة على كلّ أفراد القبيلة

كان لا يرى في الآخرين إلّا منفّذين لأوامره ومنتهين عن نواهيهِ،

ليس هذا فحسب بل كان يرى أنّ له الحقّ في التدخل في جميع شؤون

حياتهم وبحسب شهواته وميوله، ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ بل

تُعطى الصلاحيات أيضاً للأولاد وللبنات.

وقد بقيت توهّمات حقّ شيخ العشيرة في الرئاسة سارية في

الأجيال المتعاقبة وبقيت آثارها السلبية حتّى أيامنا هذه وليس في

البلاد البعيدة عنّا، بل لها وجود أيضاً في بلاد الشيعة بل في زوايا مدن الجمهورية الإسلامية حتّى وصل الأمر أن يقف عالم الدين مكتوف الأيدي أمام المظاهر التي تنتمي إلى تلك التوهّمات بحيث يُمنع من التدخّل في إجراء عقود النكاح الشرعي أو إقامة أو تحديد الدية الشرعيّة على مَنْ تجب عليه الدية، وقد واجهنا الظاهرة في الجملة ووضعنا مقابلها القيود الشرعيّة التي تُناسبنا كدولة إسلاميّة.

المهم أنّ رئاسة العشيرة أو مشيخة القبيلة هي في حقيقة الأمر حاجة أحسنّ بها المجتمع؛ لذا وبعد المنازعات والمجادلات بين جماعات في القبيلة أرادت كلّ واحدة منها رئيساً وحصل الاتفاق على رئيس معيّن فكان قبول حقّ الرئاسة والحكومة لواحد من الناس بل انتهوا به - أي هذا الحقّ - إلى ذوي القدرة، وتطوّر الأمر إلى أن سُمّي ملكاً وسُلطاناً على رؤساء العشائر والقبائل، وكلّ مَنْ كان أشدّ طاعة وتنفيذاً للأوامر وأقدر نفوذاً في قبيلته لإجراء أوامر هذا الملك، كان هو الأقرب، وهو الذي يرقى المناصب ويُخلع عليه الكثير من الألقاب فهو سيف الملك وعينه ويده وغير ذلك من الألقاب، وعملهم في حقيقة الأمر إنّما هو توسيع سلطة الملك أي زيادة ظلمه على الناس والتجاوز على حقوقهم وسلب أموالهم وإزهاق أنفسهم. ومَرّت القرون المتطاولة وعباد الله يستحمّلون بلايا هذه

الشياطين الإنسيّة وَخُدّامهم الأصاغر الذين يصل بعضهم إلى مستوى الطاعة العمياء لملكهم، ليس هذا فحسب بل يصفون على ملوكهم الألقاب الكبيرة مثل ملك الملوك (شاه شاهان).

وقصّة الطغاة والمستكبرين وظلمهم عباد الله والتجاوز على حقوقهم ذكر الكثير منها القرآن الكريم في جملة آيات كثيرة.

ومن المسائل التي تُلفت النظر هو أنّ أحد ألم يسأل أولئك الملوك عن الأساس الذي يعتمدونه في نسبة حقّ الحكم لأنفسهم بل يصل الأمر إلى درجة أن يُعطى - أي حقّ السلطة والحكم - لبعضهم مدى حياته، والجواب الذي يفترضه البعض أنّهم الأقدر على حفظ السلطة غير سديد بل الاستحواذ على القوّة والقدرة والإكثار من الأموال هو الفرض الأصلي، والعجيب أن يقع في قبول هذا المعنى بعض إخواننا السنّة بحيث قالوا بوجوب طاعتهم لتصدّيهم للأمر فعلاً!!! وأنّ ولي الأمر بالفعل يشملُه إطلاق أدلّة وجوب إطاعة أولي الأمر حتّى مع فسقه بل كفره - أعاذنا الله منه - .

وبقي هذا الحقّ ينسب بدون أساس، إلّا أن تحرّك الناس في البلاد وتغيّر الأحوال ومشاهدة الظلامات المختلفة والارتقاء في فهم الكثير من الحقائق جعل الناس يوجّهون هذا السؤال لأولئك الظلمة، عن ملاك حقّهم في التسلّط على الآخرين وما هو الدليل الذي يجعلهم

حاكمين على الآخرين؟!

وكانت النتيجة أن توصل الناس إلى هذه الحقيقة، وهي أنه لا حكومة للجاهل بالحق والعلم ولا حكومة للمتخلف عن الدين والثقافة والمعرفة، ومن لم يكن مؤهلاً لهذا المنصب الرفيع فعليه أن يتخلّى عنه. وعدم قبوله ورفضه التخلّي عن السلطة يعني أنه يفرض علينا أن نرفعه ونقذفه في النار التي استوقدها.

وهذا الفهم والإدراك مرتبة ارتقى إليها الناس اسمها رتبة الثورة على الحكومات الملكية وإسقاط الملوك الظلمة الواحد بعد الآخر بل ورميهم في مزبلة التاريخ.

فالحقيقة المهمة التي توصلوا إليها أن لا حق لأحد على أحد وقد خلق الإنسان حراً، له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد وليس لأحد أن يمنعه عمّا يريد أو أن يفرض عليه تكليفاً بما لا يريد، وإنما للإنسان أن يفعل ما يراه نافعا له وأن يترك ما هو ضار له بحسب علمه واعتقاده أو أدبه ودينه وشريعته، فالكلّ سواء في دار الحرية المطلقة الرجال والنساء والشباب والشيخ.

هذه هي القاعدة التي عمل بها الشعب والجماعة التي أزاحت الملك وأزالت ظلمه ولكنها - أي هذه القاعدة - أوصلتهم إلى حالة جديدة فيها الكثير من المشاكل، فالتحرّر من القيود، أو العمل بحرية

أدّى إلى الارتطام بين المصالح المختلفة والأهداف المتخالفة، وأضحى كل فرد لا يهتم إلاّ أمر نفسه ويفعل ما يشاء ولو تجاوز على الآخرين. فالإنسان عندما ينظر إلى نفسه ومصالحه فقط وعندما يعتني بلذائذ النفس ما وجد إلى ذلك سبيلاً فإنّ ذلك يعني أنه برزت الجحيم واشتعلت نار المفساد واضطربت حياة الناس وأصبح الحال الجديد طاغوتاً جديداً يجثم على قلوب الناس ويسبثر أموالهم ويفسد مصالحهم، فكان الخلاص من هذا المشكل الجديد بأن يعيّن الناس مَنْ كان بمستوى معرفة الحدود والضوابط مقابل حالة الفلتان التي جاءت بها الحرية، ووضع الحدود والضوابط إنّما يكون على أساس المعرفة بالمصالح والمفاسد. وقالوا أيضاً: إن مَنْ كان الأعرف والأعلم بتلك الأمور فالواجب على الناس انتخابه؛ إمّا في مجلس التشريع والتقنين أو في أجهزة التنفيذ. والأوّل مثل مجلس الشورى، والثاني الأجهزة التابعة لرئاسة الجمهورية، أو أن نضعه في إدارة رئاسة بلدة معيّنة، وأن يبقى في منصبه مدّة من الزمن يعطينا عدم التزامه بالمقررات الحقّ في أن نبدله بمن هو أحسن.

وهذا الحقّ في التعيين والعزل إنّما هو لجميع أفراد المجتمع، والمظهر لهذا الحقّ إنّما هو التصويت في الانتخابات ويُسمّى المنتخب رئيس الجمهورية.

أما مشكلة عدم الاتفاق من قبل جميع أفراد الشعب على شخص معين فقد حُلّت برأي الأكثرية. هذا في النظر المعاصر والذي فيه لم يُعلم حال رأي الأقلية.

وفي المقام نظر آخر وأساس آخر يُعتمد عليه للتعريف بحقّ الولاية والحكومة وذلك من الله سبحانه وتعالى خالق الإنسان والعالم بالإنسان والمنظّم بتشريعاته جميع شؤون حياة الإنسان، وقبل أن تُعرض له أحببت أن أُبين النظر حول هذا الحقّ بتفصيل آخر يعتمد النظرة على أساس علم الاجتماع والذي لا يبتعد عن الرؤية المعاصرة لنفس العلم.

فأقول أولاً: الإنسان مدنيّ الطبع كما يقولون - أي يعيش بين الجماعة - ولا ينفرد عنهم لعدم إمكان العيش منفرداً لأنّ معنى الإنسان هو من الأنس بالآخرين وعدم الاستيحاش منهم أو لأنّ الوحدة تُدخل الخوف على القلب خصوصاً إذا رافقها السكوت القاتم الذي تسببه الوحدة والانعزاد، بل إنّ العيش مع الآخرين ضرورة لأنّ هناك افتقار الفرد للمجتمع وعدم إمكانية الفرد أن يشيّد حياته بمفرده، فهناك اجتماعية يستفيدها الفرد من عيشه بين المجتمع، وانعزاله عنه يُحمّله الكثير من المسؤولية لتسيير الحياة. إذن فلا مفرد من الحياة مع الآخرين، لأنّ الإنسان مدنيّ أي اجتماعي بالطبع.

ثانياً: إنّ الإنسان بطبيعته وتكوينه الداخلي مجبول على حبّ نفسه وحريص على جلب المنافع المختلفة لها، وكذلك هو من جهة أخرى لا يقبل الذم والنقد من الآخرين، وهذا الحال هو الذي يجعل الواحد من الناس إذا تمكّن جَلَبَ المنفعة لنفسه بل ويمنعها عن غيره. ومن هنا يظهر التضادّ الذي يمكن أن نتصوّره في الحياة الاجتماعية. فالتنافس الذي يكون مظهر حبّ النفس عند مَنْ يُريد الاستحواذ على الحياة ومتعها، هذا التنافس هو الذي سوف يؤدي إلى التضاد والتشابه بل إلى المقاتلة وسفك الدماء وهو الذي أقلق الملائكة عندما أراد الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان؛ على ما حكاه عنهم القرآن الكريم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾^(١) ومن الطبيعي أن كثرة ودوام التضاد والمشابهة سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تكرار الحياة الإنسانية بل إلى زوال معنى الإنسانية فيها لتحوّل إلى حياة وحشيّة تعتمد على الغلبة والتنافس غير الشريف، وعليه لا مفرّ من قبول قانون يضع الحدود والضوابط التي تحاول عبر الالتزام بها أن تعطي كلّ شخصٍ حقّه في الاستمتاع والاستفادة ولكن بالحدّ الشرعي.

أما التشخيص الأفضل لهذه المسألة فهو ما حدّدته رؤى وأفكار

ونظرات خطّ الأنبياء، الخط الذي يمتلك الأصالة الحقيقية في إدراك المشكلات الاجتماعية بخلاف غيره من الخطوط الأخرى مثل الماركسيّة والرأسماليّة.

فمن حقّ مَنْ جعل ذلك الحدّ والقانون؟
ومَنْ الذي له أن يقول للإنسان لك كذا؟ وليس لك كذا؟
مَنْ الذي يمنع الإنسان عن شيء؟
ومَنْ الذي يعطيه الإجازة في شيء؟
وهذا الذي يُعطي الإجازة أو يمنع ما هو الدليل على أن له هذا الحقّ؟

ولماذا كان له هذا الحقّ والتصرّف في شؤون الآخرين؟
وبعبارة أخرى الولاية على الناس هي التصرّف في شؤونهم ووضع الحدود والقوانين التي تُنظّم مختلف جواب حياتهم، والسؤال هو: مَنْ الذي تكون له هذه الولاية وتلك الصلاحيات؟
والإنسان في عالمنا المعاصر أو المثقّف المعاصر يقول: إن هذا الحقّ إنّما هو لنفس الإنسان. وبيان هذا المعنى بهذا التفصيل: كما إنّ لكلّ أحد أن يتصرّف في شؤونه وحياته ومعاشه كذلك هذا الحقّ إنّما هو للمجتمع، فحقّ الولاية على المجتمع إنّما هو للمجتمع وذلك بأن تكون بصورة حكومة الشعب على الشعب.

ولكن بما إنّه ليس بمقدور كلّ أحد على إدارة حياة الناس وشؤونهم المختلفة أي ليس في مقدور أي واحد إشغال منصب الحاكم كان الحلّ بأن ينتخب من بين مجموع الناس من يكون الأكفأ والأصلح والأعرف بالمصالح والمفاسد. هذا في كلّ منطقة من مناطق البلاد المختلفة ليكون كلّ واحد منهم وكيلاً عن الناس يجتمعون في مجلس يُعبّر عنه بمجلس الشورى، وفائدة هذا المجلس هو للتباحث والتشاور حول الأمور المختلفة التي تخصّ الناس لتكون محصلة هذا التشاور أن ينتهوا إلى الأصلح منها ولها ويكون التصويب لأجل إقراره بصورة بنود قانونيّة وحدود تشريعيّة على جميع أفراد الشعب القبول والالتزام به وتطبيقه، وذلك حفظاً للصالح العام وللنظام في الحياة الاجتماعيّة. وتُسمّى الجماعة المنتخبة لأجل إقرار التشريعات بالقوّة التشريعيّة أو المقتنّة.

وما دام الحديث عن حكومة الشعب فبعد انتخاب من له أهليّة التشريع لا بدّ أن يُنتخب من له أهليّة تنفيذ هذه التشريعات أي الهيئة التي تُسمّى بالقوّة التنفيذية. وانتخاب هذه القوّة منه ما يكون بصورة مباشرة كما هو الحال في انتخاب رئيس الجمهوريّة، ومنه ما هو انتخاب بالوكالة كما هو الحال في انتخاب الوزراء وغيرهم ممّن لمجلس الشورى حقّ قبولهم أو رفضهم.

بهذا التفصيل يكون الحديث قد بيّن معنى حكومة الشعب على الشعب، وذلك بأن يتولّى الشعب نفسه انتخاب مَنْ يُقنّن لحياته ومصالحه العامة وكذلك ينتخب مَنْ ينفذ تلك القوانين والتشريعات إضافة إلى قوّه ثالثة هي التي تمارس منصب الرقابة لعملية تنفيذ القوانين فتكون النتيجة أن هذه القوى الثلاث هي مظهر الحكومة في مجتمع يحكم نفسه بنفسه بل مظهر حكومة الإنسان المعاصر في أيا من هذه الذي ينتخب لإدارة شؤونه أفضل وأحذق الأفراد ممن يتناسبون بفهمهم وإدراكهم مع متطلبات الحياة المعاصرة التي وسمتها الكثير من الألسن بالحياة المتطورة.

بعد هذا التطواف في البحث عن ضرورة الحكومة وكيفية اختيارها تبقى عندنا مسألة وددنا الإشارة والتنبيه إليها وهي: أن إدراك الإنسان لمجتمعه وشعبه ومعرفته بالمناسب له مكاناً وزماناً - وهي شروط مَنْ يُعطى النيابة عن الناس وأهلية تمثيلهم - لا يرقى إلى مستوى العلم الإلهي والتشريع الذي نسب إليه عن طريق رسله وأنبيائه. ففي تشريعاته الحدود السليمة والقيود المؤدية لكلّ ما ينفع الإنسان دنيا وآخره فرداً أو جماعة بل قد عيّن حدوداً وبيّن فرائض وكشف خفايا وأموراً تخصّ الفرد والمجتمع؛ والحياة الاجتماعية لا يرقى إليها نظر الإنسان القاصر أو علمه المحدود الذي يصفه سبحانه

وتعالى بقوله: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾^(١) فكيف نكتفي بالعلم الإنساني ونغفل عن عظمة العلم الإلهي.

وعليه فإن قبول أصوات الأشخاص والنواب وآرائهم تُقبل مالم تكن مخالفة لما حكم الله تعالى به، وهو ما يكشف لنا البنود القانونية التي تقول بأن التشريعات التي تصدر لابد أن تكون غير مخالفة للإسلام كما تضمنه دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، ولذلك فهناك لجنة أو جماعة للتشاور والتباحث وظيفتها المراقبة لكل التشريعات الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي.

والغرض من مراقبة التشريعات أن لا تكون في أي منها مخالفة للإسلام ولدستور الجمهورية الإسلامية. وأنت ترى بوضوح أن أصوات النواب وآراءهم ومن قبلهم أصوات الناس وآراؤهم لها الاعتبار والاهتمام ما دامت في ضمن أحكام الإسلام؛ باعتبار أن الأساس هو أحقية أحكام الإسلام التي تبتغي حفظ المصالح ودفع المفساد، واعتمادنا في هذا مبني على علم الخالق سبحانه وتعالى بالإنسان وبالعالم الذي يحيط به.

ومن ذلك العلم صدرت التشريعات. ومن هذا يتضح أن حق التقنين وحق الحكومة والولاية والتصرف في شؤون الناس إنما هو لله

سبحانه وتعالى قبل أن يكون للناس من غير منع لحقّ الناس بأي بُعد من أبعاده، وليس هذا فحسب بل على هذا الأساس نفسه نضيف دعوة أخرى فحواها أن حقّ إجراء الأحكام والقضاء والفصل بين الناس وكلّ ما يرتبط بالحاكمية إنّما هو الله سبحانه وتعالى قبل أن يكون للناس من غير منع لما يكون للناس.

فالحاكم هو الله تعالى أصالة ومن ثمّ يكون الحكم لخليفته ونبيّه الذي اصطفاه وأعطاه ذلك زائداً على النبوة؛ وذلك قوله تعالى: ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾^(١) وكذلك قوله في مورد آخر: ﴿وأطيعوا الله ورسوله﴾^(٢) فقد قرن خطابه سبحانه وتعالى بين طاعة الرسول ﷺ وطاعة الله تعالى، وهذا معناه أن أوامره الولائية ونواهيه ﷺ هي أوامره سبحانه وتعالى، كما هو مبحوث في محله. وملخص ذلك أن مبنى حقّ الولاية أمران:

الأول: العقل وقدرة تشخيص الإنسان.

الثاني: الوحي وحكم الله تعالى، وإن كان الوحي أوسع دائرة ونطاقاً في التعريف بما فيه مصلحة الإنسان كفرد ومصلحة الإنسان كمجتمع وهو الذي خاطبه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿النبيّ أولى بالمؤمنين

١ - الأحزاب: ٦.

٢ - الأنفال: ١ و ٤٦، المجادلة: ١٣.

من أنفسهم﴾^(١).

فقد جعله ولياً لا بد من إطااعته وقبول ولايته.

وقال أيضاً: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن

يكون لهم الخيرة﴾^(٢).

وفي آية أخرى: ﴿أطيعوا الله ورسوله﴾^(٣).

والحديث عن ولايته ﷺ أحد خطابي الآيات القرآنية عن

رسول الله ﷺ وقد فصل في محله أن آيات القرآن النازلة في شأن

الرسول الخاتم ﷺ قسمان؛ أحدهما يشير إلى رسالته ﷺ،

والآخر يدل على ولايته وإمامته.

ومن ثم كانت وصيته بإمامة علي بن أبي طالب عليه السلام، وهكذا

كان التعيين بالوصية لكل الأئمة من بعده حتى إمامة ولي

العصر - عجل الله فرجه الشريف - .

وفي زمن الغيبة كان تعيين المرجع بأمر الإمام عليه السلام كما فصل في

محله.

وهنا مسألة أحببنا التنبيه عليها تتعلق فيما نحن فيه وهي: أن

١ - الأحزاب: ٣٦.

٢ - الأحزاب: ٣٦.

٣ - الأنفال: ٢٠.

المؤمنين الذين آمنوا برسول الله ﷺ وأطاعوا أوامره ونواهيه وهو في مقام الولاية إضافة إلى امتثال أوامر الله سبحانه ونواهيه كانوا قد تسالموا على حكم الله تعالى في هذا المقام. وليس معنى هذا التسالم والقبول لرسول الله ﷺ ولولايته أنه بمثابة إعطاء الرأي والتصويت للذين تستند عليهما مشروعية حكومته وولايته، بل الذي نصبه في مقامه هو الله سبحانه وتعالى، والمؤمنون تسالموا على مقام رسول الله وعلى ولايته، أي على إرادة الله سبحانه وتعالى واختياره، كما تسالموا على تلقي أوامره ونواهيه، ومن يخالف من نصبه سبحانه وتعالى ولا دخل لنظر العبد ورأيه في المناصب الإلهية والمقامات الربانية التي يصطفي لها أحداً من عباده.

ولنعرض المسألة بعبارة أخرى فنقول: إن الولي بالفهم العقائدي والشرعي إنما هو منصوب من قبل الله سبحانه وتعالى وليس منتخبا من قبل الناس، وقبول الناس وإيمانهم بما اختاره وبمن اختاره الله سبحانه وتعالى ليس بمعنى إعطاء الرأي أو أن لهم أن يقبلوا أو لا يقبلوا.

فقوله سبحانه وتعالى صريح واضح في هذه المسألة: ﴿ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة﴾^(١) وهذا

المعنى أي الاختيار منه سبحانه والنصب لوليّه كما كان لرسول الله ﷺ فهو جائز أيضاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام من بعده، فهذا المقام جاء لأمر المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام حتّى صاحب الأمر والزمان - عجل الله فرجه الشريف - ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل هناك إضافة مهمّة أيضاً وهي أنّ مقام الولاية كذلك تكون للفقهاء في زمن الغيبة.

فالفقيه الواجد لشرائط الولاية والجامع لها إنّما هو منصوب من قبل منصب الإمامة والولاية الذي يشغله ويقوم به إمام زماننا صاحب الأمر والزمان - عجل الله فرجه الشريف - .

وهنا إشكال قد يطرأ لدى البعض، ومفاد هذا الإشكال مقابل ما عرضناه من بيان هو: أليس انتخاب ما يُعرف في دولتنا الإسلاميّة بـ (مجلس الخبراء) للفقيه في منصب ولاية الفقيه عند تعدّد الفقهاء الذين تتوفر فيهم الشروط لتصديّ الزعامة الشرعيّة هو الانتخاب الذي تريد المسألة نفيه والابتعاد عنه؟!

وفي الجواب علىّ هذا الإشكال نقول: إنّ نصب الفقيه في مقام ومنصب الولاية أيام غيبة صاحب الأمر (عجل الله فرجه) إنّما يكون بنصب الأئمة ولا سيّما ولي العصر - روعي فداء - فقد أعطى الإجازة لمن توقّرت فيه الشروط التي ذكرها أن يكون صاحبها المقلّد أو الذي

يرجع إليه الناس في زمن الغيبة كما هو مبحوث في محلّه.

أمّا جواب خصوص الإشكال الذي عرضناه آنفاً فهو أن يقال: إنَّ التعيين عند تعدّد الفقهاء الجامعين للشرائط للتصدّي للزعامة الشرعيّة والرسميّة في زمن بسط اليد والذي يكون بانتخاب الخبراء من الفقهاء فهو وإن كان فيه مشابهة لمعنى الانتخاب المعاصر إلّا أن فيه فارقاً مهماً هو أن التصويت لم يكن على ولايته وليس الانتخاب ما أعطاه ولاية الأمر بل أن ولايته ثابتة له ما أن تمثّل بالشروط التي أثبت بها الولاية ولي العصر - روعي فداء - لمن تمثّل بها أي أن نصبه إنّما كان من قبل الإمام (عجل الله فرجه) ولكن الانتخاب لم يقدّم بأكثر من كشفه للناس تحرّزاً من مشكلة التعدّد التي لو لم تعالج أي لو لم يُنتخب أحد منهم في دولة الفقيه المبسوط اليد لتشتت أمر الأمة والناس.

وبعبارة أخرى: إن ولاية الفقهاء العدول متحقّقة ثبوتاً أي أوجدتها ولاية الإمام المعصوم بالإجازة لها مع توفّر الشروط، والانتخاب حقّها على نحو الإثبات أي كشف عنها ولم يكن علّة في وجودها. فالفارق بين علّة وجود الشيء والكاشف عن الشيء هو الفارق بين الانتخاب الذي هو كاشف عن ولاية الفقيه وبين الإجازة بالولاية من قبل المعصوم عليه السلام.

إذن فانتخاب الفقيه لم يوجد له الولاية كعلة ومعلول بل كشف عنها أمام الناس لكي يتصدى بها لأُمور المسلمين وزعامتهم.

إذن قبول المسلمين لمنصب حاكمية رسول الله ﷺ وولايته وزعامته وكونه من يقودهم إلى الخير والصلاح ويحافظ عليهم من الأعداء ويجلب لهم المصلحة في الحرب والسلام وهو الذي ينصب ويعزل قائد الجيش؛ قبولهم بهذا ليس من باب الانتخاب أو التصويت بل هذا إنما هو تنصيبه سبحانه وتعالى ومن ثم جاء عملهم بأوامره ونواهيته مثل عملهم أو إيمانهم بالآيات التي حملت لهم الأدلة الشرعية، وكذلك ما فعله رسول الله ﷺ من نصب علي يوم الغدير بعنوان الولي والوصي من بعده، وهو مفاد منطوق قوله ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ»^(١).

وبهذا التنصيب لمن هو في مقام الولاية الإلهية أصبح علي ولياً وأميراً وحاكماً من غير فرق بين كونه استلم زمام الأمور أو كان جالساً في بيته، وهكذا الأمر بالنسبة للأئمة المعصومين من بعده، وكما فصلنا هو حال الفقهاء المنصوبين من قبل بقية الله (عجل الله تعالى فرجه) أيضاً. ولذلك يرى المتتبع في تاريخ الغيبة الكبرى سيرة الفقهاء في التحرك على أساس حق الولاية للفقيه في زمن غيبة إمام الأصل

والتي تعني التصرف في أمور الغيب والقصر وإجراء الحدود الشرعية. ومن أبرز مصاديق العمل بتلك الولاية ما نهض به الأستاذ الأعظم قائد الثورة الإسلامية قبل إمساكه بزمام الأمور من فعاليات تفصح عن ولايته فإن أوامره ونواهيته كانت تصدر من فقيه واجد الشرائط وله الولاية بل إن قبول المجاهدين لأوامره لم يكن بمعنى إعطاء الرأي والتصويت بل هو لإيمانهم بالله تعالى ورسوله والأئمة والإيمان بأحكامهم وأوامرهم والتي منها نصب الفقهاء العدول في زمن غيبة إمام الأصل (عجل الله فرجه الشريف) وهذا الحال من قبول أوامر مؤسس الجمهورية الإسلامية تبارك وتعالى كان أيضاً بعد نجاح الثورة الإسلامية وقبول أوامره في الحرب والصلح وفي إدارة الأمة الإسلامية وهو لم يكن بأي حال من الأحوال بمعنى إعطاء الرأي والتصويت لأن الأصل والأساس في مشروعية ولاية الفقيه وحكومة الفقهاء إنما هو أوامر الأئمة عليهم السلام أو أوامر ولي العصر (روحي فداء) وهذا الأمر كان حتى بعد رحيل إمام الأمة تبارك وتعالى عندما عيّن لولاية أمر المسلمين آية الله السيد علي الخامنئي - حفظه الله تعالى - بتعيين مجلس الخبراء، فلم يكن النواب في مجلس الخبراء قد انتخبوه برأيهم أعطوه هذا المنصب ومقام الولاية والحكومة ليكون الانتخاب من بعد ذلك للأئمة، بل إنهم عيّنوا مصداقاً واحداً للشرائط من بين مجموعة الفقهاء

الموجودين فليست. الولاية وكالة كما هو عليه الاصطلاح الفقهي بل هي الجعل والتنصيب من قبل الإمام المعصوم عليه السلام وليس هو مثل نصب الأمراء أو القادة في القوات المسلحة أو أي من الفقهاء في مثل مجلس صيانة الدستور أو رئيس القوة القضائية والذي يعني وجود مقام أعلى للولاية سابق لهذا الإعطاء، بل انتخاب الفقيه إنما هو بمثابة الكشف عمّن نصبه الإمام المعصوم عليه السلام نائباً عنه في زمن غيبته.

وقبل أن نتناول أول حق من حقوق المجتمع لابدّ من التعرّض لمسألة تتعلق بما نحن فيه ولكن من جهة أخرى. فمن مظاهر الحياة الاجتماعية الدولية المعاصرة أنّ هناك رابطة بين منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛ هذا المجتمع الذي تتوزّعه ألوان مختلفة من الحكم والسلطة، فهناك السلطنة والمملكة والإمارة ورئاسة الجمهورية كلّ واحد منهم بحسب الوسيلة التي أوصلته للحكم في هذا البلد أو ذاك، سواء كان بالانتخاب من الأفراد الذين يعيشون ضمن ذلك البلد أو الوطن وإن كانوا خارجاً عنه، أو بغير الانتخاب.

هذا المجتمع الذي يعيش زمن التطوّر في وسائل الاتصال بدرجة أصبح العالم بالرغم من اتّساع رقعته الجغرافية يعيش وكأنّه في بيت واحد يمارس الناس فيه فعاليات الحياة المشتركة بتبادل المنافع المتغايرة، والمفروض والحالة هذه أن يكون المجتمع في هذا البيت

حافظاً للحقوق المتبادلة التي لا يجوز أن يتعدّاها أحد إلى ظلم الغير، أو التفكير بالغلبة والتسلّط الذي يُوَدِّي إلى الهرج والمرج بل إلى الحروب وقد وقعت الكثير من الحروب الحُرث والنسل وأزهقت أرواح كثير من الناس بل لم يسلم منها أحد. ومن تلك الحروب الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية التي ذهب ضحيّتها الملايين من الناس مما جعل المجتمع الدولي يتحسّس بضرورة وجود منظّمة دولية كمنظّمة الأمم المتحدة لحفظ الحقوق والسعي دائماً لمنع الحرب وتوكيد الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

وكان المقرر لدى تشكيل منظّمة الأمم المتحدة في أوّل الأمر أن تتكوّن من بعض الدول ثم أخذ العدد يتزايد بمرور الأيام. والتشكيلة الداخلية للمنظّمة تتكوّن من لجانٍ مختلفة تتولّى المناقشة والاهتمام بمختلف الأمور الدولية وتحاول التصويت على المسائل السياسيّة المهمّة إضافة إلى معالجة المشاكل الحقوقيّة ورعاية أفراد المجتمع الدولي رعاية إنسانيّة إضافة إلى الاهتمام بالثقافة ودعم الحركة الثقافيّة في العالم، وكذلك رعاية اللاجئين في بلدان العالم المختلفة. نعود إلى ما أردنا الإشارة إليه وهو العلاقة التي نجدها في الواقع الدولي بين منظّمة الأمم المتحدة وبين الدول - حكومات وشعوب - والمسألة التي نبني الإشارة إليها تتعلّق بقيمة القرارات التي تصدرها

المنظمة مقابل مَنْ يُمثّل القمّة في الحكومات المختلفة في عالمنا المعاصر أي مقابل منصب الرئاسة أو بالتعبير الخاص مَنْ له حقّ الولاية والحكومة كما هو الحال في الدولة الإسلامية أي بالنسبة لبلدنا، والسؤال: هل تتمكّن تلك القرارات أن تكون هي الحاكمة على منصب الزعامة أو على مَنْ هو في منصب الولاية؟
ولنذكر المسألة بتفصيل أكثر فنقول:

مَنْ هو الذي له الحاكمة والتقدم على غيره؟ قرارات الأمم المتحدة أم مَنْ هو في منصب الرئيس أو مَنْ أمسك بزمام الولاية على الآخرين؟ هل للرئيس القبول أم يتمكن من الردّ وله أن يفعل ما يشاء؟ هل تستطيع قرارات المنظمة الدولية أن تقيد صلاحياته؟ هذا بشكل عام، وتساؤل آخر هو: ماذا تستطيع المنظمة الدولية أن تفعل مع المستبدّين والظلمة، وهل هناك حدّ قانوني معيّن عندما يستعدّاه الظالم فإنّه يعطى الصلاحيّة للمنظمة باستخدام القوة العسكرية بعد تصويت الأكثرية من مندوبي الأسرة الدوليّة في المنظمة؟

وبعبارة مختصرة ماهي النسبة التي من الممكن أن تحدّد بين حقّ الحاكمة والولاية الذي هو للرئيس وللحاكم وبين الحقّ الذي تكون به القرارات والتوصيات التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة التي عرف الكثير منها إنسان اليوم في عالمنا المعاصر. أما ما يهمّنا من هذا

السؤال فهو بخصوص الحاكمية في الإسلام وفي التشريع الإسلامي. ما يمكن أن يقال هو على أساس ما قدّمناه من بحث وما تؤكّده النصوص الشرعية وما يُعدّ من ضروريات الإسلام من ولاية الحاكم الإسلامي في البلد الإسلامي ولا يجوز العمل أو الحكم بغير الإسلام وبما هو من خارج دائرة الإسلام، فلا قيمة لقرارات المنظمة الدولية مقابل الثابت في التشريع الإسلامي والذي يختلف عن سائر القوانين والتشريعات التي تعمل بها الحكومات في البلدان الأخرى وهي التي تعمل بحسب المصلحة دون النظر إلى أي التزام آخر، الأمر الذي يتنزّه عنه الحاكم والحكومة الإسلامية.

وقبل أن نُفصّل الحديث عن الحقوق التي هي للأمة في عاتق الحاكم الإسلامي والحقوق التي هي للحاكم الإسلامي في عاتق الأمة ونذكرها بالتسلسل نقدّم الكلام بذكر بعض النصوص التي وردت في خصوص ما نحن فيه.

عن الإمام عليّ عليه السلام: «أيّها الناس إن لي عليكم حقاً ولكم عليّ حق، أمّا حقّكم عليّ فالنصيحة لكم وتوفير فينكم عليكم وتعليمكم كيلا تجهلوا وتأديبكم كيما تعلّموا، وأمّا حقّي عليكم فالوفاء بالبيعة والنصيحة في المشهد والمغيب»^(١).

وعن عليّ عليه السلام: «... أمّا بعد فإنّ حقّاً على الوالي أن لا يُغترّه على رعيّته فضل ناله ولا طول خُصّ به وأن يزيده ما قَسَم الله له من نعمة دُنوّاً من عباده وعطفاً على إخوانه. ألا وإنّ لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سرّاً إلّا في حرب، ولا أطوي دونكم أمراً إلّا في حكم، ولا أؤخّر لكم حقّاً عن محلّه وأن تكونوا عندي في الحقّ سواء، فإذا فعلتُ ذلك وجبت لله عليكم النعمة ولي عليكم الطاعة، وأن لا تنكصوا عن دعوة ولا تُفترطوا في صلاح، وأن تخوضوا الغمرات إلى الحقّ فإن أنتم لم تستقيموا على ذلك لم يكن أحدٌ أهون عليّ ممّن اعوجّ منكم ثمّ أعظّم له العقوبة، ولا يجد عندي فيها رخصة فخذوا هذا من أمرائكم وأعطوهم من أنفسكم ما يصلح الله به أمركم»^(١).

وعن عليّ عليه السلام: «... أمّا بعد فقد جعل الله سبحانه لي عليكم حقّاً بولاية أمركم ولكم عليّ من الحقّ مثل الذي عليكم، فالحقّ أوسع الأشياء في التواصف وأضيّقها في التناصف، لا يجري لأحدٍ إلّا جريّ عليه ولا يجري عليه إلّا جريّ له، ولو كان لأحدٍ أن يجري له ولا يجري عليه لكان ذلك خالصاً لله سبحانه دون خلقه لقدّرتَه على عباده ولعدله في كلّ ما جرت عليه صروف قضائه، ولكنّه سبحانه جعل حقّه على العباد أن

١٠٦..... سلسلة بحوث إسلامية في الحقوق
يطيعوه وجعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضلاً منه وتوسعاً بما هو
المزيد من أهله، ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس
على بعض تكافاً في وجوبها ويوجب بعضها بعضاً ولا يستوجب بعضها
إلا ببعض. وأعظم ما افترض الله من تلك الحقوق حقّ الوالي على الرعية
وحقّ الرعية على الوالي فريضة فرضها الله سبحانه لكلّ على كلّ فجعلها
نظاماً لألفتهم وعزاً لدينهم، فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاية
ولا تصلح الولاية إلا باستقامة الرعية، فإذا أدت الرعية إلى الوالي حقّه
وأدّى الوالي إليها حقّها عزّ الحقّ بينهم وقامت مناهج الدين واعتدلت
معالم العدل وجرت على إذلالها السنن فصلح بذلك الزمان وطمع في بقاء
الدولة، ونست مطامع الأعداء، وإذا غلبت الرعية واليهما أو أجحف
برعيته اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور وكثر الإدغال في
الدين»^(١).

فأجابه رجل بكلام طويل فقال عليه السلام: «إنّ من حقّ من عظم جلال
الله في نفسه وجلّ موضعه في قلبه أن يصغرّ عنده لعظم ذلك كلّ ما سواه...
إلى قوله عليه السلام: إنّ من أسخف حالات الولاية عند صالح الناس أن يُظنّ بهم
حبّ الفخر ويوضع أمرهم على الكبر وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم

أني أحب الإطراء واستماع الثناء ولست بحمد الله كذلك ولو كنتُ أحبُّ أن يُقال ذلك لتركته انحطاطاً لله سبحانه عن تناول ما هو أحقُّ به من العظمة والكبرياء، وربما استحلّ الناس الثناء بعد البلاء، فلا تشنوا عليَّ بجميل ثناء لإخراجي نفسي إلى الله وإلبيكم من التقيّة في حقوق لم أفرغ من أدائها وفرائض لا بدّ من إمضاها، فلا تُكلموني بما يتحقّق به عند أهل البادرة ولا تغالطوني بالمصانعة ولا تظنّوا بي استغفلاً في حقّ قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي فإنّه مرّ استثقل الحقّ أن يقال له أو العدل أن يُعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفّوا عن مقالة بحقّ أو مشورة بعدل، فإنّي لست في نفسي بفوّقٍ أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي إلّا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي»^(١).

وعنه عليه السلام: فيما كتبه إلى الأشعث بن قيس عامل آذربيجان: «وأنّ عملك ليس لك بطمعة ولكنّه في عُنقك أمانة وأنت مُسترعى لِمَن فوقك ليس لك أن تفتات في رعيّة ولا تُخاطر إلّا بوثيقة، وفي يدك مالٌ من مال الله عزّ وجلّ وأنت من خزانة حتّى تُسلمه إليّ، ولعليّ ألا أكون شرّاً ولا تك لك، والسلام»^(٢).

١ - نهج البلاغة: ملحق بالخطبة ٢١٦، ص ٣٣٤.

٢ - نهج البلاغة: كتاب رقم ٥، ص ٣٦٦.

ومن كتاب له بعثه إلى مالك الأشر، قال في بعضه: «فاملك هواك وشع بنفسك عما لا يحلّ لك فإنّ الشعّ بالنفس الإنصاف فيها فيما أحببت أو كرهت، وأشعر قلبك الرحمة للرعيّة والمحبة لهم واللفظ بهم، ولا تكوننّ عليهم سبعا ضارياً تفتنهم أكلهم فإنهم صنفان إمّا أخ لك في الدين وإمّا نظير لك في الخلق يفرط منهم الزلل وتعرض لهم العلل ويؤتى على أيديهم من العمد والخطأ، فأعظمهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحبّ أن يُعطيك الله من عفوه وصفحه فإنّك فوقهم ووالي الأمر فوقك والله فوق منّ ولّاك وقد استكفأك أمرهم وابتلاك بهم... ولا تقولنّ: إنّي مؤمّر أمر فأطاع فإنّ ذلك إدغال في القلب ومنهكة للدين»^(١).

وقال عليّ: لما قيل له ألا يتبع طلحة والزبير ولا يُرصد لهما القتال: «والله لا أكون كالضبع تنام على طول اللدم حتّى يصل إليها طالبها ويحتلها راصدها ولكني لأضرب بالمقبل إلى الحقّ المدبر عنه وبالسامع المطيع العاصي المريب أبداً حتّى يأتي عليّ يومي، فوالله ما زلت مدفوعاً عن حقّي مستأثراً عليّ منذ قبض الله نبيّه ﷺ حتّى يوم الناس هذا»^(٢).
وعن رسول الله ﷺ: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم

١ - نهج البلاغة: من كتاب له إلى مالك الأشر رقم ٥٣، ص ٤٢٦.

٢ - نهج البلاغة: كلامه عليّ ﷺ رقم ٦، ص ٥٣.

فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلّوا سبيله فإنَّ الإمام لأن يخطئ في العفو خيرٌ من أن يخطئ في العقوبة»^(١).

ولا زال في جعبة الموسوعات الحديثية نصوص أخرى لا يفسح لنا المجال أن نوردناها كلّها والتي أردنا من إيرادها التعرّف على كليات تلك الحقوق وسوف يكون لنا بعد ذلك ذكر الحقوق المختلفة واحداً بعد واحد وذكر ما هو المناسب من التوضيح بعونه سبحانه وتعالى.

حق الإمام والأمة

والبحث في هذا على قسمين:

القسم الأول: حق الأمة على الحاكم الإسلامي

الحق الأول، النصيحة: وقد أشارت إحدى النصوص التي أوردناها سابقاً إلى هذا الحق وذلك قوله ﷺ: «أيّها الناس إن لي عليكم حقاً ولكم عليّ حقّ، أمّا حقكم عليّ فالنصيحة لكم»، وكذلك النظر في النصوص يوصلنا إلى هذه النتيجة أنّ هذا الحق نفسه هو للحاكم أيضاً في عنق الأمة والشعب والناس.

قال ﷺ: «وأما حقّي عليكم فالوفاء بالبيعة والنصيحة في المشهد

والمغيب»، ولا بد أن نقف عند معنى النصيحة في اللغة والنصوص فما هو معنى النصيحة؟ فنقول إن النصيحة هي الوعظ بالكلام كأن يقول الناصح إن عليك أن تفعل كذا وأن لا تفعل كذا، أو أن يقول: إن هذا يورث التوفيق والرشد والسعة وخلافه يورث الخذلان والضلال والضيقة.

ثم نذكر النماذج والصور المناسبة للكلام ليتحقق معنى الاتعاظ للمستمع. أما النظر في كتب اللغة فسوف يوصل الباحث إلى أبعاد متعدّدة تحتوي عليها كلمة نصيحة.

ففي مفردات الراغب الأصبهاني قال: «التَّضَحُّ: تحرّي فعل أو قول فيه صلاح صاحبه، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أبلغتكم رسالة ربّي ونصحتُ لكم ولكن لا تُحبّون الناصحين﴾^(١)، ﴿ولا ينفعكم نُصيحي إن أردتُ أن أنصح لكم﴾^(٢).

وهو من قولهم (نصحتُ له الودّ) أي أخلصته، وناصح العسل: خالسه، أو من قولهم (نَصَحْتُ الجِلْدَ): خِطَّته، والناصح: الخياط، وقوله تعالى: ﴿توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾^(٣)، فمن أحد هذين إمّا

١ - الأعراف: ٧٩.

٢ - هود: ٣٤.

٣ - التحريم: ٨.

الإخلاص وإما الإحكام»^(١).

هذا المعنى في كتب اللغة، أمّا في النصوص فهناك روايات متعدّدة توضّح لنا أيضاً معنى النصيحة في المقام، أي بين الحاكم الإسلامي وبين شعبه، وبين الأمير والرعيّة نذكر بعضاً منها.

عن النبي ﷺ أنّه قال: «الدين النصيحة.

قلنا: لمن؟

قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم»^(٢).

وعن الإمام عليّ عليه السلام: «من واجب حقوق الله على عباده النصيحة

بمبلغ جهدهم والتعاون على إقامة الحقّ بينهم»^(٣).

وعنه عليه السلام: «أنصح الناس أنصحهم لنفسه وأطوعهم لربّه»^(٤).

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة

له في المشهد والمغيّب»^(٥).

ولو تأملنا في هذه النصوص الشريفة فسوف نجد بسهولة أنّ

١ - مفردات غريب القرآن، للأصبهاني: ص ٨٠٨.

٢ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٦٧، حديث ٢.

٣ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٥٢، حديث ١٤.

٤ - غرر الحكم: ج ٢٧، ص ٢٥٢، حديث ١٤.

٥ - بحار الأنوار: ج ٧٤، ص ٣٥٨، حديث ٥.

المنظور إليه بالنصيحة ليس فقط الوعظ باللسان، ولو قلنا بذلك لفسد المعنى الذي يُريده الحديث النبوي من أن النصيحة لله ولكتابه ولرسوله.

فالنصيحة لكتابه إنما تكون بالعمل وإبراز النموذج الصالح للناس. فالحاكم عندما يُريد الخير للأمة فإنه أولاً يكون ذلك بأفعاله وأعماله ثم في رعاية حقوقهم وشؤونهم.

وهذا هو معنى النصيحة للأمة التي يتقوّم بها حكم الحاكم الإسلامي.

ليس هذا فحسب بل يمكن أن نضيف مسائل أخرى، فإن بيان حقيقة ما يجري في ممارسات النظام والمسؤولين والتعريف بالمشكلات التي تعترض الطريق أو التي تمنع الارتقاء بالناس أو بوضعهم المعاشي أو تطويرهم من حيث التعامل السياسي أو المعاملات الاقتصادية وغيرها، وإطلاع الناس على ذلك من قبل الحاكم ممّا يُطمئن الأمة بالحاكم. بل حتّى التعريف بالمشاق التي تتحمّلها الدولة ومسؤولي بناء والإعمار في البلاد أو ما تواجهه لتأسيس المعامل وبناء المستشفيات وتعبيد الطرق وتشيد المدارس والجامعات وأماكن الترفيه والرياضة.. كلّ هذا ممّا لا بأس به ولعلّه

يؤدّي إلى أن يتعاون الشعب مع المسؤولين.

ومما يجب التأكيد عليه أنّ الضروري هو الإخبار بالصدق والحقيقة وذكر الأرقام والحقائق سالمة من التحريف وهو الذي يُعدّ من ضروريات التعامل الناجع مع الناس.

هذا ممّا يخصّ معنى النصيحة من الحاكم للأُمة.

أمّا نصيحة الأُمة للحاكم أو نصيحة الرعيّة لأئمة المسلمين فيكون بيان الحقائق ونقل الأخبار وتصوير الأمور على ما هي عليه حقيقة من غير مبالغة أو تهويل. وأيضاً من غير تهاون وتقليل؛ لتكون الصورة واضحة عند الحاكم فلا يجهل شيئاً، لأنّ تدبيره للأمور وتسييره للقضايا لابدّ أن يكون على أساس دراية بالأوضاع فيما يتعلّق بمختلف طبقات المجتمع من العمّال والجيش والموظّفين بل بكلّ فردٍ من أفراد المجتمع إن أمكن ذلك.

ومن هنا يكون التكليف موجّهاً إلى كلّ أفراد الشعب بضرورة تبين الحقائق للحاكم الإسلامي؛ كلّ من موقعه بدون تهويل أو تقليل لقيمة الأمور والأحداث.

وبعبارة مختصرة: إنّ نصيحة الحاكم للأُمة ونصيحة الأُمة للحاكم أن يتبادل كلا الطرفين وظيفة نفع الآخر وخدمته وهدايته

والإخلاص له ، وبالنتيجة إنما هو تعاونهما معاً لإقامة الحقّ ونشر العدل . وليس فيما فصلناه مخالفة للنصيحة بمعنى الوعظ اللساني بل هو عمل بقوله تعالى: ﴿وتواصوا بالحقّ وتواصوا بالصبر﴾^(١) فهذه هي التي ميّزت الإنسان المؤمن عمّن خسر.

فالحاكم الصالح والأئمة الصالحة هم الذين تناصحوا وتواصوا بالحقّ وتواصوا بالصبر، وهو ما نجده في الجمهورية الإسلامية شاخصاً واضحاً للعيان ، وقد اعترف به العدو قبل الصديق.

الحقّ الثاني، توفير الفيء: وهذا الاصطلاح مستفاد من النصّ المرويّ عن أمير المؤمنين قال عليه السلام: «وأما حقكم عليّ فالنصيحة لكم وتوفير فينكم».

ومعنى العنوان هو: التوفير من الوفرة - أي الكثرة والزيادة - . والفيء هي الأموال التي تتجمّع بين يدي الحاكم الشرعي بعناوين مختلفة. والفيء من «فاء»: رجع ، والمفروض بالفيء الإرجاع إلى الناس وذلك لصرفه فيما ينفع الصالح العام أو لمنفعة عباد الله المؤمنين . فالمفروض أنّ الذي يتنعم بطيَّيات هذه الحياة الدنيا أبرارها

لا فجّارها^(١). كما قال الإمام الصادق عليه السلام: «فالأموال لهم وتصرف لما ينفعهم لا أن تكون تحت يد غيرهم الذين ليسوا بأهلها وأصحابها»، قال تعالى: ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾^(٢).

وصراحة الآية تدلّ على أن المجموع من الأموال في يد الحاكم في يد رسول الله ﷺ فهو الله ولرسوله ولكتابه أي إنّ هذه الأموال لا بدّ أن تصرف في ترويع دين الله وجلب رضا الله تعالى وكذلك لرسوله فلا بدّ أن تصرف فيما يخدم الرسالة وتبليغ الأحكام وإنذار الناس وهدايتهم وكذلك هو لذريّة رسول الله ﷺ، فلا بدّ أن يصرف ويبذل لحفظ شأن آل رسول الله ﷺ واعتبارهم، وهي كذلك لتبذل في سدّ حاجة اليتامى والمساكين وابن السبيل وفقراء الأُمة وتوفير ما يناسبهم، كلّ ذلك لكي لا تكون بينكم دولة بين الأغنياء يتداولون الثروات الطائلة التي من المفروض أن تُبذل

١ - قال عليه السلام: «إذا أقبلت الدنيا فأحقّ أهلها بها أبرارها لا فجّارها». بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ٢٣٢، حديث ٢٢.

٢ - سورة الحشر: ٧.

وتصرف لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية وكل من يطلق عليه مسلم لا أن تقتصر على الأيادي الموسرة التي تتصور أنها الأحق من غيرها. إذن فالفيء لابد وأن يصرف لأجل الجميع ولمصلحة الحياة الإسلامية وأن يصل إلى يد الجميع من أفراد الأمة.

وورد عن الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ: «... وصعد المنبر ونعى نفسه ثم قال: أذكر الله الوالي من بعدي على أمتي إلا يرحم على جماعة المسلمين فأجل كبيرهم ورحم صغيرهم ووقر عالهم ولم يضر بهم فيذلهم ولم يفرهم فيكفرهم ولم يفلق بابه دونهم....»^(١).

وواضح من الفقرة ما قبل الأخيرة - ولم يفرهم فيكفرهم أنها تدل على أن من حقوق الناس على الحاكم أو من حقوق المؤمنين على الإمام والحاكم أن لا يفرهم بل عليه أن يسعى لرفع الفقر عنهم في شؤون عيشهم، ففي كلماتهم عليهم السلام أيضاً: «كاد الفقر أن يكون كفراً»^(٢). وهذه الجملة تبين الآثار السلبية للفقر، الأمر الذي يعني ضرورة سعي الحاكم إلى رفع الفقر عن الأمة وأن يوسع عليهم في شؤون حياتهم المختلفة بل يوقر عليهم النعم بعد أن يرفع عن طريقهم المشقة

١ - بحار الأنوار: ج ٤٧، ص ٢٤٦.

٢ - بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ٢٩، حديث ٢٩، وقد نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ، بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ٣٠.

والعسر والفقير.

ومن المعلوم أنّ واحداً من الوسائل المهمة لتحقيق ذلك هو الفيء الذي يتوفّر بين يدي الحاكم والذي يجتمع من مصادر متعدّدة، فليس هو فقط من الضرائب التي تفرض على الأغنياء أو الحقوق الشرعيّة الأخرى.

أو ما يقع في يده بعد الحرب والفتح والسلطة على الأرض والبلاد بل يضاف إلى ذلك كلّ ملكيّة البحار والأنهار والأجام وغير ذلك.

ويمكننا القول بحزم: إنّ من المصاديق المفيدة فيما نحن فيه هي تجربة الدولة الإسلاميّة في توفير الفيء، حيث نعتقد أنّ المسؤولين في البلاد قد قاموا بواجبهم من إدارة البلاد إسلامياً بحسب شرائط الزمان وما تقتضيه الأحوال فكانت المصلحة من ذلك أنّ واردات الدخل القومي ارتفعت كميته من ٧ / ١١٧٨٩ مليار ريال إلى ٢ / ١٣٤٦٥ مليار ريال في الخطّة الخمسيّة الأولى، ومن المقرر أن تصل إلى ١٧٦٥٣ مليار ريال في نهاية الخطّة الخمسيّة الثانية إن شاء الله. وهذه الزيادة في واردات الدخل القومي ترفع معدّل نصيب كلّ فرد من أفراد الشعب من ١٨٤ ريال للعام ١٣٦٨هـ. ش إلى ٢٢٠

ريال للعام ١٣٧٤ ش . والذي لم يمنعه وجود زيادة في عدد السكان بنسبة ٥ / ٢ ٪ إضافة إلى الإعمار الذي قامت به الدولة في كل البلاد وخصوصاً في المدن التي تضررت في الحرب المفروضة وأيام الدفاع المقدس، وهذه الزيادة غير تلك التي كانت في القطاع الزراعي فقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة من خمسة ملايين هكتار إلى سبعة ملايين ونصف المليون هكتار، وهذه غير الزيادات في الأقسام الأخرى التي لا يسع المجال إلى ذكرها.

فالماء والكهرباء والغاز والهاتف حقول أخرى حققنا فيها نتائج أخرى باهرة.

الحق الثالث، التربية والتعليم: قال الإمام عليّ عليه السلام تستمّ لما نقلناه عنه: «وتعليمكم كيلا تجهلوا وتأديبكم كيما تعلموا» وظاهر النصّ عن أمير المؤمنين عليه السلام هو أنّ دور الإمام بين الناس هو دور تعليم وتأديب لأنّ ضرورة العلم والتأديب أو التربية بالعبارة المعاصرة ممّا لا يختلف فيه اثنان. فالحاجة إلى العلم والتربية حاجة حقيقية وليست عرضية، ووجود الإنسان في هذه الدنيا لا ينفصل عن طلب العلم؛ ولذا كان التعليم والتربية أو التزكية من أهداف بعث الأنبياء إلى الإنسان.

قال تعالى في سورة الجمعة: ﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين﴾^(١).

وقد أكدت نصوص أخرى متعددة ذات المعنى الذي أشارت إليه هذه الآية المباركة، وكذا في النصوص المعصومية. ففي الحديث النبوي المعروف: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٢).

وفي الحديث أيضاً: «اطلبوا العلم ولو كان في الصين»^(٣).

وغير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تحت على ضرورة التعليم والتعلم والتأديب وهي من الوظائف العامة التي لا بد أن يمارسها العلماء بين الناس والتي تتبلور واحدة من صورها في تعليم الأحكام الشرعية.

فمن الواجب على العلماء تعليم الناس ومن الواجب على الناس التعلم والاستفادة منهم، وهذا المعنى هو أيضاً من حقوق الأبناء على الآباء.

ولا بأس أن نقف عند معنى التعليم الذي لا بد أن يمارسه الحاكم

١ - الجمعة: ٢.

٢ - بصائر الدرجات الكبرى: ص ٢٣، حديث ٣.

٣ - كشف الغطاء، المجلدوني: ٤٤/٢.

مع الأمة، فقد يتصور بعض الناس وخصوصاً عند النظر في الذي أوردناه من الأحاديث أو قد يتبادر إلى بعض الأذهان أن المقصود بالتعليم إنما هو الدرس والتدريس، نعم يجب على العلماء تعليم الناس الأحكام الشرعية ولكن هذا يختلف عن تعليم الحاكم للأمة، فما هو الذي يعلمه الحاكم للأمة؟

فنقول إن التعليم الذي يمارسه الحاكم مع الأمة إنما هو بتعريفهم الأحوال التي تُحيط بهم والظروف السياسية المختلفة والمشاكل التي تعترض الناس والسياسات المتداولة التي تتحكم بالأمور.

وإن حقيقة ما يفعله الحاكم إنما هو لرفع الجهل عن الناس بما يجري حولهم لكي يميزوا بين الحق والباطل وبين العدو والصديق ولكي يخيب من جهة أخرى أعداء الإسلام.

فما يريده الأعداء هو جهل المسلمين بما يحيط بهم ليسهل لهم التسلط عليهم واستعمارهم. ومعرفة العدو والدسائس والملابسات التي تُحيط بهم يحتاج إلى اطلاع يختلف عن معرفة العلوم الخاصة الشرعية والأصولية وغيرها.

فالاستعمار وكثير من الأمور في عالمنا المعاصر يمكن أن يُعرف بمعرفة الأحوال السياسية وملابسات الأحداث ودسائس الأعداء

والتي يتمكّن الحاكم بما يملك من وسائل من توفيرها للناس ، وهذه المعاني أوردتها خطبة أمير المؤمنين عليه السلام التي أوردنا جانباً منها والتي يقول في جانب آخر «تكادون ولا تكيدون» أو «لا ينام عنكم وأنتم في غفلة ساهون» أو قوله عليه السلام : «غلب والله المتخاذلون» فكلّ هذه صريحة في تحذيرهم من الغفلة والجهل ولزوم معرفة من يكيدهم، وتشخيص هذه الأمور يصحّ أن يقال عنه تعليم.

وهذا المعنى نجده في دولتنا الإسلامية المباركة وممارسات المسؤولين خصوصاً مَنْ له إمامة الأُمة وولاية المسلمين المرجع آية الله العظمى السيّد عليّ الخامنئي، فالذي يؤكّده من خلال خطب صلاة الجمعة ومن خلال اللقاءات المختلفة هو التعريف بالعدو والتحذير منه والتعليم بالأوضاع والأحوال المختلفة المهمّة التي تحيط بالناس بل أصبحت لدى الشعب ثقافة خاصّة بمعرفة العدو بواسطة المنهج الذي اعتمده الحاكم الصالح للأُمة الصالحة.

وهنا مسألة: إنّ التعليم من قبل الحاكم ليس المقصود به تهيئة وسائل التعليم المناسبة لأبناء البلد وبحسب المستوى الذي يتعامل به العصر والذي لا بدّ أن تكون عليه المدارس والكلّيات، وإن كان هذا الأمر ممّا وفّره الدولة الإسلامية لأبنائها كما تؤكّد ذلك الإحصائيات

المنقولة.

فقد كان عدد المتعلمين في سنة (١٣٥٧ هـ. ش) ثمانية ملايين، أما في هذه السنة (١٣٧٥) فقد بلغ ثمانية عشر مليوناً، وكان الحال في السابق أن يكون لكل سبعة وعشرين طالباً معلّم واحد والآن أضحت لكل خمسة وعشرين طالباً معلّم واحد، ولست في حاجة لكي أُبين ماهي حاجة ثمانية عشر مليون طالب يُريد التعليم وكم هي المستلزمات التي يجب توفيرها من البنايات ووسائل التعليم والإيضاح والكتب والدفاتر، كلّ هذا غير المعلمين والتربويين والمشرّفين على التعليم والتربية للأجيال الناشئة.

ورقم أخير أذكره فقد كان طلاب الكليات سابقاً ١٧٥ ألف طالب وطالبة. أما الآن فقد أصبحوا ٠٧٢/١٠٠٠.

أما الكتب المطبوعة فقد كانت سابقاً ثلاثة آلاف عنوان أما الآن فقد أضحت عشرة آلاف عنوان، وقس على هذه الزيادات أحوال المراكز الثقافية الأخرى بدءاً من مراكز محو الأمية وانتهاء بمراكز الأبحاث وتطوّر مراكز التحقيق وغير ذلك.

الحقّ الرابع، التقسيم بالسوية والعدل بالرعية: وهذا من الواجبات التي لا بدّ أن ينهض بها الإمام. ومن النصوص التي دلّت على ذلك الحديث المنقول عن الإمام الباقر عليه السلام: قال سألت أبا

جعفر عليه السلام: ما حقّ الإمام على الناس؟

قال: «حقّه عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا.

قلت: فما حقّهم عليهم؟

قال: يقسم بينهم بالسوية ويعدل في الرعيّة، فإذا كان ذلك في

الناس فلا يبالي من أخذ هاهنا وهاهنا»^(١).

وقد أكّدت نصوص أخرى ما قدّمناه من عنوان. فما روي عن

موسى بن جعفر عليه السلام في بيان إسلام السيّد خديجة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وعلي أمير المؤمنين عليه السلام قال: سألت أبي عن ذلك فقال: لَمَّا دعاها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيعة الإسلام: «فأسلما تسلما، وأطيعا تهديا - إلى

أن قال - إنّ للإسلام شروطاً وعهوداً ومواثيق - إلى قوله - والعدل في

الرعيّة والقسم بالسوية والوقوف عند الشبهة...»^(٢).

وفي الحديث أيضاً عن موسى بن جعفر عليه السلام عند بيان إسلام أبي

ذرّ وسلمان والمقداد يورد نفس المعنى بقوله: (والعدل في الرعيّة

والقسم بالسوية والقول بالحق)^(٣).

والدلالة معلومة في الرواية الأولى أنّ ما سقناه من عنوان إنّما هو

١ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٤٤.

٢ - بحار الأنوار: ج ١٨، ص ٢٣٣.

٣ - بحار الأنوار: ج ٢٢، ص ٣١٥.

حقّ لا بدّ أن يؤدّيه الحاكم إلى الأئمة، أمّا تعبير اليهود والموائيق والشروط في الرواية الثانية والثالثة فتؤيّد مفاد هذا الحقّ؛ لأنّ هذه المعاني لا تتحقّق إلّا بين اثنين وكذا معنى التقسيم والعدالة لا يكون إلّا بين طرف يكون على يديه التقسيم والعدالة وبين طرف يكون له التقسيم والعدالة. فالحاكم أو الإمام أو الولي ومن بيده أمور الأئمة وإدارة شؤونهم لا بدّ له من السعي لتحقيق العدالة فيهم وكذا المساواة فيما يقسمه بينهم.

ولا بأس أن نقف عند التقسيم لتوضيح المراد منه. فعندما نشترط السويّة في التقسيم فلأنّ المقسوم إذا كان ممّا فرض الشارع تقسيمه بالسويّة كتقسيم الغنيمة بين المجاهدين بعد عزل خمسها فلا بدّ من السويّة وكذا تقسيم الزكاة بين الفقراء، وتقسيم سهم ذوي القربى كذلك. وبعبارة واحدة إنّ التقسيم بالسويّة إنّما يكون لمن كان عنوانه ممّا يصرف إليه مثل الفقراء والمساكين وذوي القربى وغيرهم، كذلك تقسيم الرواتب بين الموظفين وما يضاف إليها من أموال وهدايا ومساعدات وتسهيلات ممّا يعطى عادة إليهم.

وكذا الحقوق التي تعطى لطلبة الحوزة العلميّة والكليات سواء كان الإعطاء من البنوك والمصارف أو من المؤسسات العامّة والخاصة التي تتكفّل مساعدة الناس من قبيل تلك التي تتكفّل رواتب

المتعاقدين أي الضمان الاجتماعي أو الضمان الصحي وغير ذلك.

وهنا مسألة هي: لا يعني القول بالتساوي أن التساوي يتعدى التوزيع العادل بين أفراد الصنف الواحد من التشكيلات الاجتماعية مثل العمال والطلبة أو أي تجمع اجتماعي آخر ولكننا لا نقول بالتساوي بين راتب الأستاذ والتلميذ والخادم أو بين راتب الطبيب ومساعدته والمرضة ومستخدمي المستشفى أو بين القاضي والكاتب والحارس ومن يوزع الشاي بل التساوي بين هؤلاء خلاف العدالة.

نعم بين أفراد الصنف الواحد لابد من التساوي بينهم كالقضاة أو المعلمين أو حراس البنايات وغيرهم. وعليه فإن المساواة غير العدالة. في المساواة لابد أن يلاحظ أن المقسوم متساو بين أفراد الصنف الواحد أو التقسيم بالسوية بين الأفراد مع حفظ الطبقات، فكل بحسب طبقته وكل فرد ضمن طبقته مساو للآخر في نفس الطبقة.

أما العدالة فالمنظور إليه ليس المطلوب في إمام الجماعة والجمعة والقاضي والشاهد بل في كل من نسبت إليه صفة الإيمان بالله تعالى فهذه الصفة بلحاظ نفس المؤمن، فالعدالة كما يعرفها العلماء ملكة نفسية في الفرد تمنعه عن ارتكاب الذنب وتبعث لطاعة الرب، وهي غير العدالة في الرعية. فهي في الحاكم والوالي صفة في نفسه إلا أنها في التعامل مع الآخرين أو عند تعامل الحاكم مع الرعية والإمام مع الأمة

ومعناها هنا هو العدل وهي في اللغة وضع الشيء في محله، والعدل هو مَنْ يضع الشيء في محله سواء كان هذا الشيء فرداً أو أموالاً أو مواقف.

وَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْأُمَّةِ وَالْبِلَادِ وَالْعِبَادِ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ فِي مَعِيشَتِهِمُ الْاجْتِمَاعِيَّةِ بَلْ وَجَمِيعِ شُؤْنِهِمْ يَرَى التَّعَادُلَ وَالتَّنَاسُبَ فِي مَظَاهِرِ حَيَاتِهِمُ الْعَامَّةِ وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ قَدْ وَضِعَ فِي مَحَلِّهِ الْمُنَاسِبِ فِي الدَّوَائِرِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْكَلِّيَّاتِ وَالْمَعَاهِدِ وَالْمُسْتَشْفِيَّاتِ وَسَائِرِ الْمُرَافِقِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، فَلَا يَنْحَصِرُ مَعْنَى الْعَدَالَةِ فِي الرِّعْيَةِ بِالْعَدَالَةِ بِالْأَحْكَامِ الَّتِي تَصْدُرُ عَنِ الْقَضَاءِ أَوْ الْقَوَانِينِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمَوْسَسَّاتِ الْحُكُومِيَّةِ مِثْلَ التَّعْزِيرَاتِ وَالضَّرَائِبِ.

وَلَا تَقِفُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ هَذَا بَلْ تَمْتَدُّ إِلَى سَائِرِ التَّوَصِيَّاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالِدِينِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْعَسْكَرِيَّةِ فَإِذَا كَانَتِ الْحُكُومَةُ بِهَذَا الْمَسْتَوَى وَالْحُكَّامُ بِهَذَا الانضِبَاطِ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ فِي مَوْقِعِهِ الْمُنَاسِبِ وَكُلُّ شَيْءٍ يَصِلُ الْفَرْدُ أَوْ يَكُونُ فِي حُوزَتِهِ وَمِلْكِهِ، فَهُوَ مِنْ حَقِّهِ وَفِي مِلْكِهِ؛ وَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أوردناه آنفاً: «فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَبَالِي مَنْ أَخَذَ هَاهُنَا وَهَاهُنَا...».

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ أَظْهَرَ مَا يَتَحَقَّقُ بِوَاسِطَتِهِ مَعْنَى الْعَدَالَةِ فِي الدَّوْلَةِ وَالْحُكُومَةِ فَهُوَ فِي عَمَلِيَّةِ تَنْظِيمِ الرُّوَاتِبِ وَتَوْزِيْعِهَا عَلَى مُنْتَسِبِيهَا وَالتِّي

تبدأ من خلال توزيع الحصص المناسبة بكلّ واحدة من القوى الحاكمة، أي السلطات الثلاث: التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة، ثمّ تمرّ الحصّة الخاصّة بكلّ قوّة بما تتوزّع إليه من رواتب وحقوق إلى الدوائر والمؤسسات الخاصّة بها حتّى تصل إلى يد كلّ فرد ينتسب إليها، ومن الموارد المفيدة فيما نحن فيه هو أن تصوّر كيف يسير الحال في بلدنا المقدّس الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران.

فأولّ الخطوات في تنظيم صرف الأموال تبدأ في هيئة كلّ وزارة لتقدّم بعد ذلك إلى مجلس الشورى ليكون التحقيق الذي يقوم به المجلس ومن خلال لجانه المختلفة ثمّ يناقش ذلك في أروقة البرلمان ثمّ يتّخذ القرار المناسب، فيكون منّ شارك في عمليّة التقسيم بالسويّة والعدل مؤسسات الدولة المختلفة.

الحقّ الخامس، أداء دين المعسرين: ومعنى هذا العنوان أنّ واحداً من مهمّات الحاكم الإسلامي ومنّ بيده بيت المال أن يؤدّي دين المعسر وهو الذي ساءت أموره حتّى أضحيّ بحالة لا يتمكّن معها من أداء ما في ذمّته من دين الآخرين من غير إسراف صدر منه أو تبذير، ومن مصاديقه من وجبت عليه دية الخطأ في حادثة كما لو حصل وهو يسوق سيارته وثبت في محكمة العدل أنّه غير متعمّد وأيضاً غير متمكّن، فيكون من حقّه على الحاكم الإسلامي أن يدفع

عنه الدينة، ومثله مَنْ كان في ذمته دين ومات ولم يكن في تركته ما يكفي للتحلل من الدين، فعلى الحاكم الإسلامي إبراء ذمة الميت من ذلك الدين الذي بقي في ذمته.

وكذلك الحال فيمن خسرت تجارته وأفلس عن أداء دين الغرماء فهل الحلّ أن يتحمّل الغرماء كلّ واحد منهم قسماً من ذلك الدين؟

الجواب: إنّ المفروض هو تحمّل بيت المال للدين ولا وجه لتحمل الآخرين الضرر، ولا بدّ من الوقوف عند هذه المسألة والتعرّف على الأصل والأساس الذي تعتمد عليه، فيقال: لعلّ ملاك هذا الأصل أو الحقّ الذي نحن بصدد الحديث عنه هو: أنّ كلّ فردٍ من أفراد المجتمع الإسلامي يعيش حالتين يخدم ويُخدم وهو معنى فاعلية الفرد في مجتمعه وتفاعله فيكون حاله في معادلة التبادل الاجتماعية ينفع الآخرين ويستفيع منهم ويشيدّ معهم هيكل الحياة العامّة فتكون قيمته بما يمثّله من فاعلية اجتماعية أو دور في الحياة العامّة.

ومنّ كانت له هذه القيمة يعني أن يكون له حقّ على المجتمع فكما كان هو يسعى للمحافظة على المجتمع فعلى المجتمع أن يُحافظ عليه ويُعينه ويسانده عندما يُبتلى بأي نوع من الابتلاء الذي يهدّد حياته ووجوده الاجتماعي بما لم يكن له فيه تقصير، لا أن يُترك لوحده

فريسة الهموم والغموم والفقر والعسر.

ولذا لابدّ من أداء دينه ورفع العسر عنه من بيت المال وهو مال الجميع، وقد وردت النصوص المتعدّدة تؤكد هذا المعنى وتثبت هذا الحقّ لمن أوقعته الحوادث في حالة العسر، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَوْ مُسْلِمٍ مَاتَ وَتَرَكَ دَيْنًا لَمْ يَكُنْ فِي فُسَادٍ وَلَا إِسْرَافٍ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْضِيَهُ»^(١).

وفي حديث آخر ورد في ذيله ما نصّه: «... الغرم.. أَجَلَ سَنَةٍ فَإِنْ اتَّسَعَ وَإِلَّا قَضَى عَنْهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ»^(٢).

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضِيَاعًا فَعَلَى الْوَالِي، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرِثَتِهِ»^(٣).

وغير ذلك من النصوص الأخرى، ومن الواضح في منطوق ما نقلناه من نصوص مختلفة أن تحمّل بيت المال للدّين إنّما هو بشرط أن لا يكون من إسراف أو فساد، فإن أوقع أحد نفسه في العسر والفقر بتقصير منه فليس على بيت المال شيء ولا على الغير كذلك. فمن أوقع نفسه في ورطة وفقر هو الذي يتحمّل النتيجة، وفقره وعسره

١ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٤٩.

٢ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٥٠.

٣ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٤٢.

إنما هو جزاء له في هذه الحياة الدنيا لذنبه وسرفه وتبذيره.

ومسألة أخرى هي: أنه ليس على بيت المال ابتداءً تحمّل دين من يقع في العسر والمشقة بل يؤجل لمدة سنة لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً يخرج به من العسر إلى اليسر فإنّ مع العسر يسراً، فإذا قضت السنة ولم يصلح حاله أو تبدّل حالة العسر إلى يسر فعلى الإمام أن يؤدّي عنه من بيت المال، وفي تحديد أن التأدية لا بدّ أن تكون من بيت المال إشارة تفيد تقييد الإعطاء أو عدم جواز أداء ذلك من سهم الإمام عليه السلام مثلاً أو من الصدقات أو النذورات الخاصة.

وواحدة من الترتيبات المفيدة لمانعنا فيه ما يعبر عنه بمؤسسات الضمان أو التأمين وهي من الممارسات التي عرفت الدولة المعاصرة في أيماننا هذه، وهي مؤسسات قد تكون من الدولة أو مستقلة عنها ولها عون مالي كبير ويكون دورها أنها تعوض من تصيبه الحوادث المختلفة والطوارئ كالحرق والغرق والزلزلة وما يشابهها بعد أن يكون من وقعت له الحادثة قد أدّى مبالغ شهرية أو سنوية بعنوان ضمانه من هذه الحوادث للمؤسسة التي اعتبرت نفسها الضامن من الحوادث بشرط دفع ذلك المبلغ، وهذه الإشارة ذكرناها استطراداً ولا ترتبط ببحث الحقوق الذي نحن فيه.

الحقّ السادس، اللقاء مع الحاكم الإسلامي: ويكون الغرض من هذا الحقّ هو لعرض الحاجات أو للتظلم وبيان الحقائق والوقائع حتّى يكون نفس الحاكم على اطلاع بما يجري من أمور، إضافة إلى ما يصله من تقارير؛ ليكون عمل الحاكم بالوظيفة بعد ذلك بالوجه الأحسن والأفضل.

وواحدة من الملاحظات المفيدة في هذا الخصوص هي الانتباه إلى مَنْ هو صاحب المشكلة، وفي أي دائرة أو مؤسسة أو وزارة هي - أي المشكلة - وهل المسؤول شخص أو قانون أو مؤسسة. فإن تحديد ذلك منذ البداية يجعل اللقاء نافعاً مفيداً، وهو يعني من جهة أخرى أن تحدّد الحكومة المسؤوليات ومن يقوم بها في نشاطاتها المختلفة الثقافية والقضائية والتنفيذية وغير ذلك.

وهو يعني من جهة أخرى أنّ على الولاة والحكّام - للعمل بهذا الحقّ للناس - أن يحدّدوا الأوقات المناسبة لهم للقاء بالناس والتعرّف على مشاكلهم سواء كان بصورة مباشرة أي اللقاء بشخص الحاكم أو غير مباشرة ككتابه التقارير وإيصالها إلى الحاكم.

وهذا المعنى هو الذي نسمع به أو نشاهده في دولتنا الإسلامية وهو ما يقوم به الولي القائد آية الله السيّد الخامني (دام ظلّه) تبعاً

لُسُنْدَ سَنَهَا إِمَامَ الْأُمَّةِ الرَّاحِلِ وَالْمَوْسَسَ لِلدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْفَقِيهِ الْعَظِيمِ وَالْأَسَاذِ الْكَرِيمِ آيَةَ اللَّهِ الْعَظْمَى السَّيِّدِ الْخَمِينِي - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ -، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَسْئُولِينَ فِي قُوَى الدَّوْلَةِ الثَّلَاثِ، وَلِقَائِهِمْ بِمَخْتَلَفِ طَبَقَاتِ الشَّعْبِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ جُمْلَةٌ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرِيفَةِ تُؤَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى.

عَنْ سَدِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: نُعِيتُ ^(١) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفْسَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ لَيْسَ بِهِ وَجَعٌ قَالَ: نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ.

قَالَ: فَنَادَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَأَمْرُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِالسَّلَاحِ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ فَصَعِدَ الْمَنْبَرُ ﷺ فَنَعَى إِلَيْهِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ قَالَ: «أَذْكُرُ اللَّهَ الْوَالِيَّ مِنْ بَعْدِي عَلَى أُمَّتِي إِلَّا يَرْحَمَ عَلَيَّ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ ^(٢)، فَأَجَلَ كَبِيرَهُمْ وَرَحِمَ صَغِيرَهُمْ وَوَقَّرَ عَالِمَهُمْ وَلَمْ يَضُرَّ بِهِمْ فَيَذَلَّهُمْ وَلَمْ يَفْقُرَهُمْ فَيَكْفُرَهُمْ وَلَمْ يَغْلُقْ بَابَهُ دُونَهُمْ، فَيَأْكُلُ قُوِيَّهُمْ ضَعِيفَهُمْ وَلَمْ يَخْبِزْهُمْ ^(٣) فِي بَعُوثِهِمْ فَيَنْقُطَعَ نَسْلُ أُمَّتِي - ثُمَّ قَالَ -: قَدْ بَلَغَتْ

١ - نُعِيتُ إِلَيْهِ نَفْسَهُ أَيِ أَخْبَرَ بِمَوْتِهِ.

٢ - أَيِ لَا يَذَلُّ أَنْ يَرْحَمَ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ.

٣ - يَخْبِزُهُمْ بِالْخَاءِ ثُمَّ الْبَاءِ ثُمَّ الزَّاءِ: السُّوقَ الشَّدِيدَ أَوْ الْحَرَكَةَ بِالشَّدَّةِ يَجْزُهُمْ بِالْجِيمِ بَعْدَ النَّونِ بَعْدَ الزَّاءِ: السُّتْرَ لِسْتَرِهِمْ. يَجْزُهُمْ بِالْجِيمِ بَعْدَ

ونصحت فأشهدوا.

قال أبو عبد الله عليه السلام هذا آخر كلام تكلم به رسول الله ﷺ على منبره^(١).

ولا يتوهم المتوهم أن قوله عليه السلام - هذا آخر كلام تكلم به رسول الله ﷺ - أن فيه نفيًا لحديث الثقلين، فإن عبارة - على منبره - ترفع التوهم وما حكى عنه ﷺ إنما كان في آخر لحظات حياته. عن علي عليه السلام في كتابه إلى أمرائه على الجيوش كما ورد في نهج البلاغة:

«من عبد الله علي بن أبي طالب أمير المؤمنين إلى أصحاب المسالحي، أما بعد: فإن حقًا على الوالي أن لا يقره على رعيته فضل ناله ولا طول خص به، وأن يزيده ما قسم الله له من نعمة دنوا من عباده وعطفًا على إخوانه، ألا وإن لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سرًا إلا في حرب ولا أطوي دونكم أمرًا إلا في حكم»^(٢)... الكتاب^(٣).

المهم بعده الزل: جهاز الجيش: جمعه، والآخر أولي بالتبهر وأنسب مع كلمة البعوت.

١ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٤٦.

٢ - أي لا أترك المشورة معكم إلا في حكم الله تعالى المعلوم المسلم.

٣ - نهج البلاغة: الكتاب رقم ٥٠، ص ٤٢٤.

فالذي يُعلم كما هو واضح من صراحة التعبير في كتابه ﷺ أن وظيفة مَنْ بيدهم القدرة والسلطة وَمَنْ عَبَّرَ عنهم كلامه ﷺ بـ (أصحاب المسالحي) أو مَنْ (بأيديهم السلاح) مَنْ يُمثلون في حقيقة الأمر إحدى جهات القدرة في الدولة والحكم والذي قد يجعل الواحد منهم يستشعر العظمة والذي قد يوقع البعض منهم بحالة الاغترار والتعظيم للنفس بالعنوان الاعتباري الجعلي.

والمفروض عدم التغير في الحالة النفسية تأثراً بما تقلدوه من مناصب ليصبح حالهم الكبر والعجب والإحساس بالعظمة وأنهم الأفضل من الغير بل لا بد أن يكون الحال على العكس فعليتهم الدنو من العباد والعطف عليهم أكثر مما كانوا قبل نيل المقام والتعظيم بنعم الله تعالى.

وعنه ﷺ: «إِنَّ مَنْ أَسْخَفَ حَالَاتِ الْوَلَاةِ عِنْدَ صَالِحِ النَّاسِ أَنْ يَظُنَّ بِهِمْ حُبَّ الْفَخْرِ وَيُوضِعَ أَمْرَهُمْ عَلَى الْكِبَرِ وَقَدْ كَرِهَتْ أَنْ يَكُونَ جَالٌ فِي ظَنِّكُمْ أَنِّي أَحَبُّ الْإِطْرَاءِ وَاسْتِمَاعِ الثَّنَاءِ وَلَسْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ وَلَوْ كُنْتُ أَحَبُّ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لَتَرَكْتُهُ انْحِطَاطاً لَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ تَنَاوُلِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْعِظَمَةِ وَالْكَبْرِيَاءِ، وَرَبَّمَا اسْتَحْلَى النَّاسُ بَعْدَ الْبَلَاءِ، فَلَا تَثْنُوا عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ لِإِخْرَاجِي نَفْسِي إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَإِلَيْكُمْ مِنَ التَّقِيَّةِ فِي حَقِّهِ لَمْ أَفْرُغْ

من أدائها وفرائض لابدّ من إمضاها، فلا تُكلموني بما تُكلم به الجبابة ولا تتحفطوا منّي بما يتحفط به عند أهل البادرة ولا تغالطوني بالمصانعة ولا تظنّوا بي استثقلاً في حقّ قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي فإنّه من استقل الحقّ أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بهما أثقل عليه فلا تكفّوا عن مقالة بحقّ أو مشورة بعدل»^(١).

ومعلوم أنّ المتكلم هنا إنّما هو الألف نفساً والأطيب روحاً والمسؤول الأكرم والمولى الأعظم وخطاباته الواضحة الدلالة تفصح لنا عن كونه عليه السلام مع عظم مقامه وشأنه يُصرّح:

أولاً: بأنّ حبّ الفخر من أسخف حالات الولاية.

ثانياً: بأنّه عليه السلام لا يحبّ الثناء عليه فكيف الفخر، وأنّه يتذكّر الله سبحانه عند ذكر الكبرياء والعظمة وأنّه لا عظم إلّا الله تعالى ولا عظم إلّا به ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

ثالثاً: وأنّ الثناء على الحكام والولاية قد يجعله في حالة تخرجه عمّا يجب أن يكون عليه من وجوب أداء حقوق الناس فيكون في غفلة بالثناء عليه بما لم يفعل عن الالتفات إلى حقّ الناس.

رابعاً: وينهى عليه السلام عن التكلّم معه بكلمات الجبابة وعن المخالطة

معه بالمصانعة.

خامساً: وينهى عليه السلام عن ظنّهم باستتفاله استماع الحقّ والعدل ويقيم لهم الدليل بأنّ من استقل استماع الحقّ والعدل استقل عن العمل بهما، ومن كان كذلك كيف يمكنه أن يكون والياً ومتولياً للأُمور. ثمّ ينهى عليه السلام عن الكفّ عن قول الحقّ ومشورة العدل.

وما الذي يستفاد من كلّ ذلك هو ضرورة اللقاء بين عامّة الناس والمسلمين مع ولائهم فهو حقّ لهم يمكنهم أن يُبيّنوا فيه ظلامتهم وحاجاتهم، والولاية عندما يؤدّون ما عليهم من هذا الحقّ والناس إذا استفادوا من هذا الحقّ لقول الحقّ والتشاور بالعدل بعيداً عن اللغو بالقول والباطل وبعيداً عن تسلّط الرغبات الشخصية المضرة المملوءة بالحسد والطمع والحرص.. لو ابتعد الناس عن كلّ ذلك وعمل الوالي بهذا الحقّ كانت الحكومة حكومة حقّ وعدل، رزقنا الله وإياكم تلك الحالات إن شاء الله.

الحقّ السابع: حفظ الأسرار وعدم الكشف عن المستور: من المعلوم أنّ واحداً من أهمّ فضائل الإنسان قدرته على حفظ ما يعلم وتسلّطه على نفسه فيما يريد أن يخبر به وفيما لا يريد.

وقطعاً ما يخبر به عن الآخرين لا بدّ فيه من الجواز الشرعي

والفائدة العقلانيّة من إظهاره، وإلاّ إذا لم يتوفّر الجواز والفائدة كان الكتمان وعدم الإخبار هو الأفضل.

ثمّ إنّ من المعلوم أيضاً أنّ للمجتمع الإنساني وفي تحرّك أفراده من خلال علاقاتهم المختلفة أموراً كثيرة تتعلّق بأسرار وخفايا يكتُمها الأفراد عن عموم الناس ولا يريدون لها الإعلان والكشف سواء كانت من الأمور العاديّة أو من الحسنات وأعمال الخير أو من العيوب والأعمال السيّئة، وعليه فمن حقّ هذا الفرد الذي يُريد إخفاء عمله بأيّ نحو كان ذلك العمل أن تحفظ له رغبته هذه.

فربّ عامل خيرٍ يُريد الإخلاص بعمله لله تعالى ويسوءه علم غيره به وإطلاع غيره عليه، فالحال مع هذه الرغبة هو عدم جواز إعلان ذلك عنه، ومن باب أولى لو كان العمل سيّئاً أو ذنباً اقترفه في الخفاء وسُتر عن الناس وربّما استغفر الله منه وتاب عنه، وإنّ يطلع أحد عليه اتّفاقاً فلا وجه يجوز له نقله إلى غيره أو نشره بين الناس. هذه المسألة ممّا يواجهه العاملون في دوائر الحكم وإدارة شؤون الناس في الدوائر المختلفة فإنّهم يطلّعون على كثير من الأمور الخاصّة بالناس وظروف حياتهم ومشاكلهم الخاصّة بل وأموالهم المودعة في المصارف ووثائقهم وغير ذلك من دعاوَاهم في المحاكم وأسرار

أعمالهم وحفلاتهم ومعاشراتهم وتعازيهم، فهل لهم نشر تلك الأمور وكشفها للغير من غير وجه شرعي؟!

والواضح في جواب هذا السؤال أنه كلما صدق عليه أنه ستر أخفي عن الغير وكنتم عن الناس فلا يجوز لأحد إعلانه وكشفه كائناً من كان.

ورجال الحكومة مخاطبون بهذا النهي بل لا يجوز التجسس للاطلاع على أحوال الناس إلا في موارد خاصة يعمل بها بإذن القاضي وحكمه والحدّ الخاص الذي حدّده في حكمه، وأنت تقرأ في الأصل الخامس والعشرين من دستور الجمهورية الإسلامية ممنوعة الكثير من تلك الأمور من قبيل التجسس على المكالمات والرسائل الشخصية أو التنصّت بالأجهزة الخاصة، وليس للحكومة التصرف بذلك أو وضع الحدود أو تركه إلا بحسب القانون.

ومعلوم أن كثيراً من ذلك يكون ذنباً غير مغفور فكيف بنشره وإعلانه بين الناس لا سيما إن كان ذلك بالأجهزة الحديثة التي توصل الأخبار إلى كل بيت ودار كالتلفاز والجرائد والمجلات، ولذا يكون حالها في بعض الموارد من مصاديق الآية الشريفة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ

يعلم وأنتم لا تعلمون﴾^(١).

وفي موارد أخرى يشملها حدّ القذف؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢).

ولا يخفى على أحد أنّ التحفّظ والتستّر في القول وعدم نقل ما يرتبط بالآخرين أو نشره أمرٌ مطلوب ومحبوب، أمّا عدم نشر العيب وكشف العورة فأمر آخر أكد في المحبوبيّة، بل في كثير من الموارد يُحرم كشفها ونشرها. ورجال الحكم وموظفو الدولة كثيراً ما يطلّعون على أسرار الناس بل على السيئ منها قهراً حتّى من غير إرادتهم وهو ما يفرضه عليهم طبيعة وظائفهم الحكوميّة ولا سيّما أفراد السلطة القضائيّة وخصوصاً قضاة التحقيق.

لذلك، فمن الوصايا الخاصّة بهم في كثير من الموارد إغلاق الأبواب عن الغير ومنع دخوله وإطلاعه على ملفّات القضايا، كذلك منع اطلاع طرفي القضية أو القضايا التي بين يديه، وكذا الشهود حفظاً للعفّة العامّة.

١- النور: ١٩.

٢- النور: ٤.

وهذا المعنى يتأكد في المحاكم الخاصة لأنّ الحفظ فيها إنما هو للأمن الاجتماعي العام، وعليه فإنّ حفظ الأسرار وعدم الكشف عن المستور حقّ للناس في ذمّة الحاكم والمسؤولين في الدولة.

فعلیهم حفظ خصوصيّة الأفراد وحيثياتهم كما علیهم حفظ الأمن في البلاد في مدنه المختلفة .. متاجره وطرقه وجسوره ومدارسه وكلياته ومستشفياته وكلّ ما له الأثر في تشكيل مظاهر الحياة العامّة. نعم هناك لون من الاطلاع والبحث والتقصّي لابدّ أن يجوّزه الحاكم الإسلامي وهو العلم بالمكائد والدسائس ومكر الأعداء وحيلهم وما يُعرف اليوم في الاصطلاح الحديث بـ (إعرف عدوك) إضافة إلى معرفة المدارس الحديثة التي أوجدتها الدول المستكبرة والتي تدور مباحثها حول السبل الكفيلة بالسيطرة على الآخرين خصوصاً دولتنا الإسلاميّة، ليس هذا فحسب بل لابدّ من معرفة القريب من البعيد والمحبّ من المبغض، إضافة إلى إدراك ما يصحّ التعبير عنه بقانون التحرّز عمّا يجب التحرّز منه، أي من النتائج التي من الممكن أن تؤثر على صيانة البلد وحفظ الأمن.

وواحدة من الترتيبات التي أوجدها شكل الدولة المعاصرة هي أن تكون هناك مؤسسة أو وزارة تتخصّص في ما يُعرف اليوم

بـ (الأمن القومي) والتي يكون من شروط تكوينها أن يبقى العاملون فيها غير معروفين يُمارسون أعمالهم خلف الكواليس لكي يتمكنوا من مباغته الأعداء في مكائهم فيهدّوا سقف بغضهم ومكائهم على رؤوسهم، ويحافظوا من جهة أخرى على هيكلية الدولة الإسلامية شاخصة صامدة أمام الآخرين، ولكي يزرعوا في المسلمين وأهل البلد من جهة أخرى الآمال العريضة في بناء حياة إسلامية قويمة صالحة.

إذن فعلى أمثال هؤلاء المواظبة على الستر وحفظ أسرار الناس أكثر من غيرهم في بقية الوزارات، لأنهم ولطبيعة عملهم سوف يطلعون على الكثير من الأسرار ومن بعدهم القضاة وأفراد وزارة العدل.

ويمكن أن نعرف أهمية هذا الحقّ الذي نحن بصدد الحديث عنه ممّا وسم الله نفسه به من أسماء. فالله تعالى ستّار العيوب مع كونه في نفس الوقت علّام الغيوب، ولطالما توجهنا إليه وفي كثير من الأدعية بهذه الصفات، أقول أنا وأنت في دعاء جميل: (اللهم مولاي كم من قبيح سترته... وكم من ثناء جميل لست أهلكه نشرته)^(١).

وفي دعاء الافتتاح: (اللَّهُمَّ إِنَّ عَفْوَكَ عَنْ ذَنْبِي وَتَجَاوُزَكَ عَنْ خَطِيئَتِي وَصَفْحَكَ عَنْ ظُلْمِي وَسَتْكَ عَلَى قَبِيحِ عَمَلِي... أَطْمَعُنِي فِي أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَا أَسْتَوْجِبُهُ...) (١).

وفي دعاء أبي حمزة الثمالي: (ويدعوني إلى قَلَّةِ الحياءِ سترك عليّ... يا قديم الإحسان أين سترك الجميل...) (٢) إلى غير ذلك.

ويستفاد هذا الحق أيضاً من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في عهده الذي بعثه إلى مالك الأشتر: «وليكن أبعد رعيّتك منك وأشنأهم عندك أطلبهم لمعايب الناس، فإنّ في الناس عيوباً والوالي أحقّ من سترها، فلا تكشفنّ عمّا غاب عنك منها فإنّما عليك تطهير ما ظهر لك والله يحكم على ما غاب عنك فاستر العورة ما استطعت يستر الله منك ما تحبّ ستره من رعيّتك» (٣).

وليكن مسك الختام في بحثنا حول هذا الحق التبرّك بحديث عن الإمام الصادق عليه السلام قال فيه: «يجب للمؤمن على المؤمن أن يستر عليه سبعين كبيرة» (٤).

١ - مفاتيح الجنان: ص ١٧٩.

٢ - مفاتيح الجنان: ص ١٨٦.

٣ - نهج البلاغة: كتاب رقم ٥٣، ص ٤٢٦.

٤ - أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٠٧، حديث ٨.

وفي حديث آخر: «مَنْ ستر على مؤمن عورة يخافها ستر الله عليه سبعين عورة من عورات الدنيا والآخرة»^(١).

الحق الثامن، إطلاع الناس على الأمور: تقدّم منّا الكلام في الحقّ الثالث حول حقّ الناس على الحاكم الإسلامي تعليمهم^(٢)، أي تعريفهم بما يحيط بهم من أحوال وكان المقصود التعريف بأحوال العالم الخارجي من حولهم.

أمّا هذا الحقّ والذي عبّرنا عنه بحقّ الناس على الحاكم الإسلامي إطلاعهم على الأمور الجارية ولكن داخل البلاد، وهذا هو الفرق، فمن حقّ الناس تعريفهم بما عليه حال الجماعات، والسياسات التي يقوم بها مَنْ جُعلوا وكلاء ونواب عن الشعب بما يجعل الناس في حال من الوعي والفهم والإدراك، فمن يمارس إدارة البلاد ويتولّى مسؤوليّة التدبير لأُمور البلاد والترتيب لشؤون الناس بل الإشراف على حياة العباد والبلاد فمن المناسب مع هذه المناصب الحسّاسة أن يكون للناس حقّ الاطلاع على أحوال الولاية وَمَنْ يساعدهم وماهي الأهداف التي يريدون الوصول إليها وتحقيقها للناس وماهي الفاعليّة التي

١ - أصول الكافي: ج ٢، ص ٢٠٠، حديث ٥.

٢ - راجع صفحة ٢٩.

يعطونها للمسألة الثقافية والعقائدية، وكذا حلّ المشكلة إذا كان هناك مشكلة، وكذلك وضع الاقتصاد وكيفية تنشيطه بما يناسب المجتمع الإسلامي، وكذلك النظر إلى الجانب العسكري وما هي السبل التي يعتبرها كفيلة ببناء جيش قوي، وهكذا الأخطار المختلفة الأخرى التي تكشف للناس الفهم والثقافة والعلم الذي عليه مَنْ يُدير البلاد ويُدبر شؤون الناس فإنهم أمناء الشعب ووكلاؤه، وقد فوّضوا إليهم تشخيص المصالح والمفاسد ووضع أهل الخبرة وأهل الفن في الموقع المناسب، ومن ثمّ البحث والنظر والعزم والتصميم على إتيان الأمور وحلّ المشكلات بما لا يتمكّن الفرد الواحد والجماعة القليلة القيام به. ولنفضّل الحديث عن هذا الحقّ بعبارةٍ أخرى، فنقول: إنّ الحقّ على الأمين أن يُخبر مَنْ ائتمنه عمّا ائتمنه عليه، وأبرز المصاديق على هذا هي الأموال، فالمفروض أنّ الأموال والثروات العامة إنّما هي متعلّقة بكلّ الناس تعلّق الحقّ بصاحبه فهي لكلّ واحدٍ منهم من أقصى البلاد إلى أقصاها رجالاً ونساءً صغاراً وكباراً، ليس هذا فحسب بل إنّ هذه الأموال والثروات العامة ليست ملكاً لجيلٍ بعينه، فكما هي متعلّقة بهذا الجيل - على سبيل المثال - كذلك هي متعلّقة بالأجيال الآتية، فلا تختصّ بمن يعيش العصر الحاضر أو بغيره،

فالتصرّف بالمعادن والمناجم الثمينة التي تحت الأرض وفوقها وعلى الجبال وفي الأودية أو قل في البرّ والبحر؛ التصرّف بتلك الأموال لا بدّ فيه من رضا صاحبه أو درايته وعلمه إجمالاً.

ولو قيل إنّ هناك مجعولة للتصرّف أعطيت كحقّ من قبل الشارع للحاكم والوالي، فنقول: إنّ حقّ التصرّف في شؤون العباد والبلاد وإن كان مجعولاً من قبل الله تعالى لمن هو أهل له ولكنه مع هذا لا يتمكّن من العمل إلّا بما يكون مرضياً عند الله ومقبولاً أيضاً عند الناس فلا يتحقّق الحكم والتصرّف بالعين أي بالأموال والثروات إلّا بعد المقبولة التي أشرنا إليها والتي تأتي عقيب المجعولة.

وبعبارة أخرى لو قلنا إنّ أساس القبول بحقّ التصرّف للحاكم الإسلامي إنّما هو الإيمان - من ناحية المؤمن - بالرسول ورسالته وإمامته للمؤمنين وإمامة خليفته فيكون من المناسب أن يطلع المؤمنون على عمل إمامهم ولئهم فيما يخصّ التصرّف بشؤونهم حتّى يظّلوا على الإيمان والطاعة.

وبعبارة مختصرة، إذا كان الشعب مطلعاً على ما يعمله الحكّام والولاة فإنّ ذلك سوف يجعلهم سداداً وعماداً لهم بما يجعل الحاكميّة مستقلة والحكومة مستحكمة.

ومما ينفع للحديث الذي نحن فيه الاستدلال بالممارسات التي نراها في الجمهورية الإسلامية في إيران. فما نراه في نظام هذه الدولة المباركة أن الأمور لا تجري على وجه الخفاء بل لا يخفى على أحد شيء من الأمور المهمة، ولنذكر بعض النماذج - على سبيل المثال -: فالمحادثات والمناقشات بين النواب في مجلس الشورى الإسلامي إنما تجري بصورة علنية يسمعا الجميع من المذيع ويطلع عليها كل من يريد الاطلاع من أفراد الشعب، وكذا القرارات والأوامر التي تصدر من بعد المناقشات، ليس هذا فحسب بل محادثات الوزراء ومحور مناقشاتهم، وحتى القرارات التي تصدر عن جلساتهم تُعرف من طرق مختلفة مثل الناطق الرسمي للدولة أو من خلال الصحف بواسطة المقابلات واللقاءات التي يُجريها مُحَرَّرُوها مع نفس الوزراء أو من لهم الاطلاع على ذلك.

وكذلك الحال مع السلطة القضائية التي يكون دورها الرقابة على حسن الإجراء والتطبيق ابتداءً من هيئة التفتيش والرقابة ومروراً بديوان العدالة وانتهاءً بالمحاكم العديدة، كل ذلك يُعرف بالعلن إلا ما كان فيه مخالفة للصفة العامة أو للأمن القومي والوطني.

وقد مررنا البحث عند تناول السابع من الحقوق - أي الحق

السابق - ضرورة حفظ أسرار الناس ، ليس هذا فحسب بل هناك أمور أو أخبار أو أسرار لابدّ من سترها وحفظها عن الإعلان وخصوصاً عن الأعداء فإنّ اطلاعهم عليها يعني إمكانية نفوذهم بل تسلّطهم على المسلمين.

من هذه الأسرار معرفة القدرة العسكريّة أو نوعيّة الأسلحة، ومن أي بلد تستورد بكل تفصيلاته الخاصة أو ما يملكه البلد من الذخائر الحربيّة مثل معرفة عدد المقاتلات الحربيّة أو نوع وعدد القذائف التي من الممكن أن تُستعمل وما شابه ذلك من المعلومات. وهناك أمور لابدّ من حفظها عن العامّة إلّا أنّ المسؤولين في الدولة أو الرؤساء ومن بأيديهم زمام الأمور المفروض اطلاعهم عليها ومعرفتهم بها، وعليه تنقسم الأمور من حيث الاطلاع عليها إلى السريّة وما فوق السريّة وما دونها، وتُقسم أيضاً من جهة أخرى إلى ما يحرم على الأجانب دون غيرهم، وملاحظة مهمّة لابدّ من ذكرها وهي أنه لا يوجد في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة أو الحكم الإسلامي أمر سرّي لا يطلّع عليه أحد، فكلّ أمر لابدّ من اطلع ولّي الأمر القائد الفقيه والزعيم إضافة إلى من له ارتباط بذلك الأمر أو يدخل ضمن صلاحياته الاطلاع عليه، ويطلّع عليه أعضاء مجلس

الأمن القومي المكوّن من رؤساء القوى الثلاث ووزاره الخارجية والدفاع والأمن والاستخبارات العسكرية.

وليس في إمكان أي من المسؤولين ومن خلال ما فوّض إليه من صلاحيات أن يمنع أحداً ممّن هو أعلى منه منصباً من الاطلاع على أمر أو سرّ من شؤون الدولة لأنّه لا يُريد أن يعرفه غيره إلّا أن يكون قد شخّص ومن خلال تجربته ومسؤوليته ما يفرض عليه أن يمنع كلّ من ليس له ارتباط بالأمر وإن كان الأفضل التشاور مع الزملاء وأهل الخبرة في مثل مسألة منع الآخرين.

وعليه أن يقدّم الخدمة حتّى في الشؤون التي ليست بواجبة عليه كما هي عليه سيرة الولاة والحكّام والنواب والوزراء في نظام الحكم الإسلامي الحاضر.

ولنختتم ايضاح ما بحثناه بل نستدلّ عليه بكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الذي لو لم يكن كلامه وحكومته لم يكن لنا ما نستدلّ به على تبين نظام خاص اسمه نظام الحكومة الإسلامية كما تعلم، قال عليه السلام: «ألا وإنّ لكم عندي أن لا أحتجز دونكم سرّاً إلّا في حرب ولا أطوي دونكم سرّاً إلّا في حكم ولا أؤخّر لكم حقّاً عن محلّه وأن تكونوا

في الحقّ سواء»^(١).

هذه هي الحقوق التي للناس في عهدة الحاكم الإسلامي بحسب ما استفدناه من النصوص الشرعيّة ويناسب البحث عنها وإن كانت هناك حقوق أخرى يمكن أن تضاف إليها لكنّها تخصّ البعض دون عموم منّ له الولاية والمسؤوليّة، وهي في دائرة أضيق وموارد خاصّة كما فصلت ذلك كتب البحث الفقهي المفصلة فراجع.

القسم الثاني، حقّ الحاكم الإسلامي على الأمة:

أمّا الحقوق التي هي للحاكم الإسلامي أو للإمام على الأمة فهي عديدة نذكر المهمّ منها:

الحقّ الأوّل، النصيحة: ما عرفناه في الحقّ الأوّل من القسم الأوّل أنّ النصيحة حقّ متقابل، فكما هو للأمة كذلك هو للإمام، فعلى الحكّام نصيحة الأمة كذلك على الأمة نصيحة الحاكم، وقد أوضحنا معنى النصيحة وكونها لا تختصر بالتذكير والموعظة والإضافة، وكان الاستدلال بما نقلناه عن النبي ﷺ في قوله «الدين النصيحة».

قلنا: لمن؟

قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمّة المسلمين وعامّتهم.

ولا تُطيل الكلام تحاشياً عن التكرار، فراجع ما تقدّم.

الحق الثاني. الوفاء بالبيعة: ولا بدّ لنا ابتداءً أن نقف عند معنى البيعة.

فالأصل المأخوذ منه معنى البيعة إنّما هو من معنى البيع في اللغة إذ المتبايعان بعد البيع يصفق أحدهما بيده يد الآخر ويقول له: بارك الله في صفقة يمينك.

وهذا المعنى مستنده من النصوص النبوية الشريفة.

ففي نصٍّ أن رسول الله ﷺ وكلّ عمرو بن أمية الضمري في قبول نكاح أم حبيبة وكانت بالحبشة ووكّل أبا رافع في قبول نكاح ميمونة بنت الحرث الهلالية، خالة عبد الله بن عباس ووكّل عروة بن الجعد البارقي في شراء شاة الأضحية...^(١)، الخبر.

ومحل النظر هو ذيل الحديث، ففي حديث آخر عن رسول الله ﷺ قال عروة بن جعد البارقي: قدم جلب فأعطاني النبي ﷺ ديناراً وقال اشتر به شاة، فاشتريت شاتين بدينار فلحقني رجل فبعت أحدهما بدينار ثم أتيت النبي ﷺ بشاة ودينار فردّه عليّ وقال: بارك الله لك في صفقة يمينك^(٢).

وقد قالوا: إنّما سُميت البيعة صفقة لأنّ المتبايعين يضع أحدهما

١ - مستدرک الوسائل: ج ١٤، ص ٤٣، حديث ١٦٠٦٤.

٢ - مستدرک الوسائل: ج ١٣، ص ٢٤٥، حديث ١٥٢٦٠.

يده في يد الآخر عندها^(١).

وقالوا أيضاً: وصفق يده بالبيعة والبيع وعلى يده صفقاً ضرب بيده على يده وذلك عند وجوب البيع^(٢).

وملاحظة مفيدة نقولها من خلال كل ما نقلناه، لعل التصفيق يُشير إلى تمركز قدرة التصرف في يده فاليد هي وسيلته للتصرف في أمواله وأملاكه وعند المبايعة كأن البائع عندما يصفق بيده ينقل بها كل حق للتصرف في المبيع إلى المشتري ويجعلها في يده وكذلك يفعل المشتري بتفويض حق التصرف في الثمن بيد البائع.

قال في مجمع البحرين: يقال صفقت له بالبيعة صفقاً أي ضربت بيدي على يده وكانت العرب إذا وجب البيع ضرب أحدهما يده على يد صاحبه ثم استعملت الصفقة في العقد، فقليل بارك الله لك في صفقة يدك.

وعن الأزهري تكون الصفقة للبائع والمشتري^(٣).

وعليه فإن المعنى انتقل من الصفقة للبيع إلى التعبير عن كل موافقة ومطابقة وقبول، وأيضاً على العقد والمعاهدة والمبايعة.

١ - بحار الأنوار: ج ٢، ص ٢٦٦.

٢ - لسان العرب: ج ١٠، ص ٣٠٠.

٣ - مجمع البحرين: ح ٥، ص ٢٠٢.

قال في مجمع البحرين في معنى (المبايعة) هي المعاقدة والمعاودة
 كأن كلاً منهما باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه ودخيلة
 أمره^(١).

ومن هذا المنقول نفهم معنى بيعه الناس لرسول الله ﷺ بعد
 إيمانهم به وقبول رسالته والسعي لطاعته. فبالبيعة له ﷺ يتعبدون
 لله سبحانه وتعالى، وكأنهم يقولون له بالبيعة له: نحن معك في كل خير
 وشر، في كل حرب وصلاح فأنت رسول الله وخليفته على أرضه ووليّه
 على عبادته، وعلينا طاعتك وقبول أوامرك ونواهيك إضافة إلى طاعة
 الأوامر الإلهية التي تخبرنا عنها.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ
 فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُوتُهُ أَجْرًا
 عَظِيمًا﴾^(٢).

ومما ينفع للتعريف بكيفية البيعة للإمام المعصوم ما نقلته الكتب
 من البيعة للإمام الرضا عليه السلام.

ففي تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي نقلت هذه الصورة قال:
 (وفي إرشاد المفيد في حديث بيعة الرضا عليه السلام قال: وجلس المأمون

ووضع للإمام الرضا عليه السلام وسادتين عظيمتين حتى لحق بمجلسه وفرشه، وأجلس الرضا عليه السلام في الحضرة وعليه عمامة وسيف ثم أمر ابنه العباس بن المأمون أن يبايع له في أول الناس فرفع الرضا عليه السلام يده فتلقى بها وجهه وببطنها وجوههم فقال له المأمون أبسط يدك للبيعة. فقال الإمام الرضا عليه السلام إن رسول الله ﷺ هكذا كان يبايع فبايعه الناس ويده فوق أيديهم^(١).

وغير ذلك من النصوص والتفصيلات مما نقل في مجمع البحرين وغيره^(٢). والذي نتبين منه معنى البيعة.

أما معنى العنوان الذي عبرناه بحق (الوفاء بالبيعة) فهو بمعنى التأيد والطاعة لرسول الله ﷺ ولكل إمام معصوم وكونهم - أهل البيعة - معه لا أن يتركوه ويخذلوه عند الشدائد والمواجهة مع الأعداء، فمن حق الوالي على الناس أن يكونوا معه وأن يعاضدوه ويتناصروه ويعينوه ولا يتركوه تعللاً وتهاوناً بأي من الأمور.

ومما يدل على ذلك ما ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «وأما حقّي عليكم فالوفاء بالبيعة والإجابة حين أدعوكم

١ - تفسير الميزان: ج ١٨، ص ٢٨٠.

٢ - في ذيل الآيات الفتح: ١٨ ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾، والمتحنة: ١٢ ﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك...﴾.

والطاعة حين أمركم»^(١).

وعنه عليه السلام عندما عمد المسير إلى الشام لقتال معاوية قال بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة على رسول الله ﷺ: «اتقوا الله عباد الله وأطيعوه وأطيعوا إمامكم فإن الرعية الصالحة تنجو بالإمام العادل وإن الرعية الفاجرة تهلك بالإمام الفاجر وقد أصبح معاوية غاصباً لما في يديه من حقّي، ناكثاً لبيعتي طاعناً في دين الله عز وجل»^(٢).

وعن الإمام الباقر عليه السلام: سألت أبا جعفر عليه السلام ما حق الإمام على الناس؟

فقال: «حقّه عليهم أن يسمعوا له ويطيعوه...»^(٣).

وأيضاً عن الإمام علي عليه السلام في كتابه إلى أصحاب السلاح قال: «ولي عليكم الطاعة وأن لا تنكصوا عن دعوة ولا تفرطوا في صلاح وأن تخوضوا الغمرات إلى الحق»^(٤).

كلّ هذه النصوص وغيرها يدلّ دلالة واضحة على أنّ من حقوق الإمام والوالي والحاكم الإسلامي على الناس والشعب الوفاء بالبيعة بعد إمامته وولايته، وأن يطيعوه في أوامره ونواهيه التي

١ - شرح نهج البلاغة: ج ٢، خطبة ٣٤، ص ١٩٠.

٢ - بحار الأنوار: ج ٣٢، ص ٣٨٧.

٣ - بحار الأنوار: ج ٢٧، ص ٢٤٢.

٤ - شرح نهج البلاغة: الكتاب رقم ٥٠، ج ١٧، ص ١٦.

يصدرها من مقام ولايته وحكومته وأن يسمعوها ما يقوله ويعملوا بما يُريده حتّى يرقى الانقياد للولي العادل الى النجاة.

فإن طاعة الإمام الصالح والولي الفقيه العادل سوف تسوقهم إلى الصلاح والسؤدد والنجاة وواحدة من أبرز النماذج على ما تدّعيه حال الأمة في ايران الإسلام.

فلقد شاهدنا بأم أعيننا خير ذلك الوفاء وأثر ذلك الاستماع أيام الثورة الإسلامية بإمامة القائد الراحل والفقيه العظيم إمامنا الخميني عليه السلام ذلك الاستماع وتلك الطاعة هي جعلتنا نرى صلابة الحاكم العادل وعظمة الإسلام وكذلك قدرته بإطاعة الشعب الإيراني المسلم لقائده وزعيمه المفدّى آية الله السيّد الخامنّي في جميع إرشاداته وتعليماته التي يتحدّث بها مع الناس وأصبحت الجمهورية الإسلامية في ايران نموذجاً للدولة الإسلامية والحكومة الدينية الصالحة بسبب تلك الطاعة والوفاء للعهد مع الإمامة والولاية، بعكس ما نراه في بلد الجوار أفغانستان من الحروب والمنازعة والتفرّق والتشتت بين أحزابها المختلفة حتّى أضحت كلّ حزب لعبة بيد إحدى الدول أو من يملك مقدّرات الشعوب.

وأصبح البلد بعد كلّ ذلك التنازع نهبة للفقر والخراب والضعف لا يملك لنفسه مفراً من أن يكون تابعا لغيره، وهذه فيها موعظة لنا هي

أن نبقي في تمام الطاعة للفقير الولي وعلينا أن نذكر أن أعدائنا إنما يسعون لإفساد ذلك الوفاء وتلك الطاعة أي هدم هاتين الدعامين القويتين لدولتنا وشعبنا - الولاية والطاعة - بل هما رمز تفوق الثورة الإسلامية على أعدائها وأساس بقائها وثباتها وعزتها.

وهذه إنما هي من آثار تلك العروة الوثقى - أي ولاية الفقير - عندما تتصدّر مقام الحكومة والتدبير لشؤون الناس.

الحق الثالث، الصدق وعدم الخيانة: والمنظور إليه حين العمل والخدمة وتقلد المناصب في ظل حكومة الحاكم الإسلامي والولي الفقير ولا ينحصر هذا المعنى بالقول والكلام فقط بل يعم كل ما يصدر من الإنسان العامل، أي في القول مشافهة أو كتابة الرسائل أو عند العمل بالقرارات والتوصيات أو القوانين التي تصدرها الحكومة، والتي تتبناها لتدبير الشؤون المختلفة للفرد أو المجتمع.

فمن حق الحاكم الإسلامي على الأمة والشعب وخصوصاً من يعينه من قبله في أي موقع من المواقع الحكومية المختلفة أن يكون صادقاً في نقل الحقائق والوقائع أو في تصوير الأحوال والأوضاع وتبيين ما عليه الواقع لاسيما فيما يؤكد استقلال النظام الإسلامي واستحكامه.

أما الخيانة في نقل الحقائق والوقائع وكتابة ما هو خلاف الواقع

إنّما يُعدّ إغراءً للوالي بالجهل الذي يعني إصداره القرارات التي تعتمد التوهم أو يقول كلاماً بجانب الواقع ولا يقتصر الأمر على ذلك، فالآثار السلبية لهذه الحالة تبدو عندما تنكشف الحقيقة ويعرف الناس أنّ القرار أو الكلام الذي صدر من الحاكم إنّما هو بجانب للصواب، فعندها تزول الثقة بين المجتمع والحاكم ويتحوّل الاطمئنان إلى شكٍّ وريبة ممّا يؤدّي إلى ضعف موقعيّة الحاكم بين الناس وتنقطع الرابطة أو العلاقة بين الناس والحاكم وينعدم التعاون والتشاور بينهما وهذه الحال وهذا الوضع إنّما هما الظرف المناسب للعدوكي يتغلغل في صفوف الناس ومن ثمّ يمزّق وحدة الأمة ويسعى في زيادة الشقّة والفرقة بين الأمة والحاكم فيتفرّق الجمع ويشتت الشمل؛ إذن ليس القول بالحقّ والتكلّم بالصدق عندما يكون الشخص معتمداً عند الحاكم الإسلامي مسألة شخصيّة ترتبط آثارها الإيجابية أو السلبية بنفس الشخص فلو عمل بالصحيح فإنّه يحصل على الثواب أو بالعكس.

وإنّما المسألة ترتبط بالصالح العام ولا تقف آثارها السلبية عند الضرر الشخصي بل تعمّ الجميع فلو لم تنقل الحقيقة أو كان العمل على أساس غير صحيح فإنّ التفريط لا يكون بالحاكم الإسلامي الصالح فقط بل يتعدّاه إلى تشتّت كلمة الجمع ووحدة الأمة.

ومسألة أخرى يمكن أن نضيفها إلى هذا المطلب وهي أن وظيفة القول بالصدق والحق وعدم الخيانة في نقل الوقائع والحقائق لا يتحملها شخص دون آخر أو مجموعة دون مجموعة أو طبقة دون أخرى بل الكل في تحمل مسؤولية قول الحق سواء ولا يُستثنى منه أحد.

ومعنى قولنا من حق الحاكم الإسلامي على الأمة لا يقف المصداق عند شخص الحاكم بل يتعداه إلى كل من كانت موقعية الحاكمية الجزئية والنسيبة، فالصدق معه وعدم الخيانة في نقل الحقائق والوقائع له تأخذ نفس المستوى ولأنه أيضاً في موقع الحاكمية التي تحتاج إلى الاعتماد على الحقائق والعمل بما هو الواقع وفي هيكليّة النظام الحاكم في بلدنا الإسلامي لا يقف هذا الحق عند الولي الفقيه ونائب ولي العصر - عجل الله فرجه الشريف -، آية الله السيّد عليّ الخامنئي (حفظه الله تعالى)، من بعد الإمام الراحل رحمه الله بل يمتدّ هذا الحق إلى رؤساء القوى الثلاث - السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية - وكلّ مسؤول يرتبط من خلال مسؤوليته بإحدى تلك القوى.

وكذا الحال مع نواب مجلس الشورى والوزراء ومساعدتهم في مرافق الدولة المختلفة والقضاة ومن له الولاية في المدن المختلفة، وهكذا

كلّ مَنْ تكون له الولاية والحكومة ولو كانت محدودة.

إذن فعلى الشعب وكلّ فردٍ من أفرادِه أن يكون صادقاً مع الولاية كمصداقيّته مع الطبيب عندما يُخبره عن حقيقة الحالة، فعندما يسأله الطبيب لا بدّ أن تكون الإجابة بما هو الحقّ وكذا عندما يسأله أي صاحب مهنة - الحدّاد، النجار، المهندس - عمّا يُريد أن يُصلحه أو يُعمره فلا بدّ من الصدق بالنقل أو الإخبار لهم حتّى يقوموا بواجبهم مع وضوح الأمر لهم وكذا الأمر مع مَنْ يُعلّم الآخرين فإنّ المتعلّم لأي مهنة لا بدّ له من إظهار حقيقة إدراكه حتّى يضيف له الأستاذ مافات عنه. فإنّ الخيانة من واحد منهم - المريض أو المتعلّم أو غيره - وعدم الصدق يعود بالضرر على نفس الشخص، كذلك الحال مع الولاية والحكّام فإنّ الخيانة معهم وإخبارهم بغير الحقيقة يعود ضرره على نفس الشخص وكذا الآخرين.

ولنختم الكلام عن هذا الحقّ بحديثٍ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تختانا ولا تكتم ولا تغشوا هدايتكم ولا تُجهلوا^(١) أنتمكم ولا تصدّعوا عن حبلكم فتفشلوا وتذهب ريحكم وعلى هذا فليكن تأسيس أموركم والزموا هذه الطريقة فإنكم لو عاينتم ما عاين مَنْ قد مات منكم مَنْ خالف ما قد تدعون إليه لبدرتم وخرجتم

ولسمعتم ولكن محجوب عنكم ما قد عاينوا وقريباً ما يُطرح
الحجاب»^(١).

ومعنى الحديث ظاهر فيما أشرنا إليه لا يحتاج منا إلى طويل
استدلال إضافة إلى أن الحديث ذكر أموراً أخرى خصوصاً فقراته
الأخيرة «فإن قريباً ما يُطرح الحجاب ويستكشف المستور وتُبلى
السرائر...».

لا يقال إن في ذيل الحديث ما يربط الكلام بل يخصه بالجهاد
كما هو الظاهر من كلمة (لبدرتم، لخرجتم، لسمعتم)، وعليه يكون
اختصاص النهي عن الخيانة والمنع عن الغش ولزوم الصدق إنما هو
بباب الجهاد؟!

لأنه يقال: إن إطلاق الكلمات في النواهي والأوامر ولا سيما
قوله ﷺ (والزموا هذه الطريقة...)، لا يمكن أن يختص باب الجهاد،
فلا تغفل.

الحق الرابع، العدل في الخطاب: من المعاني المستفادة من
النصوص الشريفة ما يصح التعبير عنه بـ (حقّ العدل في الخطاب)،
والذي يقع على عاتق الأمة إزاء الحاكم الإسلامي، أما الظرف الذي

يُعمل به هذا الحقّ فهو عند مَنْ يتهيأ له الاتصال المباشر مع الحاكم ويعرض عليه هذا الاتّصال أن يخاطبه ويحادثه بالألفاظ أو بإرسال الرسائل.

فالمفروض عند الخطاب معه القول بالعدل وعدم الإفراط أو التفريط، ومعنى الإفراط هو كيل صفات المدح الكثيرة للمخاطب والتعبير عنه بما لا يملكه غيره من الألقاب والأوصاف أو الحالات أو الخدمات التي لم يقم بها غيره حتّى لا يتصوّر السامع معها أن يكون عند المخاطب أي نقص.

أمّا التفريط فهو سلب الحسن أيّ حسنٍ من المخاطب ولا يكون التعبير عنه إلّا بالأوصاف القاصرة والمعاني غير الممدوحة والألقاب غير المناسبة، وذلك لحجب فضائله والتقليل من قيمته.

وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام هذا المضمون في إحدى قصار كلماته فقال: «الثناء بأكثر من الاستحقاق ملق والتقصير عن الاستحقاق عيٌّ أو حسد»^(١).

فمن تفرض عليه حاجته مراجعة الوالي أو مَنْ يُمثله لقضائها ولا يجد إلّا التملّق وسيلة لقضاء حاجته فإنّ خطابه سوف يبتعد حتماً عن العدل، لأنّ التملّق أو إضفاء المديح والألقاب على المخاطب بدون حقّ يعني أنّ القاعدة التي يعتمدها هي ما يجانب الحقّ والعدل في

الخطاب.

والمشكلة تبدأ من هنا ولا تنتهي بوقوع الضرر على المتكلم بل تشمل المخاطب، فالتكلم أو صاحب الحاجة سوف يكون التملق وإذلال النفس وإظهار المسكنة وسيلته الأفضل.

أما من يوجه إليه الخطاب فسوف يتأثر أيضاً إضافة إلى احتمال أن يقلده آخرون مما يعني أن تتحول الحالة إلى مشكلة اجتماعية معناها تسلط رذائل الأخلاق وانزواء فضائل الأخلاق لعدم الاعتناء بها، وأي ضرر أشد من فساد نية من له الولاية والسلطة وذلك عندما يتسرب أثر التملق إلى قلبه ومشاعره ليتصور بعدها أن ذلك من حقه، أي أن يتملق الناس له مع كونه عارفاً بنفسه أنه لا يستحق الألقاب التي مدح بها فكيف يعمل بالحق من يتوقع غير الحق.

أما التفريط فهو إهمال ما يستحقه المخاطب من العبارات المناسبة له ولشأنه بل حالة البعض هي في تصغير الغير وتحقير الآخرين؛ وذلك لأن النفس تعيش الكبر وهو المرض الذي يؤدي بصاحبه إلى الحسد أو العي كما قال أمير المؤمنين عليه السلام فالحسد يمنع صاحبه من التعريف بمن كان عنده المقام الممدوح عند الناس والتفوق على غيره أو هو في منصب يخدم الناس، فالحسد يمنع الكلام وهو معنى العي في قوله عليه السلام ومشكلة النفس تبدأ عندما يضعف اعتقادها بالله فتلبس بها الأمراض، وضعف الاعتقاد بالله تعالى وبقدرته سبحانه - وهو

الذي يؤتي المُلْك مَنْ يشاء وينزع الملك مِمَّنْ يشاء وهو على كل شيء قدير - مشكلة في نفس الإنسان عليه أن يعالجها لا أن يحسد غيره أو يصغره.

أما البحث في الأساس الذي يعتمد المتكلم للعدل في الخطاب وإعطاء المخاطب استحقاقه المناسب أو المبنى العلمي الذي يعتمد معني الحق الذي على أساسه يعدل الإنسان في الخطاب ولا يكثر في الثناء، وكذلك لا يقصّر فإنّ هذا وإن كان يحتاج إلى بحث مستقل إلا أننا نشير إليه إشارة مختصرة فنقول إنّ الذي نجده في الكتاب الكريم كملاك للعدل في الخطاب هو الوصف بالإيمان والتعريف بالعلم والتقوى والجهاد وكذلك ما يُعرف زماننا بالالتزام ويُعرف صاحبه بالملتزم الثابت على الحق.

كذلك الحال مع ما يُعرف بالاصطلاح العلمي بالمختصّص أو صاحب التجربة ومن له ممارسة في عمل ما . وكذلك الوصف بالإخلاص، كلّ هذه عندما يُعرّف صاحبها بها وهي فيه فعلاً يكون من العدل في الخطاب والمبالغة في إضافتها على المخاطب أو التقليل منها خلاف العدل في الخطاب؛ إذن فالتعبير عمّا بحثناه بـ(الحق) مستفاد من النصوص وأشارنا إليه لضرورة التعريف به ولأنّ عدم الالتزام به يؤدّي إلى آثار سلبية فلا بدّ من أن يؤدّي هذا الحق من قبل الناس للحاكم الإسلامي أو من ينوب عنه .

ومن جهة أخرى لا بدّ من تأديب الناس بترك حالة إذلال

النفس بالتملّق أو الخطاب بغير الحقّ من مثل الإكثار بالثناء في الخطاب وكذا تحذير مَنْ له المنصب والولاية والسلطة على قضاء حوائج الناس من قبول التملّق والقول بغير الحقّ لأنّه يؤدّي إلى ما هو المعروف في حالات الدنيا وقد قال عليه السلام: «الدنيا إذا أُقبلت [على شخص] أعارته محاسن غيره وإذا أدبرت سلّبت محاسن نفسه»^(١).

ومعنى هذا الحديث الشريف أنّ الناس ينسبون المحاسن والفضائل إلى مَنْ أُقبلت إليه الدنيا بأن يقال إنّهُ ذو قدرة ومقام وثروة ومنال إلّا أنّهم يعطونه تلك الفضائل عاريةً ويمنحونها قرصاً حتّى إذا أدبرت الدنيا يأخذون منه ما أعطوه ويسترجعون منه ما أقرضوه، ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ بل يزداد تعاسة عندما ينفون عنه ما كان من محاسنه وفضائل نفسه التي كانت تُنسب إليه خاصّة.

وهذه الحالة الدنيويّة ليس من المناسب أن تكون هي الشائعة والمنتشرة بين المسلمين عند التعامل مع الولاة والحكّام ومَنْ له أي مقام يتسلّط به على إدارة شؤون الناس للتبعات التي حدّرنا منها والتفصيل الذي قدّمناه، وهناك نصّ عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام فعندما خطب في صفين بخطبة بليغة مؤثّرة كان من نتائجها أن أجابه أحد من أصحابه بكلام طويل يُكثر فيه الثناء عليه ثم أخذ

١ - نقل عن سنن البيهقي عن الإمام الرضا عليه السلام في بحار الأنوار: ج ٧٢.

ص ٦٤، حديث ١١، وعن نهج البلاغة في بحار الأنوار: ج ٧٥، ص ٣٥٧.

حديث ٧١.

في ذكر سمعه وطاعته لأمر المؤمنين عليه السلام وأنها كانت بأعلى حد فقال له علي عليه السلام: «إِنَّ مِنْ حَقِّ مَنْ عَظُمَ جَلَالُ اللَّهِ فِي نَفْسِهِ وَجَلَّ مَوْضِعُهُ فِي قَلْبِهِ أَنْ يَصْغُرَ عِنْدَهُ لِعَظَمِ ذَلِكَ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ مَنِ عَظُمَتْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَطِفَ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَمْ تَعْظُمْ نِعْمَةُ اللَّهِ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا إِزْدَادَ حَقِّ اللَّهِ عَلَيْهِ عَظْمًا وَإِنَّ مَنْ أَسْخَفَ حَالَاتِ الْوَلَاةِ عِنْدَ صَالِحِ النَّاسِ أَنْ يَظُنَّ لَهُمْ حَبَّ الْفَخْرِ وَيُوضِعَ أَمْرَهُمْ عَلَى الْكِبَرِ وَقَدْ كَرِهَتْ أَنْ يَكُونَ حَالِي فِي ظَنِّكُمْ أَنِّي أَحَبُّ الْإِطْرَاءِ وَاسْتِمَاعِ الشَّاءِ وَلَسْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ... فَلَا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلِّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةَ وَلَا تَحْفَظُونِي مَا يَتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ وَلَا تَخَالِطُونِي بِالصَّنَاعَةِ وَلَا تَنْظُنُّوا بِي اسْتِثْقَالَ فِي حَقِّ قِيلَ لِي وَلَا التَّمَاسِ إِعْظَامَ لِنَفْسِي فَإِنَّهُ مَنْ اسْتِثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوْ الْعَدْلُ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ»^(١).

وكلامه عليه السلام أفضل الكلام وأبلغه في تبين ما بحثناه فكلامه فوق كلام المخلوق ودون كلام الخالق، فقد بين طرائف الأمور وحقائق المسائل، ويظهر من البحث وكلامه عليه السلام الأمر فيما تبناه من عنوان، فعلى عامة ملّة الإسلام وشعوبه العدل في الخطاب مطلقاً مع الولاة والحكام والموظفين.

وليكن مسك الختام بذكر ما يبين لنا أصل معنى الحقوق بما نقله من شطر من خطبة لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام تبرّكاً

بكلامه وأنساً ببلاغة عباراته وبها يتم الكلام في بحث الحقوق المتقابلة بين الولاية والرعية أو الحكام والشعب.

قال عليه السلام: «ثم جعل سبحانه من حقوقه حقاً افترضها لبعض الناس على بعض تكافاً في وجوبها ويوجب بعضها بعضاً ولا يستوجب بعضها إلا ببعض».

وأعظم ما افترض سبحانه من تلك الحقوق حقّ الوالي على الرعية وحقّ الرعية على الوالي فريضة فرضها الله سبحانه لكلّ على كلّ فجعلها نظاماً لألفتهم وعزاً لدينهم فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاية ولا تصلح الولاية إلا باستقامة الرعية.

فإذا أدّت الرعية إلى الوالي حقّه وأدّى الوالي إليها حقّها عزّ الحقّ بينهم وقامت مناهج الدين واعتدلت معالم العدل وجرت على إذلالها السنن فصلح بذلك الزمان وطمع في بقاء الدولة ويشتت مطامع الأعداء، وإذا غلبت الرعية واليهما أو أجحف الوالي برعيته اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور وكثر الإدغال في الدين وتُركت محاج السنن فعمل بالهوى وعُطّلت الأحكام وكثرت علل النفوس فلا يستوحش لعظم حقّ عطّل ولا لعظيم باطل فُعل، فهناك تُدَلّ الأبرار وتُعزّز الأشرار وتعظم تبعات الله عند العباد....»^(١).

ويقف بنا القلم عند هذا الحدّ من البحث والذي أحببنا أن يكون

طرحه جديداً وبما يناسب الزمن والعصر الذي نعيشه خصوصاً وإنّ المبحوث إنّما هو خطب صلاة الجمعة والذي نظرنا من خلالها إلى نظام الحكومة الإسلامية ودستورها والذي درسنا فيه تناسب العمل في نظام الحكم بما عليه دستور الحكومة الإسلامية وحاولنا حتّى الناس على العمل بما فيه النافع والمفيد على قدر طاقة الإنسان في حياته، ونسأله سبحانه وتعالى التوفيق لما يُحب وأن يبعدنا ويُجنّبنا عملاً لا يحب ويجعل عواقب أمورنا خيراً.



هذه خلاصة ما ألقيناه في خطب صلاة الجمعة لمدينة طهران، التي شرعنا فيها بعد بحث نظام القضاء في الإسلام، يوم الجمعة المصادف للسابع عشر من رجب المرجّب لسنة اثنتي عشرة بعد الأربعمئة من بعد الألف للهجرة النبويّة على صاحبها وآله آلاف التحيّة والسلام والمصادف ١١/٤/١٣٧٠ هـ . ش . وتمت كتابته يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر جمادى الأولى، السنة الثامنة عشرة وأربعمئة بعد الألف من الهجرة النبويّة الشريفة، المصادف ٧/٤/١٣٧٦ هـ . ش .

محمّد اليزدي



